كلية الآداب

الدراسات العليا

برنامج ماجستير الجغرافيا

أسباب وآثار ومظاهر ظاهرة ترييف المدن، وتمدين الريف (رام الله، البيرة، بيتونيا، بيتين) كحالة دراسية

Causes, Consequences, Forms of Urbanization and Ruralization (Ramallah, Al Birah, Beitunia, Beitin) as a Case Study

إعداد

ريم بعيرات

(1165237)

إشراف :الدكتور عثمان شركس

"قدمت هذا الرسالة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الجغرافيا من كلية الآداب/ الدراسات العليا في جامعة بيرزيت–فلسطين"

تشرين الثاني، 2018

أسباب وآثار ومظاهر ظاهرة ترييف المدن، وتمدين الريف (رام الله، البيرة، بيتونيا، بيتين) كحالة دراسية

Causes, Consequences, Forms of Urbanization and Ruralization (Ramallah, Al Birah, Beitunia, Beitin) as a Case Study

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 31-10-2018

أعضاء لجنة المناقشة:	التوقيع
د.عثمان شركس/ رئيساً	_____
د.كمال عبد الفتاح/ عضواً	_____
د.محمد كتانة/ عضواً	_____

الإقرار

أنا الموقعُ أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

"أسباب وآثار ومظاهر ظاهرة ترييف المدن، وتمدين الريف (رام الله، البيرة، بيتونيا، بيتين) كحالة دراسية"

Causes, Consequences, Forms of Urbanization and Ruralization (Ramallah, Al Birah, Beitunia, Beitin) as a Case Study

"أُقر بأن ما شملت عليه هذه الرسالة إنما هي من نتائج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو اي جزءٍ منها لم يقدم من قبل لنيل اي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى".

Declaration

The work In This Thesis, unless otherwise referenced, is there researchers own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Students Name: **اسم الطالبة: ريم إبراهيم محمد بعيرات**

Signature: **التوقيع:**

جامعة بيرزيت

BIRZEITUNIVERSITY

Date: 31-10-2018

Acknowledgement

I hereby want to sincerely thank all the professors who participated in managing and running the activities of the research project "**Urban Transformation in the Southern Levant"** from the departments of geography at Birzeit University and from the Department of Anthropology and Archeology at Bergen university/Norway. In addition, special thanks for the opportunities they gave me and another 11 students to get graduate scholarships, which enabled me to complete my M.A. degree and write my final M.A. thesis.

An extended and special thanks to the "**The Norwegian Programme for Capacity Development in Higher Education and Research for Development" (NORHED)** for the generous financial support of the many activities in the project; including upgrading and development of the Students' Laboratories in Geographical Technologies, the development of Geography Department library and the publishing of the scholars dissertations.

شكر وتقدير

التاريخ: 31-10-2018

أتقدم بالشكر والتقدير لجميع الأساتذة الذين أداروا وشاركوا في أنشطة مشروع أبحاث "التحول الحضري في جنوب بلاد الشام" من دائرة الجغرافيا في جامعة بيرزيت/فلسطين، ودائرة علم الانسان والآثار في جامعة بيرغن/النرويج، وذلك لإعطائهم الفرصة لي ولأحد عشر طالبا وطالبة للحصول على منح دراسات عليا " ماجستير" والتي من خلالها أتممت دراستي في الماجستير وحضرت وكتبت رسالتي هذه.

كما أني أود أن أشكر أيضا "**البرنامج النرويجي لتطوير التعليم العالي والأبحاث- NORHED** لتمويلها السخي كل أنشطة وفعاليات "مشروع التحول الحضري" المشار إليه من منح دراسات عليا وتطوير مختبرات التقنيات الجغرافية وتطوير مكتبة الجغرافيا وطباعة ونشر رسائل الماجستير.

جدول المحتويات

الإهداء ..... **ذ**

شكر وتقدير.....ر

الملخص:.....ز

1 الفصل الأول..... **1**

1.1 مقدمة الدراسة ومنهجيتها 1

1.1.1 المقدمة: 1

1.1.2 مشكلة الدراسة: 2

1.1.3 أسئلة الدراسة: 2

1.1.4 أهداف الدراسة: 3

1.1.5 فرضيات الدراسة: 3

1.1.6 أهمية الدراسة: 4

1.1.7 مبررات الدراسة: 4

1.1.8 منهجية وأدوات الدراسة: 4

1.1.9 أهم الادوات التي تم استخدامها في هذه الدراسة: 5

1.1.10 الدراسات السابقة: 6

1.1.11 خلاصة الدراسات السابقة: 10

2 الفصل الثاني: **11**

2.1 الخلفية النظرية لعمليات التمدين والترييف للمدن والقرى في الوطن العربي: 11

2.1.1 التمييز بين المدينة والريف: 11

2.1.2 مفهوم التمدين والترييف: 12

2.1.3 مراحل التحضر: 16

2.1.4 أسباب التمدين: 18
2.1.5 مظاهر التمدين: 20
2.1.6 آثار التمدن: 22
2.1.7 نظريات التحضر: 26
2.1.7.1 أولا نظرية التحديث: (Modernization) 26
2.1.7.2ثانيا: نظرية النظام العالمي: (The Modern World-System Theory) 27
2.1.7.3 ثالثا: نظرية المولدة ذاتيا او التحضر الذاتية: 29
2.1.7.4 رابعا: نظرية التبعية/النظام العالمي للتحضر. 30
2.1.7.5 خامسا: نظرية عولمة التحضر: 30
2.1.8 أسباب الترييف: 30
2.1.9 مظاهر الترييف: 31
2.1.10 الاثار الناتجة عن الترييف: 33
2.1.11 نظريات الترييف: 34
3 الفصل الثالث 38
3.1 الضوابط الطبيعية والبشرية 38
3.1.1 الضوابط الطبيعية: 38
3.1.1.1 الموقع الجغرافي: 38
3.1.1.2 الموقع الفلكي: 39
3.1.1.3 المناخ: 40
3.1.1.4 المياه: 40
3.1.1.5 التضاريس والجيولوجيا: 41
3.1.1.6 التربة: 42

3.1.2 الضوابط البشرية: 43
3.1.2.1 النمو السكاني: 43
3.1.2.2 النمو العمراني: 47
3.1.2.3 استخدامات الأراضي: 50
3.1.2.4 الهجرة: 51
3.1.2.5 الأنشطة الاقتصادية والبطالة: 53
3.1.2.6 التعليم: 57
3.1.2.7 البنية التحتية: 62
3.1.2.8 الكهرباء: 62
3.1.2.9 المياه: 62
3.1.2.10 المياه العادمة: 63
3.1.2.11 النفايات الصلبة: 63
4 الفصل الرابع 64
4.1 اتجاهات التمدد العمراني في منطقة الدراسة، والآثار الناتجة عن التحضر السريع: 64
4.1.1 المشاكل الناتجة عن التحضر السريع لمدينتي رام الله والبيرة: 75
4.1.1.1 أولا: مشاكل اجتماعية: 76
4.1.1.2 ثانيا مشاكل بيئية: 78
5 الفصل الخامس 85
5.1 نتائج تحليل الاستبيان 85
5.1.1 الخصائص الاقتصادية لمدن وبلدات منطقة الدراسة: 85
5.1.1.1 مستوى الدخل: 86
5.1.1.2 التعليم 90
5.1.1.3 الدعم المادي: 94

5.1.2 العوامل المساهمة في تمدين بيتونيا وبيتين من وجهة نظر السكان..... 96
5.1.2.1 المشاريع الاستثمارية: 100
5.1.2.2 التركيب الوظيفي:..... 103
5.1.2.3 أوقات الفراغ: 106
5.1.2.4 الخدمات والبنى التحتية: 108
5.1.2.5 رأي العينة بالتمدين: 111
5.1.3 الخصائص العمرانية لمدن وبلدات منطقة الدراسة:..... 112
5.1.3.1 الواجهة الخارجية للمسكن: 113
5.1.3.2 ملكية السكن:..... 116
5.1.3.3 نوع المسكن:..... 118
5.1.3.4 مساحة المسكن: 120
5.1.3.5 عدد طوابق المسكن:..... 124
5.1.4 الخصائص الاجتماعية وعلاقتها بالتحضر:..... 126
5.1.4.1 طبيعة العلاقات الاجتماعية والعلاقة بالجيران 126
5.1.4.2 الخلفية الثقافية وعلاقتها بالخصائص الحضرية:..... 129
5.1.4.3 الانتماءات القرابية. 130
5.1.4.4 مساعدة الزوجة في أمور المنزل:..... 131
5.1.4.5 العلاقة بين الجنس والقطاع الوظيفي وتأثير المجتمع على هذه العلاقة. 134
5.1.4.6 الهجرة..... 135
6 الفصل السادس..... 142
6.1 النتائج والتوصيات والخاتمة..... 142
6.1.1 النتائج:..... 142
6.1.2 التوصيات: 147

6.1.3 الخاتمة: 148
7 قائمة المصادر والمراجع: 148
7.1 المصادر باللغة العربية: 148
7.2 المصادر باللغة الانجليزية: 155

فهرس الجداول

جدول 1 أعداد سكان منطقة الدراسة منذ 1922–2017..... 43
جدول 2 تطور أعداد المباني في منطقة الدراسة 1997–2017 49
جدول 3 تطور أعداد المنشآت في منطقة الدراسة 1997–2007 57
جدول 4 التوزيع النسبي لمستوى الدخل لسكان بلدتي بيتونيا وبيتين 87
جدول 5 التوزيع النسبي للعلاقة بين مكان الاقامة ومتوسط الدخل لعينة رام الله والبيرة 88
جدول 6 التوزيع النسبي للعلاقة بين مكان الاقامة ومتوسط الدخل حسب المدن والقرى لعينة رام الله والبيرة 89
جدول 7 التوزيع النسبي لعينة مدينتي رام الله والبيرة حسب المستوى التعليمي والدخل 91
جدول 8 التوزيع النسبي لعينة بيتونيا وبيتين حسب المستوى التعليمي ومتوسط الدخل الشهري 93
جدول 9 العلاقة بين متغير مستوى الدخل ومتغير المادة المستخدمة لبناء الواجهة الخارجية لمنازل عينة رام الله والبيرة..... 115
جدول 10 العلاقة بين متغير مستوى الدخل ومتغير المادة المستخدمة لبناء الواجهة الخارجية لمنازل عينة بيتونيا وبيتين 116
جدول 11 التوزيع النسبي لملكية السكن في رام الله والبيرة حسب متوسط الدخل الشهري ... 118
جدول 12 التوزيع النسبي لمساحة المسكن حسب متوسط الدخل الشهري لعينة رام الله والبيرة 123
جدول 13 التوزيع النسبي لمساحة المسكن حسب متوسط الدخل الشهري لعينة بيتونيا وبيتين 123
جدول 14 توزيع المساكن لعينة رام الله والبيرة حسب ارتفاع الطوابق 124
جدول 15 توزيع المساكن لعينة بيتونيا وبيتين حسب ارتفاع الطوابق 125

جدول 16 التوزيع النسبي لعينة الازواج الذين تراوح عددهم 202 حسب مساعدة زوجاتهم في أمور المنزل ومكان الاقامة..... 133
جدول 17 العلاقة بين الجنس والقطاع الوظيفي الذي يعمل فيه الفرد لعينة رام الله والبيرة .. 135
جدول 18 التوزيع النسبي لأفراد عينة رام الله والبيرة حسب المكان الأصلي لهم..... 138

فهرس الاشكال البيانية

الشكل 1 تطور أعداد السكان في منطقة الدراسة 1922-2017 46
الشكل 2 توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في مدينة رام الله 54
الشكل 3 توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في بلدة بيتونيا 56
الشكل 4 توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في بلدة بيتين 56
الشكل 5 الحالة التعليمية لسكان مدينة البيرة.....61
الشكل 6 التوزيع النسبي لعينة رام الله والبيرة حسب المستوى التعليمي 90
الشكل 7 التوزيع النسبي لمستوى التعليم لعينة بيتونيا وبيتين 93
الشكل 8 التوزيع النسبي لإجابات عينة بيتونيا وبيتين حول اعتماد المنطقة على العائدات المالية من المهاجرين للدول الغربية 95
الشكل9 التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة بيتونيا وبيتين حول إذا كان لعامل القرب من مدينتي رام الله والبيرة دورا في زيادة تمدين بيتونيا وبيتين 97
الشكل 10 التوزيع النسبي لرأي العينة الجزئية التي أجابت بنعم حول العوامل التي زادت من تمدين بيتونيا وبيتين.....98
الشكل 11 التوزيع النسبي لرأي العينة الجزئية التي أجابت بلا حول السبب الرئيسي وراء إعاقة عملية التمدين في بيتونيا وبيتين..... 100
الشكل 12 التوزيع النسبي لبرامج التنمية التي تساهم في تمدين بيتونيا وبيتين 103
الشكل 13 التوزيع النسبي لعينة رام الله والبيرة حسب التركيب الوظيفي..... 104
الشكل 14 التوزيع النسبي لعينة بيتونيا وبيتين حسب التركيب الوظيفي..... 105
الشكل 15 التوزيع النسبي لعينة رام الله والبيرة حسب قضاء الاطفال لوقت فراغهم 107
الشكل 16 التوزيع النسبي لعينة بيتونيا وبيتين حسب قضاء الاطفال لوقت فراغهم 107
الشكل 17 التوزيع النسبي لمدى رضى عينة رام الله والبيرة عن الخدمات..... 109

الشكل 18 إجابات أفراد عينة رام الله والبيرة حول إذا كانت مدينتا رام الله والبيرة تعاني من نقص الحدائق العامة والاندية الرياضية 109
الشكل 19 التوزيع النسبي لرأي عينة رام الله والبيرة حول إذا كان السكان يمارسون سلوكيات غير حضارية كالمساس بالممتلكات العامة وتخريبها 110
الشكل 20 التوزيع النسبي لمدى رضى عينة بيتونيا وبيتين عن الخدمات 111
الشكل 21 التوزيع النسبي لرأي عينة بيتونيا وبيتين حول إذا ما كانوا يفضلون أن تتحول بلداتهم إلى مدن متحضرة 112
الشكل 22 توزيع المساكن لعينة رام الله والبيرة حسب الواجهة الخارجية للمسكن 113
الشكل 23 توزيع المساكن لعينة بيتونيا وبيتين حسب الواجهة الخارجية للمسكن 114
الشكل 24 التوزيع النسبي لمساكن عينة رام الله والبيرة حسب ملكية السكن 117
الشكل 25 التوزيع النسبي لعينة بيتونيا وبيتين حسب ملكية السكن 117
الشكل 26 التوزيع النسبي لطبيعة المسكن لعينة رام الله والبيرة 119
الشكل 27 التوزيع النسبي لطبيعة المساكن لعينة بيتونيا وبيتين 120
الشكل 28 توزيع المساكن لعينة رام الله والبيرة حسب المساحة 121
الشكل 29 توزيع المساكن لعينة بيتونيا وبيتين 122
الشكل 30 التوزيع النسبي لعينة رام الله والبيرة حسب طبيعة العلاقة بالجيران 128
الشكل 31 التوزيع النسبي لعينة بيتونيا وبيتين حسب طبيعة العلاقة بالجيران 128
الشكل 32 التوزيع النسبي لعينة رام الله والبيرة حول تأثير المستوى الثقافي على التأقلم 130
الشكل 33 التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين من سكان رام الله والبيرة حول إذا ما كانوا يقفون بجانب أقربائهم في حال حدوث مشاكل حتى لو كانوا على باطل 131
الشكل 34 التوزيع النسبي لمساعدة الازواج لزوجاتهم في أمور المنزل لعينة رام الله والبيرة . 132
الشكل 35 التوزيع النسبي لمساعدة الازواج لزوجاتهم في أمور المنزل لعينة بيتونيا وبيتين . 132
الشكل 36 التوزيع النسبي لرأي عينة سكان رام الله والبيرة حول الأسباب التي تدفع السكان للهجرة إلى مدينتي رام الله والبيرة 136
الشكل 37 التوزيع النسبي لإجابات السكان من عينة رام الله والبيرة حول إذا ما كانوا يوافقون على الانتقال للعيش في القرى 140

الشكل 38 التوزيع النسبي لإجابات سكان عينة رام الله والبيرة الجزئية الذين وافقوا على العيش في القرية بناء على الدافع الذي يشجعهم على ذلك 141

فهرس الصور

صورة 1 اختلاط الأنشطة الحضرية في مدينة البيرة.....69
صورة 2 تداخل الأنشطة الصناعية مع السكن في مدينة البيرة.....69
صورة 3 الانتقال من نمط البناء القديم إلى نمط البناء العمودي والشقق السكنية في بلدة بيتونيا 72
صورة 4 تكدس البناء واكتظاظه في مناطق محددة في بلدة بيتونيا.....73
صورة 5 النمو العمراني الحديث في بلدة بيتين.....75
صورة 6 ظاهرة انتشار البسطات في مدينة رام الله.....78
صورة 7 تسرب المياه العادمة في شارع المنتزه بالقرب من بلدية رام الله.....80
صورة 8 تكدس مخلفات البناء على جانب الطريق الرئيسي/ مدينة البيرة. 81
صورة 9 نفايات المحلات التجارية ملقاة على الشارع الرئيسي في مدينة البيرة 82
صورة 10 ظاهرة إلقاء النفايات خارج الحاويات في مدينتا رام الله والبيرة.....82
صورة 11 شكل البناء الجديد في بلدة بيتين بسبب التحويلات المالية من الخارج 95
صورة 12 شكل البناء الجديد في بلدة بيتين بسبب التحويلات المالية من الخارج 95
صورة 13 مبنى المجلس القروي في بلدة بيتين 96
صورة 14 شارع غير معبد في بلدة بيتونيا.....99
صورة 15 انتشار المحلات التجارية في بلدة بيتين..... 101
صورة 16 ممارسة بعض الأنشطة الريفية في مدينة رام الله كتربية الحيوانات..... 104

الإهداء

إلى كل من تعلمت منهم وما زلت

إلى والدي الذين علماني الصمود مهما كانت الصعوبات

إلى أخوتي وأخواتي

وإلى كل من قدم الدعم والمساندة

شكر وتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

أتقدم بجزيل الشكر لله تعالى لما منحني من توفيق وصبر ، كما وأشكر الدكتور عثمان علي شركس المشرف على هذه الرسالة لما قدمه من تصحيح وتدقيق وتوجيه ومتابعة، كما وأتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة النقاش الدكتور كمال عبد الفتاح الذي سخر كل جهوده وامكانياته لمساعدة أي باحث في سبيل اصلاح هذا الوطن، والدكتور محمد تيسير كتانة الذي لم يوفر أي وقت وجهد في سبيل إنجاز هذه الرسالة.

وأتقدم بجزيل الشكر لرؤساء البلديات والمجالس المحلية لمنطقة الدراسة (بلدية البيرة، وبلدية بيتونيا ومجلس قروي بيتين) والهيئات المعنية، لما قدموه من معلومات ساعدت في تحقيق الاهداف المرجوة.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان " للبرنامج النرويجي لتطوير التعليم العالي والأبحاث – NORHED لتمويلها كل أنشطة وبرامج "مشروع التحول الحضري" ومنها تقديم منح دراسات عليا حيث حصلت على واحدة من هذه المنح وتقدمت بهذه الرسالة من خلالها.

الملخص:

تناولت هذه الدراسة أسباب وآثار ومظاهر ترييف مدينتي رام الله والبيرة وتمدين بلدتي بيتونيا وبيتين كحالة دراسية، حيث يهدف هذا البحث لتسليط الضوء على أهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لها علاقة بالترييف والتمدين في منطقة الدراسة، لمعرفة إذا ما كانت مدينتا رام الله والبيرة تشهدان حالة ترييف، وإذا ما كانت بلدتا بيتونيا وبيتين تشهدان حالة تمدين، ومعرفة أهم الدوافع التي تدفع السكان للهجرة لمدينتا رام الله والبيرة أو الارياف وتحليل الاثار الناتجة عنها. حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على العديد من المناهج ومن أهمها المنهج الوصفي، والمنهج الميداني والمنهج الكمي التطبيقي والمنهج المقارن، والمنهج التحليلي، والمنهج التاريخي. واعتمدت الدراسة بشكل أساسي على الدراسة الميدانية من خلال توزيع 560 في كل من رام الله والبيرة (الترييف)، وبيتونيا وبيتين(التمدين)، والتي تم توزيعها بشكل عشوائي من خلال طريقة كرة الثلج المتدحرجة، ومن ثم تم تحليل الاستبانة عن طريق إدخالها إلى برنامج (SPSS) الاحصائي لمعالجتها باستخدام العديد من الاختبارات الاحصائية، بالإضافة إلى استخدام العديد من الادوات البحثية أهمها برنامج (Arc map 10.5) لإنتاج الخرائط المطلوبة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من أنها خرجت بالعديد من النتائج والتوصيات التي يمكن الاعتماد عليها لتنمية وتطوير المنطقة والوصول إلى واقع أفضل ومشاكل أقل، ومن أهم هذه النتائج أن الخصائص الاقتصادية متمثلة بمستوى الدخل، والخصائص العمرانية متمثلة بالواجهة الخارجية للمسكن، ومساحته، وعدد الطوابق، من أهم العوامل التي أضفت خصائص التمدين على كل من بيتونيا وبيتين، وسرعت من تحضر رام الله والبيرة، وكذلك ساهمت الهجرات الخارجية بإحداث تحولات حضرية وعمرانية أدت إلى تنمية وتطوير منطقة الدراسة، كما أن الخصائص الثقافية والاجتماعية كان لها دور في سيادة بعض خصائص الترييف على مدينتي رام الله والبيرة، خاصة من حيث طبيعة العلاقة بالجيران والانتماءات القرابية والتمسك بالعائلة، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة طغيان ظاهرة الترييف على مدينتا رام الله والبيرة.

وعلى الرغم من أن رام الله والبيرة مجتمعات مدنية متحضرة الا أنها في الأصل كانت عبارة عن قرى صغيرة، كما أن خصائص التحضر فيها لا تقارن بتلك الخصائص السائدة في المجتمعات الغربية أو حتى المجتمعات النفطية، التي تكون فيها خصائص التحضر أكثر وضوحا، لذلك

تصنف من ضمن دول التحضر المبكر والمفاجئ لأنها شهدت حملة تحضر سريع دون المرور بمرحلة التصنيع.

كما أن اتجاهات النمو العمراني في منطقة الدراسة تأثرت بالعديد من العوامل أهمها العوامل السياسية متمثلة بتأثير الاحتلال الصهيوني الذي حدد اتجاه التوسع العمراني الفلسطيني وحد من إمكانية تنمية وتطوير المنطقة مما ترتب على ذلك العديد من الاثار البيئية والاجتماعية التي انعكست بشكل سلبي على المنطقة.

أما بالنسبة لأهم التوصيات فتمثلت بضرورة التعاون والتنسيق بين كافة البلديات والمجالس القروية والجهات المسؤولة في المنطقة (رام الله والبيرة وبيتونيا وبيتين) من أجل النهوض بها نحو كل ما هو أفضل، ومن أجل استمرار عملية التطوير، والوقوف جنبا إلى جنب لحل المشكلات والتحديات التي تواجه المنطقة.

Abstract

This study deals with the causes, effects, and manifestations of the ruralization of Ramallah and Al-Bireh cities, and the urbanization of Bitunia and Beitin towns as a case study. This study aims to highlight the most important economic, social and cultural characteristics related to ruralization and urbanization in the scope of the study, to determine whether the cities of Ramallah and Al-Bireh are experiencing ruralization, or whether the towns of Beitunia and Beitin are experiencing urbanization. As Well As to recognize the most important motives that drive the population to migrate to the cities of Ramallah and Al-Bireh or to the countryside. Moreover, to analyze the resulting effects thereof. This research adopts several approaches mainly the descriptive approach, the field approach, the applied quantitative approach, the comparative approach, and the analytical approach. The research was based mainly on the field study through the random distribution of 560 surveys using the snowball sampling method in Ramallah and Al-Bireh (ruralization), Betunia and Betin (urbanization). The questionnaire was analyzed by using SPSS statistical program to be processed using several statistical tests, in addition to the use of several research tools, mainly Arc map 10.5, to obtain the required maps.

This study has several results and recommendations, which can be taken into account to enhance and develop the region and achieve a better reality and to limit problems. The most significant of these results is that the economic characteristics are represented by the income level and the urban characteristics are represented by the external surface of the houses, its area and its number of floors. These are the most important factors that added the characteristics of urbanization to both Betunia and Beitin, and accelerated the urbanization of Ramallah and Al-Bireh. In addition, external migrations also contributed to urban transformations that led to the development and enhancement of the study scope. The cultural and social characteristics have played a role in the sovereignty of some characteristics of the urbanization of the cities of Ramallah and Al-Bireh, especially in terms of the nature of the relationship with the neighbors as well as family relationships the family. However, this does not necessarily mean the dominance or ruralization over the cities of Ramallah and Al-Bireh.

Although Ramallah and Al-Bireh are civilized urban communities, they were originally small villages. In addition. Their characteristics of urbanization are not comparable to those dominating Western societies or oil communities, where urbanization characteristics are more obvious. Therefore, they are classified among the countries of early and sudden urbanization because they witnessed a rapid urbanization trend without going through the industrialization stage.

The trends of urban growth in the study scope were influenced by several factors, mainly the political factors represented by the impact of the Zionist occupation, which limited the Palestinian urban expansion and limited the possibility of development of the region. This resulted in many environmental and social effects, which reflected were negatively on the region .

Recommendations include the need for cooperation and coordination among all municipalities, village councils and competent authorities in the region (Ramallah, Al-Bireh, Beitunia and Beitin) in order to enhance them. As well as, to continue the process of development and to be in line with the solution of the problems and challenges facing the region.

1 الفصل الأول

1.1 مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.1.1 المقدمة:

تعتبر دراسة ظاهرة التحولات الحضرية من المواضيع المهمة، خاصة أن العديد من مدن العالم شهدت نموا وتوسعا سريعا على حساب المناطق المجاورة لها، حيث ازدهر هذا النمو منذ منتصف القرن العشرين إلى وقتنا الحالي. لذلك جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مدينتا رام الله والبيرة اللتين تميزتا بتزايد أعداد السكان فيهما بشكل ملحوظ، وبالتوسع العمراني والسكاني والتجاري الكبير على حساب استعمالات الاراضي الاخرى، ويقترن التوسع السكاني والعمراني بالعديد من العوامل الجغرافية كالزيادة الطبيعية والهجرة والتي أدت إلى تزايد اعداد السكان في معظم المدن، مما أدى إلى زيادة الحاجة لأنشاء المساكن الجديدة وتنمية الخدمات والمرافق بما يتلاءم مع حاجات السكان .

وشكلت هذه التغيرات المرتبطة بالتوسع السكاني والعمراني الكبير في مدينتا رام الله والبيرة ضغطا هائلا على مراكز الخدمات والمرافق العامة والبنى التحتية التي لم تصمم لاستيعاب هذه الزيادة السكانية المستمرة مما أدى إلى سيادة بعض مظاهر الطابع الريفي كالمظاهر الاجتماعية والديمغرافية المرتبطة بضعف البنى التحتية، وعدم كفاية الخدمات، وسيادة التقاليد المجتمعية، والمظاهر الاقتصادية الهشة كانتشار الاقتصاد الضعيف والباعة المتجولين وبعض الأنشطة المرتبطة بالقرية كتربية المواشي واستخدام أساليب الزراعة التقليدية العشوائية، أما بالنسبة للمظاهر العمرانية والمجالية: فتجلت بانتشار بيوت الصفيح والتعمير العشوائي غير القانوني في بعض الاماكن.

ولم يقتصر النمو العمراني والاقتصادي على مدينتي رام الله والبيرة فقط بل امتد تأثيره إلى خارج حدودها الادارية، حتى وصل إلى المناطق الريفية القريبة منهما والتي تركزت هذه الدراسة حولهما كما في بلدتا بيتونيا وبيتين، مما أدى إلى لارتفاع أسعار الاراضي والمساكن في هذه المناطق الريفية نتيجة لزيادة الطلب على المساكن فيها، خاصة لقربها من مراكز الخدمات في مدينتا رام الله والبيرة، أو لتوفر بعض الخدمات والمرافق فيها، وبسبب انخفاض ثمن الايجار في هذه المناطق الريفية مما هو عليه في مدينتي رام الله والبيرة، حيث أدى توفر الخدمات والمرافق فيها إلى خلق

ما يعرف بالهجرة العكسية من المدن إلى هذه المناطق الريفية وأدى إلى بروز بعض سمات الطابع التمديني فيها.

1.1.2 مشكلة الدراسة :

من الملاحظ في الآونة الاخيرة أن المجتمعات تتغير بشكل متسارع بسبب النمو المتزايد في أعداد السكان والعمران أيضا، خاصة بسبب الهجرات الداخلية، هذا النمو المتسارع أدى لبروز اختلافات اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، وعمرانية. كما أدى لزيادة الضغط على المرافق والخدمات العامة، كل هذا أدى إلى بروز المشكلات المجتمعية ومنها الفقر ولجريمة والتسرب من المدارس وعمالة الاطفال. بالإضافة لذلك انعكست خصائص المهاجرين القادمين للمجتمعات الجديدة على المناطق المستقبلة في نشاطاتهم وسلوكهم وأسلوب حياتهم، لذلك تركز هذه الدراسة على تبيان والتحقق من وجود ظاهرتي الترييف في المدن، والتمدين في الارياف من خلال تسليط الضوء على حالة دراسية ضمت كل من مدينتا رام الله والبيرة لدراسة ظاهرة الترييف، وكل من بلدتا بيتونيا وبيتين لدراسة ظاهرة التمدين .

1.1.3 أسئلة الدراسة:

ستحاول الدراسة الاجابة على السؤال الرئيسي التالي:

هل تشهد مدينتا رام الله والبيرة ظاهرة الترييف؟ وهل تشهد بلدتا بيتونيا وبيتين ظاهرة التمدين؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هي المؤشرات الدالة على الترييف أو التمدين في منطقة الدراسة؟
2. ما هي الآثار الناتجة عن النمو العمراني والسكاني الكبير في منطقة الدراسة؟
3. هل توجد علاقة بين هجرة سكان الارياف إلى مدينتي رام الله والبيرة وانتشار ظاهرة الترييف؟
4. ما هي أهم الاسباب التي تدفع سكان الارياف من محافظات الجنوب والشمال والوسط إلى ترك بيئاتهم وتوجههم للسكن في مدينتي رام الله والبيرة؟
5. ما هي أهم العوامل التي تشجع سكان مدينتا رام الله والبيرة على الهجرة للريف؟

1.1.4 أهداف الدراسة :

- تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- معرفة إذا ما كانت مدينتا رام الله والبيرة تشهدان ظاهرة الترييف.
- معرفة إذا ما كانت بلدتا بيتونيا وبيتين تشهدان حالة تمدين.
- دراسة الخصائص الاقتصادية والسكانية والعمرانية والاجتماعية لمنطقة الدراسة كمؤشرات على التمدين والترييف.
- معرفة أهم مظاهر وأشكال ظاهرتي الترييف والتمدين في منطقة الدراسة.
- دراسة أهم الآثار الناتجة عن النمو العمراني والسكاني الكبير في منطقة الدراسة.
- معرفة أهم الأسباب التي تدفع سكان الأرياف من محافظات الجنوب والشمال والوسط ترك بيئاتهم وتوجههم للسكن في مدينتي رام الله والبيرة، رغم احتفاظهم بعاداتهم، وثقافاتهم.
- معرفة أهم العوامل التي تشجع سكان مدينتا رام الله والبيرة على الهجرة إلى الريف.

1.1.5 فرضيات الدراسة:

- تشهد مدينتا رام الله والبيرة ظاهرة الترييف بشكل كبير في الآونة الأخيرة.
- تشهد بلدتا بيتونيا وبيتين ظاهرة التمدين في الآونة الاخيرة.
- العوامل الاجتماعية لها تأثير مباشر على ترييف مدينتي رام الله والبيرة.
- ساهم المهاجرون الريفيون من المحافظات المختلفة إلى مدينتي رام الله والبيرة في تغيير الخصائص الاجتماعية السائدة في المنطقة.
- العوامل الاقتصادية لها تأثير مباشر على ظاهرة التمدين في منطفة الدراسة.
- ساهمت العوامل الاقتصادية في تحديد خصائص وأنماط العمران في منطقة الدراسة.
- عدم اندماج سكان الريف المهاجرين إلى مدينتي رام الله والبيرة مع المجتمع الحضري الجديد من أهم الخصائص الدالة على ترييف مدينتي رام الله والبيرة.

1.1.6 أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها تدرس الخصائص الاقتصادية والسكانية والعمرانية والاجتماعية لمنطقة الدراسة وعلاقتها بالتمدين والترييف للاستدلال على العوامل التي ساهمت في تمدين أو ترييف منطقة الدراسة، ومن ثم الوصول إلى نتائج والخروج بتوصيات بناء عليها حيث تساعد هذه النتائج والتوصيات المسؤولين وصناع القرار على التعرف على أبرز سمات وخصائص التمدين والترييف في منطقة الدراسة والاستفادة منها في التخطيط السليم لمواجهة التحديات والمشاكل التي تتعرض لها منطقة الدراسة.

1.1.7 مبررات الدراسة:

من مبررات هذه الدراسة أنها تركز على دراسة التمدين والترييف في منطقة الدراسة وعلاقتها بالخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، والديمغرافية، والعمرانية، وبالتالي فإنها تزود صناع القرار بصورة أشمل عن هذه الخصائص التي تساهم بشكل أفضل بالتخطيط السليم والمستدام، ومعلومات أعمق لمواجهة التحديات التي تؤثر على التنمية وتطوير المنطقة، إضافة لذلك تعتبر هذه الدراسة واحدة من الدراسات الحديثة التي تغطي العلاقة ما بين الموقع وطبيعة السكان والمسكن(العلاقة الاجتماعية المرتبطة بالحيز المكاني) كما أنها تعتبر إضافة جديدة للمكتبة الفلسطينية.

1.1.8 منهجية وأدوات الدراسة :

استخدمت الدراسة المناهج التالية:

المنهج الوصفي: من خلال وصف منطقة الدراسة، ووصف الجانب التعليمي في المنطقة، وأعداد السكان، والمهاجرين، ووصف للجانب الوظيفي والخدماتي في المنطقة، وطبيعة الأنشطة الممارسة، ونسب الأمية والبطالة، ووصف البنية التحتية، ووصف أهم المظاهر الدالة على التحضر والترييف الموجودة في المنطقة .

المنهج التاريخي: من خلال توضيح نبذة تاريخية عن منطقة الدراسة متمثلة بتطور أعداد السكان، خلال فترات زمنية مختلفة، وعلاقتها بالتمدين والترييف.

المنهج الكيفي: وذلك من خلال تحليل العوامل التي ساهمت في تمدين بيتونيا وبيتين، والعوامل التي تساهم في سيادة بعض الخصائص الريفية على مدينتي رام الله والبيرة، ومن خلال تحليل

النتائج المترتبة على كل من التمدين، والترييف في منطقة الدراسة، وتحليل أسباب الزيادة والنقصان في أعداد السكان في منطقة الدراسة خلال الفترات الزمنية المذكورة، بالإضافة إلى الاعتماد على تقنية نظم المعلومات الجغرافية من أجل دراسة وتحليل الخصائص المساهمة في التمدين وخاصة من حيث دراسة التوسع العمراني في بلدات ومدن منطقة الدراسة واتجاهاته لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة.

المنهج المقارن: من خلال إجراء مقارنة بين كل من الريف والمدينة من حيث طبيعة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والخدماتية والديمغرافية، وكذلك استخدام صور جوية عبر فترات زمنية مختلفة (1997–2016) لدراسة النمو العمراني واتجاهاته، ودراسة الفرق في طبيعة التوسع والامتداد العمراني بين كل من المدينة والريف.

المنهج الاستقرائي: من خلال توقع الوضع المستقبلي لمنطقة الدراسة من حيث تطور وتأثير هذه الظواهر عليها حيث سيفيد هذا التنبؤ في وضع مقترحات للتخفيف من مخاطر هاتين الظاهرتين من أجل تحقيق التنمية لكل من القطاعات الزراعية، والتعليمية، والصحية، والاجتماعية، والإدارية، والاقتصادية في منطقة الدراسة ومدى انعكاس ذلك على سكان المنطقة، وزيادة تمدينها أو ترييفها.

المنهج الكمي: سيتم الاستعانة بالمنهج الكمي وذلك من أجل معالجة البيانات التي سيتم جمعها من الاستبانة باستخدام برنامج الSPSS ، الذي يمكن من استخدام العديد من الأدوات والاختبارات التي تفحص العلاقة بين فرضيات الدراسة ومتغيراتها وعلاقتها بظاهرة الترييف والتمدين .

1.1.9 أهم الادوات التي تم استخدامها في هذه الدراسة:

- الدراسة الميدانية: تعتبر الدراسة الميدانية من أهم الأدوات التي تم الاعتماد عليها لجمع المعلومات حول الموضوع بشكل رئيسي تمثلت في القيام بما يلي:

1. إجراء المقابلات مع رؤساء البلديات والمجالس المحلية والمؤسسات المعنية من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بوضع الخدمات والبنى التحتية في المنطقة، والاجراءات المتخذة لتطوير وتنمية المنطقة، والتحديات التي تواجهها البلديات في تطوير المنطقة وتنميتها.

2. إجراء الملاحظة الميدانية للمظاهر السائدة لظاهرتي الترييف والتمدين في منطقة الدراسة للوصول إلى النتائج المطلوبة والقيام بالتقاط صور ذات علاقة بموضوع الدراسة (مظاهر الترييف والتمدين) طيلة فترة البحث.
3. تصميم استبانتين الأولى متخصصة بدراسة الترييف لمدن منطقة الدراسة (رام الله والبيرة) والثانية لدراسة تمدين بلدات منطقة الدراسة (بيتونيا وبيتين) من خلال طرح عدة أسئلة متعلقة بالجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، لمعرفة الأسباب والآثار والمظاهر الناتجة عن ظاهرتي الترييف والتمدين، حيث تم اختيار عينة منطقة الدراسة باستخدام الطريقة العشوائية (كرة الثلج المتدحرجة) بما يتناسب مع عدد السكان في مدينتي رام الله والبيرة وبلدتي بيتونيا وبيتين، وبناء على ذلك تم توزيع (560) استبانة وبعد ذلك تم إدخالها إلى الحاسوب وباستخدام برنامج ال SPSS تم ترميز البيانات وتحليل العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المختلفة كمؤشرات على التمدين والترييف من أجل الوصول إلى النتائج المطلوبة. وتتكون الاستبانة من ثلاثة أقسام يشمل القسم الاول المعلومات العامة والشخصية، والقسم الثاني يشمل معلومات متعلقة بخصائص المسكن والحي، والثالث يشمل معلومات متعلقة بخصائص وأسباب وآثار ومظاهر الترييف في (استبانة الترييف) والتمدين في (استبانة التمدين).

- المصادر والمراجع المكتبية حول موضوع التحضر والترييف، وتمثلت في المجلات العلمية من الدوريات المحكمة، والكتب، وبعض الدراسات والرسائل الجامعية .
- استخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (Arc Map 10.5) لتحليل الصور الجوية لفترات زمنية مختلفة لمنطقة الدراسة (1997–2016) لملاحظة التغيرات الحاصلة على المنطقة من ناحية التمدد العمراني وعلاقتها بالتحضر.

1.1.10 الدراسات السابقة:

تعتبر ظاهرة الترييف من المظاهر الانثروبولوجية الجديدة. لذلك لا تتوقف الدراسات الميدانية عن ملاحظة ودراسة هذه الظاهرة لمعرفة أهم مظاهرها وأسبابها، فتناولت بعض الدراسات نماذج لبعض المدن التي تعرضت لظاهرة الترييف، والتي تعتبر مأساة لأن الترييف يفقد المدينة طابعها الحضري، وتسود فيه بعض المظاهر الريفية التي اتفق عليها العديد من الباحثين كانتشار الباعة المتجولين

في شوارع المدن الرئيسية، وتشرد الأطفال، والتسول، وانتشار البطالة بين فئة الشباب، خاصة حاملي الشهادات مما يدفعهم للتفكير في الهجرة نحو الخارج، وممارسة الحرف الريفية خاصة الزراعة(الحيدري، 2011؛ هاريسون، 1987؛Chibvongodze، 2013) واعتمدت الدراستان الأخيرتان على الأسلوب الميداني والدراسة المسحية، لاستطلاع الرأي حول موضوع الترييف، مما أكسب هاتين الدراستين طابعا مميزا ومحاكاة لواقع المنطقتين فيما يخص الموضوع، كما أن تراجع خدمات الصرف الصحي والبنى التحتية، وعدم كفاية المساكن وتراجع الخدمات السكنية، من أهم مظاهر ترييف المدن وتراجعها (Mugumbate Maushe Nyoni ،2013)، درست هذه الدراسة أيضا مظاهر الترييف بالاعتماد على أسلوب الملاحظة في منطقة الدراسة للحصول على البيانات اللازمة حول موضوع الترييف واعتمدت على إجراء بعض المقابلات إلا أنها أهملت استطلاع رأي مجتمع الدراسة حول قضية الترييف، وتوصلت بعض الدراسات الأخرى حول الترييف إلى أن سيادة المظاهر الريفية في المجتمع الحضري تزيد من مظاهر التخلف والتدهور فيه، وتصبح مشاهد العصبية القبلية هي السائدة (ممدوح الشيخ ،2016؛ تماري، 1991)هذه الدراسات ركزت أكثر على مظاهر الترييف، ولم تدرس عوامل وأدوات وآثار الترييف بشكل تفصيلي، بينما تناولت دراسة حنوش (1999) الآثار الناتجة عن الترييف بشكل مفصل، وبحثت في حلول لبعض المشاكل كظاهرة الهجرة، الا أنها لم تدرس مظاهر وأدوات الترييف باستثناء بعض الدراسات، التي تحدثت عن الأدوات التي تساعد في ترييف المدن، والتي تسبب العزلة وعدم الانتماء لسكان الريف الذين يسكنون المدن، كنقص التعليم، والبعد وعدم وجود اتصالات مع سكان المدن، فالخدمات لا تصل للنائين، والاميون لا يستطيعون قراءة المعلومات ذات القيمة الاقتصادية، ويجدون صعوبة في الحصول على القروض، وهذا كله يقلل من إمكانية التأقلم مع سكان المدن (تشامبرلز، 1990)، وتختلف الدراسة التي سيتم اعدادها عن هذه الدراسات في أنها ستجمع بين كل من مظاهر الترييف والآثار والأدوات، فشمولية هذه الدراسة جعلها تتميز عن الدراسات الاخرى.

وبعض الدراسات اعتمدت على نظريات علم الاجتماع وأخذت بمبادئها كمسلمات، كما أنها اعتمدت أكثر على المنهج الوصفي والتحليلي، والتاريخي، الا أنها لم تعتمد على المنهج الميداني باستثناء دراسة المقدم (1995) المجتمع القروي بين التقليدية والتحديث حيث اعتمدت على دراسة ميدانية لقرية من قرى لبنان الشمالي تدعى "ايعال" ورغم أنه تم الاستفادة من الاحصاءات والبيانات الرسمية

الصادرة عن مؤسسات أهلية تتميز بدقة أبحاثها العلمية حتى لا يتم الاعتماد على ذاكرة كبار السن ضمانا لدقة المعلومات، لكن العينة التي تم أخذها لا تعتبر كافية، أيضا دراسة تماري (1991) لمدينة رام الله التي اعتمد جزء منها على العمل الميداني، وعلى إجراء المقابلات مع الأشخاص ذوي العلاقة، لكن الدراسة كانت قبل عشرين عاما لذلك ثمة حاجة لدراسة جديدة تفصيلية ميدانية تستخدم الاستبيانات، والمقابلات، للبحث في كل من الأسباب والمظاهر والأدوات والآثار بشكل متكامل وشامل.

بينما تناولت أغلب الدراسات التي تتحدث عن موضوع التحضر ومفاهيمه وأسسه وقواعده، وحاولت إعطاء التعريف المناسب له (الهيتي، 2016؛ صلاح، 2006) وركزت على كيفية إجراء التنمية سواء للمجتمعات الريفية أو المدن على حد سواء (منصور، 2013) فتحقيق التنمية المتكاملة يتم من خلال التخطيط ودراسة استراتيجيات التنمية، وكيفية تحقيق النمو للمدن (المظفر ويوسف، 2009)، والأخذ بالاعتبار النمو الاجتماعي، والاقتصادي وإتاحة الفرصة الممكنة للمجتمع لتنمية قدراته على الابتكار (شالين، 2007) فتحقيق التنمية لا يقتصر على الوصول إلى تغيرات مادية، ولكن تستهدف تغيرات سلوكية وفكرية، مما يؤدي إلى إكساب أفراد المجتمع خبرات ومعارف جديدة وتغيير لظروف البيئة المحيطة بهم (غنيم، 2008) والقضاء على المشكلات التي تواجه المجتمع خاصة مشكلة الهجرة، من خلال تحليل دوافعها، والآثار المترتبة عليها (مرعى والرشيدي، 1983) وتم أيضا دراسة مفهوم التحضر والاختلافات حول إيجاد تعريف واضح ومحدد له في ظل حالات التحول الحضري (فريدمان و وولف، 1979؛ غنيم، 1982) لكن أغلب هذه الدراسات اعتمدت على المنهج التاريخي أكثر من المنهج التحليلي، وأغلبها طبقت على مجتمعات غير المجتمع الفلسطيني، فمنها ما أخذ نموذج الريف المصري كحالة دراسة وغيرها من المجتمعات الأخرى، أما الدراسة التي سيتم إعدادها فستركز على المنهج التحليلي والميداني لاستطلاع رأي الناس حول موضوعها في منطقة الدراسة للمجتمع الفلسطيني، إضافة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي. وبعض الدراسات ومنها دراسة خمايسي (2013) حاولت دراسة التحضر في القدس في ظل الوضع السياسي الخاص بها واعتمدت على الأسلوب التحليلي لربط التحضر الموجود فيها وعلاقته بالمناطق المجاورة وخاصة مدينة رام الله مما أعطاها ميزة واهمية كبرى وهذه الدراسة تفيد كثيرا في موضوع الدراسة الحالية لقربها منها، وكما تطرقت بعض الدراسات لتحقيق التنمية المتكاملة

خاصة تنمية المجتمع الريفي من خلال وضع مخططات وبرامج للتنمية لتلبية كافة الخدمات اللازمة للوصول إلى ما يعرف بالأحياء الحضرية للمستقبل، ووضع اقتراحات وتوصيات لتحقيق التنمية المتكاملة (حمودة، 1981؛ خشن، 2008)، وبعض الدراسات المتعلقة بموضوع التحضر تناولت تجارب تطبيقية باستخدام العمل الميداني لمعرفة كيفية تحقيق التنمية في الريف بطرق تتجاوز الأساليب التخطيطية القطاعية أو المحلية وذلك باستخدام أساليب أكثر شمولية وفعالية لكافة القطاعات الزراعية، والتعليمية، والصحية، والاجتماعية، والادارية، فهذه الدراسة (المختار، 2009) اختلفت عن الدراسات السابقة التي ركزت أكثر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق التنمية، لكن هذه الدراسة اعتبرت أنه لا يمكن تحقيق تنمية إذا أهملنا احدى هذه القطاعات، لذلك يجب البحث بالأسلوب التخطيطي المناسب لتحقيق التنمية.

أما بعض الدراسات قامت بإلقاء الضوء على عملية التحضر وهيمنة العواصم والمدن الرئيسية في الدول العربية، والبحث في بعض المشكلات السكانية الناجمة عنها، كالفقر والمناطق العشوائية وغيرها، ومدى تأثيرها في التنمية المستدامة، من خلال تقويم عدم التوازن في التنمية والتباين في توافر الخدمات والبنى التحتية السائدة، وكذلك دراسة العلاقة بين التنمية المستدامة والفقر والتحضر (مهنا، 2000)، ومنها ما قام بدراسة التحضر بناء على أخذ عينات لبعض المدن، مع التركيز على البعد الثقافي في دراسة المجتمع القروي، لأنه يعتبر جانب مهم من حيث تأثيره في التحضر وأيضا ركزت على الجوانب الاجتماعية وعلاقتها بالتحضر (إبراهيم، 2015).

ركزت هذه الدراسات على كيفية تحقيق التنمية وعلى التحضر، الا أنها لم تدرس الآثار الناتجة عن التحضر، وكذلك لم تدرس الأسباب المؤدية له، باستثناء دراستين واحدة منها ركزت على عامل الهجرة فقط، ودرست الآثار الناتجة عن التحضر بشكل خاص لهذا العامل، وبشكل عام والتي تتمثل بتدني الإنتاج الغذائي، والبطالة، وتدهور البيئة. (الطرابلسي، 1999) أما الدراسة الثانية (القطب، 1968) فركزت على عامل الهجرة وكانت أكثر شمولية في دراسة عوامل التحضر، وهذا يدفع لإجراء دراسة شاملة تتناول استراتيجيات تحقيق تنمية متكاملة للمجتمعات الريفية، والمدنية على حد سواء، وتتناول أيضا أسباب التحضر، والآثار الناتجة عنه، فهذه الشمولية التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها تعطي أهمية لها وتشكل إضافة جديدة للمكتبة الفلسطينية.

1.1.11 خلاصة الدراسات السابقة:

اعتمدت أغلب الدراسات السابقة التي تم قراءتها والتي لها علاقة بموضوع الترييف والتمدين على المنهج الوصفي لوصف مظاهر الترييف أو التمدين، واعتمدت أيضا على المنهج التحليلي لتحليل الأسباب المؤدية للتحضر أو الترييف، وركزت أغلبها على المشاكل الناتجة عن التحضر والترييف، وحاولت بعضها وضع حلول مقترحة للحد من تأثير المشاكل الناتجة عن هذه الظواهر، الا أنه من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث حول التحضر والترييف تبين أنه لا توجد دراسات كثيرة تناولت خصائص الترييف والتحضر في مجتمع منطقة الدراسة وعلاقتها بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في فلسطين عامة وفي رام الله بشكل خاص، لذلك ستقوم الدراسة بتغطية هذا الجانب الذي لم تتطرق له الكثير من الدراسات السابقة، وهذا ما يعطيها أهمية كبرى من هذا المجال، كما وستحاول الدراسة أن تقوم بالربط بين ظاهرتي الترييف والتمدين ومعرفة أسباب وآثار ومظاهر كل ظاهرة، وستقوم بإجراء دراسة ميدانية لمعرفة أيهما أكثر انتشارا في المنطقة، بالإضافة إلى استطلاع رأي مجتمع الدراسة من حيث أيهما أفضل أن يسود الترييف أم التمدين؟

أما بالنسبة للدراسة التالية فإنها ستعتمد على دراسة مجموعة من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية لتحديد اذا ما كانت مدينتا رام الله والبيرة تشهدان حالة ترييف، واذا ما كانت بلدتا بيتونيا وبيتين تشهدان حالة تمدين، حيث تركز الخصائص الاقتصادية على مستوى الدخل والمستوى التعليمي ومستوى الدعم المادي وعلاقتها بتمدين او ترييف منطقة الدراسة، اما بالنسبة للخصائص الاجتماعية فإنها تدرس طبيعة العلاقات بين سكان منطقة الدراسة، وطبيعية الانتماءات القرابية، وطبيعة التركيب الوظيفي واختلافه باختلاف جنس المفحوص، وتأثير خلفية المهاجرين الجدد على مدينتي رام الله والبيرة ومدى انعكاس هذه المتغيرات على تمدين او ترييف منطقة الدراسة، وكذلك سيتم التركز على دراسة الخصائص العمرانية من حيث مساحة المسكن، وواجهته الخارجية، وارتفاعه، وملكيته وعلاقتها بتمدين أو ترييف منطقة الدراسة، وذلك استنادا الى النتائج التي توصلت إليها الدراسات التي لها علاقة بالموضوع.

2 الفصل الثاني:

2.1 الخلفية النظرية لعمليات التمدين والترييف للمدن والقرى في الوطن العربي:

2.1.1 التمييز بين المدينة والريف:

يوجد فرق كبير وواضح بين المدينة والريف من حيث العادات والتقاليد، ونمط الحياة وأساليبها، وطبيعة المهنة التي يمارسها السكان، وكفاية الانتاج، فللمجتمع الحضري سمات خاصة تميزه عن المجتمع الريفي، وتستخدم العديد من المقاييس للتمييز بينهما ومن أهم هذه المقاييس: حجم المجتمع، كثافة السكان، التجانس واللاتجانس، التخصص، والتمايز الطبقي. كما أكد رشوان (2004) في دراسته أن المهنة تعتبر المعيار الأساسي للتفرقة بين الحضر والريف، واستند أيضا إلى معايير أخرى للتفرقة متمثلة بحجم المجتمع، وكثافة السكان، وطبيعة التفاعل ونسق العلاقات الاجتماعية السائدة حيث يمتاز الريف بسيادة العلاقات القوية، وعلاقات الوجه لوجه المستندة إلى القرابة وصلة الدم، أما المناطق الحضرية فيسودها علاقات ثانوية رسمية مصلحية (السيد، 2012).

أشار رشوان (2004) أن الثنائية بين الحضر والريف تعتبر ميزة واضحة في المجتمعات العربية لكنها تكاد تختفي في المجتمعات الغربية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، لأن المجتمعات الريفية الغربية أصبحت تتأثر بمؤثرات المدينة وانتقلت إليها الأنماط الحضرية، وفي فرنسا يصعب التمييز بين الحضر والريف حيث يتنقل السكان بين القرية والمدينة بشكل دائم، بحيث لا يختلف نمط المعيشة في المدينة عن القرية، وكذلك هو الحال بالنسبة لبعض الدول الاشتراكية، ودولة الصين، حيث أصبحت هذه الدول تتبنى سياسات أيدولوجية تهدف إلى إلغاء الفوارق بين الحضر والريف بشكل تام.

كما وأشار عالم الاجتماع ديوي أن مصطلحات القروية، والحضرية ليست بالضرورة أن تتوافق مع المفاهيم التي يجب أن تتوافق معها، أي أن انتقال بعض الخصائص الحضرية إلى الريف ليس بالضرورة أن يؤدي إلى تحول هذا الريف إلى حضر وانتشار الحضرية فيه، والعكس صحيح، فهنالك مجتمعات قروية صغيرة تمتاز بارتفاع معدل التعليم فيها، في المقابل نجد مجتمعات حضرية ترتفع فيها معدلات الأمية والبطالة والتخلف، ويؤكد صلاح (2006) على ذلك، ويختلف الجغرافيون وعلماء الاجتماع في الوطن العربي وفي المجتمعات الغربية في وضع مفهوم ومصطلح محدد للترييف والتحضر حيث يستخدم البعض مصطلح (Sub-Urbanization) وهذا ما أكده خمايسي (2013) في دراسته ويدل هذا المصطلح على مناطق الضواحي والتي قد تكون أقل تحضرا من

مناطق وسط المدينة، وهي المناطق التي تتوسع عن المدينة وتشكل مراكز ثانوية، وهذه الظاهرة واضحة في كثير من المناطق وتمر بمراحل حيث تشهد في البداية عملية تحضر ثم ترييف وخاصة عندما يتم توزيع السكان في هذه المناطق على أساس طبقي، بينما يستخدم البعض الآخر ككثير من دول الوطن العربي وأهمها العراق والمغرب والخرطوم مصطلح (Ruralization) كمفهوم للترييف(كريم، 2010؛ الحديدي، 2013)، واستخدم البعض مصطلح (Ruralism) كمفهوم للترييف من خلال أسلوب ونمط الحياة الذي يتبناه سكان التجمع وطبيعة السلوك، والعادات والتقاليد المتبناة (صلاح، 2006). بينما اتفق العديد من العلماء والباحثين على مصطلح محدد للتحضر (Urbanization) او (Urbanism) (William، 1998؛ Mugumbate، 2013؛ Gordon، 2014؛ خمايسي، 2013؛ صلاح، 2006).

2.1.2 مفهوم التمدين والترييف:

يرى الخطيب (2003) أن التمدن عبارة عن كمال المجتمع وتطوره وارتقائه في كافة العلوم والمعارف، وتطور الصناعات، والاختراعات، واتساع نطاق البحث والمعرفة في كافة المجالات التطبيقية والنظرية، والسعي نحو تحقيق الرفاهية، وأكد عزام (1971) في دراسته على ذلك فالتحضر ليس مجرد تركز السكان في حيز جغرافي معين بل هو مصطلح معقد، وشامل، وعميق، حيث أن الباحثين لم يتفقوا على مفهوم موحد لمدلول التحضر، ومفهوم المجتمع الحضري يختلف باختلاف الفترة الزمنية والمكان الجغرافي للتجمع، فالمفهوم الديمغرافي للتحضر أكثر شمولا وشيوعا، لكن لا نستطيع أن نعتبر نمو المدن وحده تعريف دال على التحضر لأن نمو المدن لا يشير بالضرورة إلى ارتفاع مستوى ودرجة تحضرها (حمودة، 1988)، ومن ذلك انطلق مهنا (2000) بأنه لا يوجد مصطلح محدد ومتفق عليه للتحضر، وأن الباحثون لم يجمعوا على تعريف موحد وشامل، ويرى مهنا أنه يمكن تعريف التمدين من خلال عدة اتجاهات ومنها:

1. التعريف الديمغرافي للتمدين، ويعتمد هذا التعريف على عدد السكان، حيث يتم الأخذ بعدد السكان كمعيار لتصنيف التجمعات السكانية إلى قرى أو مدن، من خلال الاعتماد على حد معين لعدد السكان، فإذا تم تجاوز هذا الحد يتم تصنيف التجمع إلى مدينة، إذا ما قل العدد عن هذا الحد يصنف التجمع إلى قرية. ولكن عدد السكان لا يعتبر معيارا كافيا لتصنيف التجمع إلى حضر أو ريف، لذلك اعتبر هذا التعريف ضعيفا وتم إضافة عناصر أخرى متعلقة بالنشاط الاقتصادي والإداري والمظهر الخارجي للتجمع السكاني من أجل تطويره.

2. التعريف الاجتماعي للتمدين، ويعتمد هذا التعريف على نمط الحياة الاجتماعية السائدة في التجمع، وطبيعته، واختلف علماء الاجتماع حول المعايير المستخدمة في ذلك، مما اعتبر تعريفا ناقصا.
3. التعريف الشامل، ويجمع هذا التعريف بين التعريفين الديمغرافي والاجتماعي، ويضيف إليهما مجموعة العوامل المتصلة بالنمو الاقتصادي وطبيعة الحياة الاجتماعية ونوعيتها، وطريقة تفاعل الأفراد مع بيئتهم ومنظومة العادات والثقافات والقيم التي يمارسها الأفراد داخل المجتمع.

بينما عرف فتح الرحمن (2012) التمدين على أنه عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي اقتصادي حرفي واتفق معه التير (1986) في ذلك كونه يرى أن التمدين يتمثل بمزاولة الحرف الصناعية والتقنية التي تمتاز بها المدن عن الريف والبادية.

استنتجت حفيظي (2009) وجود عدة تعريفات للتمدين حيث يرتبط مفهوم التمدين عند الماركسيين بالمبالغة في التركيز على العوامل الاقتصادية، وسيطرتها على كافة مناحي الحياة، أما الاشتراكيون فيرون أن التمدين يشير إلى التحرير، حيث تضع الدول الاشتراكية برامج واعية لتنظيم عملية التمدين للحد من المشاكل التي قد تنتج عنها، كما ويشير إلى التحولات في خصائص المجتمع وسماته الوظيفية، بالإضافة إلى أنه يشير إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحصل على أسلوب حياة سكان الريف.

ومن خلال هذه التعريفات نستنتج أن البعض اعتبر التمدين أنه عبارة عن تحول المناطق الريفية إلى مناطق حضرية، نتيجة التنمية الاقتصادية والصناعية، بينما أشار البعض إلى التمدين على أساس ربطه بالجانب الديمغرافي، بينما ربطه آخرون بالحرفة السائدة في التجمع، ويختلف تعريف التمدين من باحث لآخر ومن دولة لأخرى وخاصة التعريف السكاني نفسه إذ نجده يختلف من بلد لآخر، إضافة إلى اعتماده على التوقعات لعدد السكان وليس على التعداد الحقيقي، وهذا يشكل إرباك عند القيام بتصنيف التجمعات وإطلاق الحكم عليها بأنها مجتمعات حضرية أم لا.

وهكذا نستنتج أنه يوجد اختلاف كبير حول إعطاء مفهوم محدد للتمدين وذلك بسبب اختلاف الدراسات التي تناولته وأسلوبها في دراسة التمدين، ومع ذلك فإن هذا الاختلاف بين الدراسات حول مفهوم التمدين ساعد في فهم المصطلح وإعطاء تعريف اجرائي له فالتمدين عبارة عن تحول

اجتماعي اقتصادي وظيفي لسكان الريف وتركهم مهنة الزراعة، وتغيير في نمط حياتهم نحو مستوى الحياة الحضرية الأكثر تعقيدا.

ولتعريف التمدين كمفهوم شامل لا يجوز تعريفه من زاوية واحدة ومنظور واحد فقط، بل يجب أن يشتمل المفهوم على كافة الجوانب المؤثرة في التمدين، فالاقتصار في تعريفه من ناحية ديمغرافية فقط يوقع الباحث في كثير من الأخطاء لأن تعريف التحضر من الناحية الديمغرافية يعتمد على عدد السكان وبناء على الحجم يتم تصنيف التجمع إلى حضر أو ريف مع العلم ان كل بلد لها معيار معين في التقسيم حتى تلائم خصائص التجمع المدروس، مثلا تصنف التجمعات التي يقل عدد سكانها عن 200 نسمة في السويد على انها ريف، أما في العراق فإنهم لا يعتمدون على نفس حجم السكان بل تصنف التجمعات التي يقل عدد سكانها في العراق عن 10000 على أنها ريف (الهيتي، 2016)، وهذا الاختلاف يأتي لمراعاة خصائص كل بلد لذلك من الصعب وضع مقياس عددي عام للتمييز بين الحضر والريف لأن الحكومات لم تجعله معيارا ثابتا، كما أنه مجرد من المعنى ولا يعطي تعريف احصائي صحيح للتجمع، الا إذا أرفق بالمعايير الأخرى المعتمدة، وبالنسبة لمنطقة الدراسة فيجب مراعاة خصائصها المعتمدة عند التصنيف لذلك سيتم تصنيف التجمعات في منطقة الدراسة على أنها حضر أو وريف بناء على مدى توفر الخدمات وتطورها، والمهن السائدة فعندما تسود حرفة الصناعة والتقدم التقني فانه سيتم تصنيف التجمع على أنه حضر.

أما بالنسبة لمصطلح الترييف فعرفه فتح الرحمن (2012) بأنه عبارة عن صعوبة اندماج المهاجر الريفي مع المجتمع الحضري الجديد ومتطلباته وبيئته وهذا يرجع إلى ما توصل إليه حنوش (2000) بأن الترييف عملية تداخل القيم والعادات الاجتماعية، والمواقف، وتداخل المعايير الثقافية داخل المدينة، تنتج عن صعوبة استيعاب سكان الريف الذين ينتقلون للعيش في المدن لطبيعة الحياة الحضرية، التي تتطلب ثقافة ووعي اجتماعي وتقني أعمق وأحدث، واتفق معه فروج (2015) في ذلك حيث اعتبر الترييف ظاهرة يمارس فيها الوافدون الريفيون إلى المدن أنشطتهم وطقوسهم الريفية، مما يصعب عليهم الاندماج مع نمط الحياة الاجتماعية في المجتمع الحضري الجديد.

ورأت أبو لغد (1971؛ 1980) أن الترييف يشير إلى هجرة سكان القرى إلى المدن وذلك بحثا عن العمل وسعيا للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والوظيفية التي تكون متوفرة في المدن بشكل أفضل وأوسع، فتؤدي هذه الهجرات إلى اندماج سكان الريف في المجتمع المدني ونشوء

شبكة علاقات تسمح باستيعاب العديد من الوافدين الريفيين في الاقتصاد القومي، مما يؤدي إلى سيادة الطابع الريفي على المدن نتيجة لاحتفاظ بعض الوافدين بعاداتهم ونمط حياتهم الريفية وممارستها في المجتمع الحضري بأسلوب مباشر أو غير مباشر.

كما وأكد فروج (2015) في دراسته أن الترييف عبارة عن ظاهرة اجتماعية ناتجة عن انتقال سكان الريف إلى المدن وممارستهم أنشطة غير حضرية داخل حيز المدينة، وممارستهم لعادتهم وقيمهم الثقافية الريفية واحتفاظهم بها، مما يجعلهم لا يتكيفون بسهولة مع نمط الحياة الحضرية الجديدة.

نستنتج أن أغلب الدراسات اتفقت على أن الترييف عبارة عن سيادة مظاهر الحياة الريفية في المجتمعات الحضرية، وصعوبة اندماج الوافدون الريفيين في المجتمعات الحضرية الجديدة نتيجة لاحتفاظهم بعاداتهم المختلفة عن العادات السائدة في المدينة، وسبب ممارستهم للأنشطة الريفية داخل المجتمع الحضري الجديد والتي لا تنسجم مع أنشطة المدينة. كما وأكد عالم الاجتماع الالماني ماكس فيبر بأن الترييف ظاهرة مناقضة للتحضر حيث تطغى فيها مظاهر الحياة الريفية على مجتمع المدينة، حيث ان نشوء ظاهرة الترييف يزداد بازدياد عدد المهاجرين الريفيين إلى المجتمعات الحضرية، بشرط ممارستهم للأنشطة غير الحضرية كما تم ذكره، فشيوع مثل هذه المظاهر الريفية في المجتمع الحضري تدل على أن المجتمع الحضري أصبح يتشرب خصائص وعادات الريف، وهذا ينطبق على مجتمع الدراسة الفلسطيني وربما ينطبق أيضا على المجتمعات العربية الاخرى كما بينته العديد من الدراسات كالمجتمع الجزائري، والمغربي، والعراقي والمصري بشكل واضح، ولكن قد لا تنطبق هذه الخصائص التي اعتمد عليها مفهوم الترييف على المجتمعات الغربية لأن مفهوم الريف وخصائصه يختلف بشكل كبير عن الخصائص السائدة في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية، فنجد على سبيل المثال العديد من المهاجرين الريفيين من أصل فلسطيني أو سوري أو عراقي وغيرهم يمارسون طقوسهم في المجتمعات الغربية وخاصة في المجتمع الأمريكي، وعلى الرغم من ذلك قد لا نلاحظ وجود مثل هذه الظاهرة في تلك المجتمعات، أو ربما يحد وجود التخطيط الكبير والرقابة من قبل الجهات المسؤولة في تلك المجتمعات الغربية من أن تطغى الفوضى على التنظيم وحتى في المناطق الريفية.

2.1.3 مراحل التحضر:

يرى نور (1978) أن الانسان عايش عدة مراحل انتقالية في حياته، وشكلت بعض المراحل نقطة تحول حاسمة جعلته يصل إلى ما هو عليه الآن من تحضر ورقي وتطور، وجاءت هذه المراحل كالتالي:

1. اعتمد الانسان البدائي على الصيد والبحث عن الطعام والتقاطه كوسيلة للحصول على الغذاء، ثم انتقل إلى مرحلة إنتاج الطعام بنفسه حيث عرفت هذه المرحلة بمرحلة الثورة الزراعية، وشكلت نقطة تحول في حياة الانسان، وأدت إلى استقراره في أماكن محددة على شكل تجمعات بحجم سكاني محدود عرفت بالقرى الزراعية.
2. نتج عن الاستقرار البشري في قرى صغيرة محددة استغلال الموارد المتاحة والسعي إلى تنظيمها، والقيام بعمليات التبادل التجاري مع الاخرين في التجمعات الاخرى القريبة، مما أدى إلى توسع بعض هذه التجمعات، فازداد حجمها وأصبحت أكثر تعقيدا، وأطلق عليها مصطلح البلدان أو المدن الصغيرة وعرفت هذه المرحلة بمرحلة الثورة التجارية أو الحرفية.
3. استمرت المرحلة السابقة إلى بداية الثورة الصناعية، وازداد تعقيد البلدان والمدن التي نشأت في مرحلة الثورة التجارية بشكل تدريجي إلى أن وصلت إلى ما يعرف بالمدينة المتروبوليتان، وأطلق عليها اصطلاح الثورة التكنلوجية.

ويرى الهيتي(2016) بأن بدايات التحضر ترجع إلى أكثر من 6000 سنة في الشرق العربي في مصر وبلاد الشام حيث برزت جوانب الحضارة فيها في العديد من المجالات كالدستور، ونظام الشوارع، وفنون العمارة وغيرها من نواحي الحياة الأخرى، ثم استمر تطور التحضر حيث نما التحضر بشكل كبير في عهد الفتوحات الإسلامية التي استفاد منها المسلمون في التعرف على الحضارات الأخرى في الشرق والغرب وتعلموا بناء القلاع والحصون، وتطورت أساليب الزراعة، واستمر التقدم والتطور الحضري في كثير من مناطق الشرق الأوسط، إلا أن ذروته توقفت قليلا في فترة الاحتلال والاستعمار اليوناني والروماني لها نتيجة الحروب والغزوات.

وفي الغرب أيضا تزايدت درجة التحضر بشكل كبير في القرن الثامن والسابع قبل الميلاد وازدهرت المدن بشكل واضح، كالمدن اليونانية ومنها ساد التحضر باتجاه كل مدن البحر المتوسط . قبل القرن العشرين كان التطور الحضري في الشرق الأوسط بطيئا نظرا لمحدودية الاعتماد على الصناعة، إلا أنه ومع بداية القرن العشرين ومنتصفه ازدادت درجات التحضر في البلدان العربية

بشكل كبير نتيجة للنمو السكاني الكبير وزيادة الهجرة من الريف نحو المدن، وتحسن مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وزيادة مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي.

ومن خلال الاطلاع على العديد من الدراسات حول موضوع التحضر تبين أنه يوجد فرق ما بين التحضر في البلدان العربية، والتحضر في البلدان الغربية، فمن الملاحظ أن التحضر في البلدان العربية يسير بشكل أبطأ من التحضر في المجتمعات الغربية وذلك نتيجة محدودية التطور في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العديد من المجتمعات العربية، ومحدودية التغير الحاصل على هذه الجوانب، وعلى الرغم من تطور بعضها في البلدان العربية الا أن مستوى تطورها ليس كما هو عليه عند الغرب، وحتى أن مستوى التحضر يختلف من مجتمع عربي لآخر فالتحضر في فلسطين بمعاييره ومستوياته يختلف عن درجة التحضر في دول الخليج العربي. فهنالك العديد من التداخلات حول موضوع التحضر.

يوجد الكثير من الدراسات التي درست موضوع التمدين وبحثت في أسبابه ومظاهرة، وغيرها من الأمور ذات الصلة بهذا الموضوع، وعقدت الكثير من المؤتمرات المختصة بقضية التحضر وخرجت هذه الدراسات بنسب وإحصائيات للكثير من دول العالم حول عدد السكان الذين يعيشون بالمدن، وحول درجة التحضر على سبيل المثال بينت دراسة Goodyear (2014) ودراسة الهيتي (2016) أن غالبية سكان العالم يعيشون في المدن وأنه بحلول عام 2050 سيعيش ما يقارب 70% من السكان في المناطق الحضرية ولكن هذه الاحصاءات وعلى الرغم من ثبوتها إلا أنها تخفي وراءها العديد من التعقيدات في التمييز بين كل من التحضر والترييف، فهنالك تداخل كبير من حيث أسبقية كل ظاهرة، فهل ظاهر الترييف أسرع من التمدين ؟ أم العكس صحيح؟ وهل التحضر السريع يسبب الترييف؟ لذلك تعتبر ظاهرتا الترييف والتمدين من الظواهر المعقدة والمتشابكة، فكلما تحضرت التجمعات أصبحت تشكل مراكز لجذب السكان إليها من كافة المناطق وبكافة الثقافات والقيم، التي تختلط بالثقافة الموجودة في التجمع الأصلي، وربما تسيطر عليها، وكلما زاد عدد السكان يزيد الضغط على الخدمات والمرافق في هذه المراكز الحضرية، وهكذا تسود مظاهر الترييف في هذه التجمعات الحضرية، فالتحضر السريع يؤدي أحيانا إلى سيادة ظاهرة الترييف، ولا يتوقف الأمر على ذلك بل وهنالك قرى يصل التحضر فيها إلى ذروته، بحيث تتوفر فيها كافة الخدمات والبنى التحتية الجيدة، ويسود فيها الطابع الحضري والممارسات الحضرية، وتعرف هذه الظاهرة بالقرى الحضرية، وهذا يثبت التشابك والتداخل بين الظاهرتين.

2.1.4 أسباب التمدين:

يرى الطرابلسي (1999) أن التمدن في الوطن العربي يعود لمجموعة من العوامل ومن أهمها النمو السكاني والهجرة من الريف إلى المدن واعتبر أن النمو السكاني مهم خاصة في دول الخليج التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كالإمارات، وقطر، والسعودية، لأن النمو الكبير للسكان في مثل هذه الدول النفطية يرافقه زيادة وتطور في الخدمات، وتطوير الموارد المتاحة، في حين أن هذا التزايد السكاني ينعكس سلبا على الخدمات، ويشكل ضغطا كبيرا على الموارد في باقي الأقطار العربية.

كما اعتبر الطرابلسي أن الهجرة من الريف إلى المدن أيضا تشكلا عاملا مهما تساهم في التحضر، خاصة وأن الهجرة تدفع السكان المهاجرين إلى التخصص في القطاعات الصناعية التي تعتبر من أهم السمات الحرفية التي تختص فيها المدن حيث يرى المهتمون بموضوع التنمية أن التصنيع يعتبر رمزا للتنمية، وهذا يزيد من حجم الاستثمار في مجال الصناعة وتنمية المدن وتحضرها، حيث أصبح يتم تخصيص كافة الاستثمارات لأجل التصنيع على حساب القطاعات الاخرى، خصوصا قطاع الزراعة التي تم تهميشها، مما زاد من ظاهرة النزوح بسبب تدهور الخدمات في الريف، فأصبحت الارياف في البلدان العربية تشكل عامل طرد لأبنائها والمدن عامل استقطاب لها، كما وأكدت نزاري (2009) أن الهجرة من الريف إلى المدن تعتبر مؤشرا على التحضر لأن غالبية الفئة المهاجرة من الريف إلى المدينة هي الفئة العاملة، لذلك يزداد التصنيع والتطور ويضاف إلى المدينة مرافق وخدمات جديدة لاستيعاب هذه القوى البشرية التي جذبتها المدن.

ولكن يتعارض الصقور(2002) مع الطرابلسي فهو ليس من أنصار الأخذ بالحجم وحده كمعيار للتمييز بين الريف والحضر، وإنما يدعوا للأخذ بمجموعة من العوامل الأخرى إضافة إلى عامل الحجم، كطبيعة المهن السائدة في المنطقة، وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة لدى السكان أي تحديد إذا كانت الروابط التي تربطهم ببعضهم مباشرة وقوية، فإذا كانت كذلك يعني أن المجتمع لا يزال تقليديا، بالإضافة إلى طبيعة الازياء والعادات الغذائية والعادات المتبعة في طقوس الأفراح والأتراح، ومن هنا يتضح كيف أن الباحثين نفسهم يجدون صعوبة التمييز بين الحضر والريف، ويصعب في كثير من الاحيان الفصل بينهما فهنالك لبس واضح في عملية إصدار حكم على أن هذا التجمع أصبح متمدنا أم لا وحتى يتم تسهيل ذلك لا بد من الأخذ بالعديد من المعايير والعوامل المساعدة على التمييز كما وضحها الصقور فنظريته في الحكم كانت أكثر شمولا في إعطاء الأحكام.

بينما اتفق حمودة (1988) مع الطرابلسي في أن النمو السكاني من العوامل المهمة التي تقود إلى التمدن، فهو يجد أن الدول العربية شهدت تحضرا ملحوظا في السنوات الأخيرة نتيجة لزيادة النمو السكاني، والزيادة الطبيعية، وزيادة الهجرة من الريف إلى المدن، لأن الهجرة من الريف إلى المدن تساهم في زيادة أعداد السكان في المدن على حساب الريف، كما ويساهم في زيادة درجة تحضر المدن، ويدفع إلى تطويرها ونموها، لكن بالنسبة لما تم توضيحه سابقا بخصوص الجدل حول قضية التمدن وإصدار الاحكام على تجمع معين بأنه أصبح متمدنا أم لا، فيفضل الاخذ بعدة عوامل أخرى كالعادات وطبيعة المهن التي يمارسها سكان التجمع، إضافة إلى عامل النمو السكاني، وذلك لأن الاخذ بعامل النمو السكاني وحده يعطي ضعفا وتشكيكا في عملية إصدار الحكم على التجمع بأنه تجمع متمدن.

واعتمد حمودة في دراسته على إجراء مقارنة بين الدراسات في مدى مساهمة متغير الزيادة الطبيعية في التمدين، حيث اعتبرت بعض الدراسات ان هذا المتغير مهما في كافة أنحاء العالم، لأنه كلما قل معدل الوفيات دل ذلك على تقدم الخدمات الصحية وتوفر المستشفيات والرعاية الطبية الجيدة، وهذا مؤشر على التمدين، في حين اعتبرت بعض الدراسات أن متغير الزيادة الطبيعية تقل أهميته في الدول العربية مقارنه ببقية دول العالم، بينما اعتبرت دراسات أخرى أن الزيادة الطبيعية من أهم العوامل التي تساهم في تحضر الدول العربية النامية، أما بالنسبة لمتغير الهجرة فيعتبر من أهم العوامل التي تساهم في تحضر الدول خاصة الدول الصناعية لما ينتج عنها من ارتفاع لمعدل دخل الفرد وزيادة الانفاق والاستثمار في المشاريع الصناعية التكنلوجية التي تدر دخلا اكبر من الاستثمار في المجال الزراعي.

بينما اتسعت نظرة صلاح (2006) حول أسباب التمدين فهو يرى أن التحضر ونمو المدن يعودان لمجموعة من العوامل:

العامل التاريخي: فالاستعمار هو الذي يجعل من تجمع معين مركزا حضريا وعاصمة تتركز فيها معظم الأنشطة البشرية الحضرية وهذا ما يعرف بالهيمنة الحضرية.(Urban Primacy)

أ. **العامل الجغرافي:** ويتميز دور العامل الجغرافي في المساهمة في تحضر المدينة من خلال الموقع المميز لها من حيث سهولة التنقل من مركز المدينة إلى المراكز الحضرية والقروية المجاورة.

ب. **العامل الاقتصادي:** يلعب العامل الاقتصادي دورا هاما في تحضر المدن من حيث مدى توفر البنى التحتية الجيدة، وتركز الخدمات التعليمية والصحية وغيرها، وتعدد فرص العمل والوظائف، وتنوع المشاريع، والأنشطة الاقتصادية، وتركز المؤسسات المالية والحكومية، وتوفر كافة الوسائل الترفيهية، والكفاءات العلمية والخبرات.

ج. **العامل السياسي:** ويتمثل في الهدوء والاستقرار السياسي والأمني.

د. **العامل الاداري:** ويتمثل في القرارات السياسية الادارية وسياسة الدولة وأبرز مثال على ذلك قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بجعل مدينة رام الله مركزا للمؤسسات الادارية والحكومية، مما نتج عن ذلك استقطاب العديد من الخدمات والاستثمارات، مما أدى لتوفر فرص العمل وجذب عدد كبير من السكان، وجعل مدينة رام الله مركزا حضريا متقدما.

2.1.5 مظاهر التمدين:

استنتج الربايعة (1986) أن ابن خلدون هو أول مفكر عربي قام بتمييز المجتمع الحضري عن المجتمع البدوي والقروي، وذلك بالاعتماد على المعيار الاقتصادي وليس معيار الحجم، في حين اعتمد علماء القرن الحالي على عدة معايير لتمييز المجتمع الحضري عن الريفي، حيث أجمعوا على أن المجتمع الحضري يمتاز بكبر حجمه وعدم تجانسه، وتطوره تقنيا وتكنولوجيا، وتسود فيه الملكية الفردية، واستنتج من قراءته لدراسة ليرنر أنه من الصعب أحيانا الفصل بين الريف والمدن لأن الريف تسود فيه أحيانا بعض المظاهر التي تدل على التحضر وتكون متفاوتة في درجتها، وهذا التحضر ناتج عن التطور التكنلوجي الذي سهل من الاتصال بالمدن، وتوصل إلى أن الكثافة السكانية العالية من المظاهر التي تدل على التحضر، واعتمد حمدان في دراسته للتحضر في المجتمع الاردني على عدة معايير ومظاهر هامة تؤخذ بعين الاعتبار عند تصنيف المجتمع الحضري أهمها ما يعرف بالمعيار الأردني الرسمي الذي يعتمد على حجم المجتمع، حيث يتم وضع حد معين إذا ازداد عدد سكان التجمع عن هذا الحد يصنف على أنه حضر أما إذا ما قل عنه فيصنف على أنه ريف، أما بالنسبة للمعيار الآخر فيعتمد على الثنائية الثقافية فمن مظاهر الحضر ضخامة حجم الوحدات العمرانية، وسيادة العلاقات الاجتماعية الرسمية بين الناس، وضعف الترابط الاجتماعي، ووجود تباين اجتماعي واضح، بالإضافة إلى عزوف السكان الحضريين عن التمسك بالعادات والتقاليد الشعبية.

اعتبر منصور (1989) والهيتي (2016) أن المجتمع الحضري تسود فيه بعض المظاهر الدالة على التمدين كسيطرة قطاع الصناعة والتحديث على القطاعات الأخرى وخاصة قطاع الزراعة، ويسوده التقدم التقني والعلمي، والتطور التكنلوجي، وتتنوع فيه الخدمات المتاحة والمرافق المختلفة، وتتوفر فيه الوظائف، والمواد الخام، وهذا ما يجعل من الحضر مراكز جذب تشجع على الهجرة إليها.

وهكذا نستنتج أنه كلما كان المظهر الخارجي للمجتمع الحضري مرتبا ومنظما دل على أن هذا التجمع يسوده التمدن حيث تمتاز المدن بالتنظيم المكاني الجيد لاستعمالات الأراضي المختلفة وذلك حسب الهدف، وحسب تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية كما وتمتاز بالتوزيع الجيد والمنظم للبنى التحتية وشبكات الطرق. كما ويسود المجتمع الحضري شبكة من المؤسسات والمراكز الإدارية والحكومية التي تخدم وتنظم شؤون الدولة كما وأكد عالم الاجتماع WIRTH (1938) على أن التنظيم المكاني للمجتمع الحضري وتجانسه من ناحية الملامح المعمارية، لكنه يعتبر مجتمعا مفككا وغير مترابطا من ناحية العلاقات الاجتماعية، وغير متجانس من ناحية منظومة الأفكار والقيم والمستوى التعليمي والوظيفي.

واعتبرت أبو زر (2016) أن زيادة مساحة المناطق المبنية، وسيادة الأنماط العمرانية الحديثة من المؤشرات الهامة الدالة على سيادة ظاهرة التحضر، حيث شهدت العديد من المناطق الريفية والمدن توسعا عمرانيا كبيرا، كنتيجة مباشرة للنمو السكاني الكبير، مما ساهم في زيادة أعداد المنشآت السكنية والصناعية والتجارية لتلبية احتياجات السكان.

وأكد عبد الرسول (1989) أن ارتفاع نسبة المنازل المبنية من مادة الحجر من المؤشرات والمظاهر الدالة على التحضر، وكذلك فان انتشار نمط البناء العمودي والشقق السكنية من المؤشرات الحضرية، وباتت هذه المؤشرات تسود في العديد من المناطق الريفية في العالم، حيث أشار عبد الرسول أن نسبة المباني غير الطينية المشيدة في الريف المصري بلغت نسبتها 44.5% وأغلبها تم تشييده بعد عام 1975 مقابل62.9% منها في الحضر والتي تم تشييد أغلبها في الفترة الممتدة ما بين 1960–1986، وأشار تعداد عام 1986 إلى أن أكثر من مليون مسكن ريفي أي ما يقارب 19.8% من مجموع المساكن كانت على شكل شقة.

كما واتفق الفاضلي (1995) مع عبد الرسول حيث أشار إلى أن نمط البناء العمودي وانتشار البنايات الضخمة والمرتفعة، والشقق السكنية، وتحسن مستوى المرافق والبنى التحتية من المؤشرات الدالة على بروز التمدين، حيث بين الفاضلي أن هذه الظاهرة أصبحت سائدة في كثير من المناطق الريفية الاماراتية حيث حلت البيوت ذات الطراز الحديث والعمارات الشاهقة مكان البيوت الريفية ذات الطراز القديم، وارتفعت عدد الفيلات في الريف الاماراتي بشكل كبير خلال فترة قصيرة تراوحت مدتها خمس سنوات وذلك من 1384 فيلا عام1980 إلى 3427 فيلا عام 1985، كما وبلغ عدد البيوت الحديثة في الريف الاماراتي عام 1980 حوالي 13380 بيت، وارتفع هذا العدد ليبلغ حوالي 31.422 بحلول عام1985، وانخفضت نسبة المساكن غير الملائمة من 22% إلى ما يقارب 18% من عام 1980- 1985.

2.1.6 آثار التمدن:

يرى الطرابلسي (1999) أن العديد من الاقطار العربية باتت تشهد حملات تنمية وتحضر وأن المدن العربية باتت تشكل مراكز للجذب في حين أصبحت الأرياف طاردة للسكان نظرا لعدم توفر الخدمات والفرص الأفضل التي يسعون لتحقيقها، فنتج عن ذلك العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتتمثل هذه الآثار بشكل أساسي في نقص معدل الإنتاج الغذائي، وازدياد معدلات البطالة، وتدهور الوضع البيئي سواء نتيجة لتوسع الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من السكان، أو من ناحية المبالغة في استخدام الأسمدة والمواد الكيماوية لمضاعفة الإنتاج لإشباع حاجات الأعداد السكانية الكبيرة التي تحتويها المدن كنتيجة مباشرة عن التمدن.

وتشابهت نتائج دراسة عبد اللطيف (1986) مع النتائج التي توصل إليها الطرابلسي فهو يتفق معه في أن العديد من الأقطار العربية شهدت مؤخرا حملة تحضر واسعة وتحولات سريعة تحولت فيها العديد من الأرياف إلى مدن، فنتج عن هذه التحولات آثار جانبية عديدة كانتشار البطالة، وعمالة الأطفال وتوسع الأحياء الهامشية على أطراف المدن، وانتشار نمط بيوت الصفيح، ونقص في الخدمات التي كانت متاحة في المدن سابقا، وانتشار القتل والجريمة، والعنف، وتجارة المخدرات، والممنوعات، ونقص الأمن والاستقرار، وأشار في دراسته إلى وجود علاقة طردية بين زيادة الكثافة السكانية التي تعتبر كمقياس للتحضر وبين ازدياد معدل الجريمة.

كما واتفق القطب (1982) في دراسته مع الدراستين السابقتين في أن الأقطار العربية شهدت نموا حضريا سريعا في القرن الأخير، وشهدت زيادة ملحوظة في معدل المواليد وانخفاضا في معدل الوفيات، وزادت فيها الهجرة من الريف إلى المدن، لذلك أدى هذا التحضر السريع إلى تشكيل ضغط كبير على المؤسسات الاجتماعية كالمستشفيات والعيادات، وعلى المرافق العامة والمساكن، وسبب العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية، وألحق ضعفا بالنشاط الزراعي وإنتاجيته، نتيجة العزوف عن الأنشطة الزراعية لصالح النشاطات الصناعية والوظيفية المختلفة.

ولم تختلف دراسة منصور(1989) عن الدراسات السابقة من حيث تزايد معدل النمو الحضري سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وتوصل كغيره من الباحثين إلى وجود العديد من المشكلات الناتجة عن هذا التحضر العشوائي السريع للمدن نتيجة ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى المدن فازداد النمو العمراني خارج الحدود الإدارية للمدينة الأمر الذي أدى إلى نشوء جماعات طفيلية على أطراف المدن خارجة عن سيطرة المدينة، وتؤثر عليها سلبا، حيث يرى حلمي أن هذا التحضر السريع سبب العديد من المشاكل خاصة للدول النامية التي أصبحت تعاني من انتشار الأحياء العشوائية على أطراف المدن، ونقص الخدمات والمرافق العامة في المدن وزيادة الضغط عليها نتيجة لتزايد أعداد الوافدين من الريف إلى المدن، وارتفاع معدل الجريمة والقتل وانتشار البطالة، وعمالة الاطفال والتسرب من المدارس، وتدني المستوى التعليمي والثقافي، وتلويث البيئة، وشيوع ظاهرة ترييف المدينة نتيجة لاحتفاظ الوافدين من الريف بعاداتهم وطقوسهم وممارستها في المجتمع المدني، وتدني مستوى الخبرة في العمل ونقص التأهيل والتدريب الأمر الذي يهدد بتدهور المدينة.

بينما اختلف صلاح (2006) في دراسته عن الباحثين الآخرين في أنه تخصص أكثر في دراسة المشاكل الاجتماعية للتحضر ولم يتناول المشاكل بشكل عام حيث أوجزها بما يلي:

أ. تفكك العائلة ويأتي هذا التفكك على ناحيتين: إما من حيث عدم التحام العائلة وتماسكها أسريا، أو من ناحية عدم انسجامها مع المجتمع المتحضر ومتطلباته.

ب. انتشار الجريمة نتيجة لعدم وضوح الأهداف التي يسعى لها الفرد في ظل المجتمع الحضري المعقد، مما يؤدي إلى تشتت الفرد واختلاله، نتيجة للضغوطات الاجتماعية الكبيرة وعدم القدرة على تحقيق الحاجات بالطرق السوية.

ج. انخفاض الأجور في المدن بالنسبة لمستوى المعيشة، وخاصة للعمال غير المهرة وللنساء والشيوخ حيث يعمل أكثرهم بأجر أقل من الحد الأدنى للأجور المسموح بها للعيش حياة كريمة كما تتطلب المدن.

د. توتر جو الأسرة وانتشار المشاكل الأسرية والطلاق، وعدم الإشراف على الأولاد وتربيتهم، والانعزال الاجتماعي للأسرة عن الاخرين وانطواؤها على نفسها.

ومن خلال هذه الدراسات نستنتج أن التحضر السريع ساهم في خلق العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولعل أفضل الحلول لهذه المشكلة في المدن العربية هو السعي وراء تحقيق التنمية الريفية الشاملة، وتوفير أفضل الفرص الاقتصادية فيها، وعدم الاقتصار على المدن من حيث تحقيق التنمية فيها وإهمال الريف.

ركز الشواورة (2014) في دراسته على أن التلوث يعتبر من أبرز المشكلات الناجمة عن التحضر السريع، حيث يؤدي النمو الحضري والتطور التقني والاقتصادي، وازدياد أعداد السكان إلى تحسين ظروف الحياة وتحسين مستوى المعيشة، مما يرفع من معدل الاستهلاك البشري بشكل يزيد عن الحاجة، فعلى سبيل المثال يتراوح عدد سكان مدينة عمان حسب إحصاءات عام 2010 حوالي 3.1 مليون نسمة، حيث ينتجون ما يقارب 1.6 مليون طن من النفايات الصلبة وهذا بدوره يخلق مشكلة التخلص منها وهذا ما ينطبق على كثير من البلدان النامية التي لا تزال تعاني من عدم وجود مكبات آمنة لتكرير النفايات أو للتخلص منها بالطرق الصحيحة التي لا تؤدي إلى تلويث البيئة، حيث يتم اللجوء للتخلص من النفايات عن طريق حرقها أو دفنها أو إلقائها في أماكن عامة ومفتوحة، مما يسبب التلوث البيئي، وانتشار الروائح الكريهة، والحشرات، والأمراض، إضافة إلى تلويث التربة والمياه الجوفية عند تسرب العصارة الناتجة عن هذه النفايات .

ولا يقتصر التلوث على المناطق الحضرية بل تعاني الكثير من المناطق الريفية المتحضرة من مشكلة التلوث الهوائي الناتج عن انبعاث غازات وسائل النقل في الجو، كما وتعاني من تراكم النفايات فيها، وانتشار الحشرات، والروائح الكريهة، فعلى سبيل المثال تعاني الكثير من البلدات الفلسطينية كما في كفرمالك ودير جرير إضافة إلى بلدات منطقة الدراسة (بيتونيا وبيتين) من التلوث الناتج عن المياه العادمة نتيجة لعدم وجود شبكات للصرف الصحي، حيث تقدر كمية المياه العادمة الناتجة يوميا في دير جرير حوالي 131 مترا مكعبا وما يقارب 158 متر مكعب في قرية

كفر مالك، وما يقارب 1353 مترا مكعبا في بلدة بيتونيا اي ما يقارب 494 ألف متر مكعب سنويا، وما يقارب 135.4 متر مكعب يوميا في بلدة بيتين(أريج، 2012).

بينما ركز العديد من الباحثين على الجوانب الايجابية لتمدين المناطق الريفية:

يؤدي النمو الحضري في الريف إلى تحسين أوضاع الحياة فيها، وذلك نتيجة لتطور مستوى الخدمات، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والتجارية، وتحسين الأوضاع الصحية والتعليمية حيث أكد عبد الرسول (1989) أن التحولات الحضرية التي شهدتها كثير من المناطق الريفية في مصر أدت إلى تحسين مستوى التعليم وساهمت في خفض نسبة الأمية في المناطق الريفية على الرغم من ارتفاع نسب الأمية في الريف المصري مقارنة بالمناطق الحضرية في مصر بما يقارب(61.3%- 35.1%)، كما وأشار عبد الرسول أن النمو الحضري في مصر طور من وضع الخدمات من المياه والكهرباء حيث بلغت نسبة المنازل المتصلة بشبكة المياه في الريف المصري ما نسبته87.5% مقابل 97.5% في الحضر، كما وبلغت نسبة المساكن المتصلة بشبكة الكهرباء العامة في الريف المصري 78.9% مقابل 96.50 في الحضر.

ولم تقتصر ايجابيات التطور الحضري على الريف المصري فقط بل أكدت العديد من الدراسات التي أجريت على المناطق الريفية في العديد من البلدان العربية الفاضلي (1995) أن التطور الحضري فيها أدى إلى تحسين أوضاعها التعليمية وخفض نسب الأمية فيها، فعلى سبيل المثال أشارت البيانات الاحصائية في الامارات العربية المتحدة إلى أن نسبة الأمية في المناطق الريفية الاماراتية انخفضت من 74% عام 1975 إلى ما يقارب 61% بحلول عام 1980، بالإضافة إلى تحسن مستوى الخدمات الصحية؛ حيث بلغ عدد المستشفيات المجهزة بالمعدات الدقيقة وطاقم من الأطباء الجيدين حوالي 8 مستشفيات 24 مركزا صحيا وما يزيد عن 121 طبيبا، كما وتجدر الاشارة إلى أن المناطق الريفية الامارتية ظلت حتى وقت قريب تعاني من سوء الخدمات الصحية، إلا أن النمو الحضري فيها ساهم في تحسين مستوى الخدمات الصحية وتخفيض نسبة الأمراض الخطيرة التي كانت منتشرة في الأحياء الريفية الفقيرة المكتظة بالسكان.

كما ويؤدي النمو الحضري في الريف إلى توفير فرص عمل جديدة، حيث بينت العديد من الدراسات التي أجريت على بعض الأرياف في البلدان العربية إلى أن النمو الحضري فيها ساهم في توفير عدد كبير من المنشآت الاقتصادية، والتجارية، والصناعية، والوظيفية، والتي بدورها وفرت فرص عمل لكثير من الأيدي العاملة الريفية فمثلا ساهم النمو الحضري في الريف المصري بتوفير

العديد من المنشآت التجارية والصناعية والاقتصادية التي يعمل فيها كثير من سكان الريف المصري، حيث يستوعب القطاع الزراعي في الريف المصري ما يقارب 75% من الأيدي العاملة، ويعمل ما يقارب 9% من قطاع الخدمات، وما يقارب 5.5% في الصناعات التحويلية، بينما يستوعب القطاع التجاري وقطاع التشييد والبناء أكثر من 4% (السمان، 1982) .

2.1.7 نظريات التحضر:

ظهرت العديد من النظريات المتعلقة بالتحضر في العالم عبر فترات زمنية مختلفة، وتبين أنه يوجد خمس نظريات للتحضر وهي كالآتي: نظرية التحديث، ونظرية النظام العالمي، ونظرية التحضر الذاتي (المولدة ذاتيا)، ونظرية التبعية، ونظرية عولمة التحضر، ولكن الباحثين اختلفوا في طبيعة تطرقهم لهذه النظريات فبعضهم تناول في بحثه نظريتين مثل مايو (2012) حيث تطرقت في دراستها إلى نظرية التحديث، ونظرية النظام العالمي، مع العلم أنه يندرج تحت هذه النظرية الاخيرة عدة نظريات منها: نظرية الصراع ونظرية التبعية، ونظرية السببية، ونظرية المركز والمحيط، ونظرية تحضر رأس المال، بينما تطرق بعض الباحثين إلى أربعة من هذه النظريات مثل (شينج، بينج وشين، 2009 ؛ اته، 2015) وهي كالآتي: نظرية التحديث، نظرية التبعية، نظرية التحضر الذاتية، ونظرية عولمة التحضر، وهكذا(بيراوي، 2015).

تصنف نظريات التحضر كما يلي:

2.1.7.1 أولا نظرية التحديث: (Modernization)

وتهتم هذه النظرية بالتطور والبحث بكيفية تحول المجتمعات البدائية إلى مجتمعات متحضرة، وتفترض هذه النظرية حصول الأفراد على أفضل الفرص في العمل والتعليم، وتحسن كافة الخدمات، والوصول إلى تحقيق الرفاهية، أصبحت هذه النظرية سائدة منذ عام 1950–1970، وتتداخل هذه النظرية مع نظرية النمو الذاتي إلا أن افتراضاتها ذات بعد أوسع وأعم (بيراوي، 2014) (Reyes، 2001).

تستند نظرية التحديث إلى ضرورة الأخذ بالقيم الغربية في الدول النامية والفقيرة من أجل تحضرها، وتطورها على اعتبارها بأن الدول النامية تقليدية، وأن الدول الغربية حديثة، فالتحضر في الدول الغربية مرتبط بالتصنيع والتحديث، وهذا ما شاع بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ركز الباحثون الغربيون على ضرورة التصنيع الحضري، لعمل تنمية اقتصادية في دول العالم الثالث (Pacione,2009)، وتقوم النظرية الاقتصادية للتحديث على نموذج روستو للتنمية الاقتصادية،

والذي يرى فيه أن النمو الاقتصادي للدول يأتي على مراحل، وأن كل مرحلة تمهد للمرحلة التي تليها، وتتأتي هذه المراحل كالتالي: أولا: مرحلة المجتمع التقليدي، ثانيا: مرحلة التهيؤ للانطلاق، ثالثا: مرحلة الانطلاق، رابعا: مرحلة الاتجاه نحو النضج، وأخيرا مرحلة الاستهلاك الضخم، ويرى روستو أن الحل الافضل لتحقيق التنمية والتحديث للدول النامية يأتي من خلال تقديم رأس المال، والخبرة، والتطور التكنلوجي لهذه الدول لتنميتها والتركيز على التعليم وانتشاره وإحداث التغيير في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتركيز على الصناعة وترك الزراعة (W. W. Rostow,1959) لكن هذه النظرية لم تراعي شروط التحضر في البلدان النامية، واعتبرت أن التحضر لا يتم إلا من خلال تطبيق النموذج الغربي للتنمية الاقتصادية دون مراعاة خصائص هذه الدول فهي غير ملائمة لواقعها، للك فتحت هذه ا لنظرية الباب لبروز نظرية النظام العالمي التي تعتبر أكثر إقناعا.

كما وتعتبر هذه النظرية أن التحضر عبارة عن مرحلة انتقالية من مجتمع تقليدي إلى دولة حديثة معتمدة على الصناعة (عياصرة، 2015).

2.1.7.2 ثانيا: نظرية النظام العالمي: (The Modern World-System Theory)

تفترض هذه النظرية أن المجتمع ينقسم إلى مركز- محيط، متحضر- تقليدي وترجع هذه النظرية السبب في تخلف المجتمعات التي توصف بالتقليدية إلى السياسات الاستغلالية للمركز، والمجتمعات المتحضرة، ولا يمكن التخلص من هذه السياسات والوضع الفاسد في الدولة إلا من خلال مقاومة المحيط لهذه القوة الاستغلالية، وتتفرع هذه النظرية إلى عدة نظريات كالتالي: ونظرية التبعية، ونظرية السببية، ونظرية المركز والمحيط، ونظرية تحضر رأس المال (بيراوي، 2014).

أ. **نظرية الصراع:** ويعتبر ماركس مؤسس هذه النظرية التي تنص على أن المجتمع مكون من عدة طبقات، يدور بينها صراع اقتصادي دائم، وتفترض بأن الطبقة الاقوى هي التي تمتلك وسائل الانتاج (الارض، العمل، المصانع) وتعرف بالطبقة البرجوازية، بينما تخضع الطبقة الأقل قوة (البروليتاريا) للطبقة التي تملك وسائل الإنتاج، لكسب لقمة العيش، ويشير ماركس إلى أن الصراع الطبقي يسود في كافة المجتمعات بشكل قطعي لا بد منه، ويصعب التغلب على هذه الصراعات وهذا ما ينطبق أيضا على الصراع بين كل من المدن والريف (Marx, Engels,1848).

ب. **نظرية المركز– المحيط:** تقوم هذه النظرية على وجود مركز قوي هدفه الأساسي فرض السيطرة المطلقة، والهيمنة على كافة الأطراف، مع العلم بأن دول المركز تمتاز بتوفر الموارد الأساسية فيها، وتنوع الاستثمارات، والأمن والاستقرار السياسي، وتدني مستوى البطالة، وارتفاع الاجور، وتوفر وسائل الراحة والرفاهية، والتقدم التكنلوجي، وهذه تسود في المدن وتصنف حسب هذه النظرية بالمناطق المتطورة، بينما يتم تصنيف المحيط كمناطق مهمشة وأغلبها تكون في الأرياف، وتطورت هذه النظرية على يد جون فريدمان في بداية عام 1960، واستند في نظريته على أن العالم يمكن أن يقسم إلى أربعة أقسام رئيسة، وهي: المناطق المركزية، والمناطق الانتقالية التصاعدية، ومناطق الموارد الحدودية، والمناطق التي تمر بمرحلة انتقالية نحو الانخفاض. وتصنف أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية على أنهما المناطق المركزية، وتصنف الدول المرتبطة مع هذه المناطق المركزية بالمناطق الانتقالية التصاعدية، بينما تصنف المناطق ذات الموارد المستنزفة والتي تنخفض فيها الإنتاجية الزراعية والصناعية بالمناطق الانتقالية الهبوطية، أما بالنسبة للدول الغنية بالموارد والواقعة حديثا تحت الاستعمار فتصنف بالمناطق الحدودية الموارد (بيراوي، 2014).

ج. **نظرية السببية التراكمية:** يعتبر غونر ميردال من أبرز المساهمين في بروز هذه النظرية والتي تدعو لاستدامة ازدهار الذات للنمو الاقليمي والتخلف في النظام العالمي. وتتحقق استدامة ازدهار الذات عن طريق التغيير واستمرارية النمو أي الحفاظ على الوضع الراهن للمناطق المتقدمة والمهمشة، داخل الفضاء الاقتصادي العالمي (بيراوي، 2014).

د. **نظرية التبعية :(Dependency Theory)** ظهرت هذه النظرية في الستينات وتنص على أن النظام العالمي الرأسمالي (دول الشمال) هو الذي سبب التخلف لدول الجنوب (العالم النامي) وأبقاها في حالة تبعية لهذا النظام الرأسمالي نتيجة سيطرته على اقتصاديات هذه الدول مما أبقاها في حالة تخلف اقتصادي، ولكن التقدم الاقتصادي الكبير الذي حققته الصين في عقد الثمانينيات أدى إلى سقوط هذه النظرية، برزت هذه النظرية بشكل كبير في عقد الستينات والسبعينات، ويعتبر خبراء التنمية الاقتصادية الرائدين في منتصف القرن العشرين أهم المناصرين لهذه النظرية وهما: راؤول بريبش وهانس سنجر، وفحوى هذه النظرية أن الدول الغنية بحاجة للدول الفقيرة لتسيطر على مواردها، وتستغل الأيدي العاملة الرخيصة فيها حتى يستمر نموها وصعودها، ولكن تبقى هذه الدول النامية في حالة تبعية

للاستعمار، وتمنع من الإنتاج من منظور هذه النظرية كونها دولا استهلاكية، وتفرض عليها قوانين وعقوبات اقتصادية لتمنعها من التقدم، وتتناقض هذه النظرية مع نظرية التحديث التي لا تدمج هذه الدول في الاقتصاد الشامل كونها تراها أدنى من مستوى النمو.

هـ. **نظرية تحضر رأس المال:** يعتبر ديفيد هارفي مؤسس هذه النظرية التابعة لنظريات النظام العالمي، والذي أكد فيها تراكم الدعم والتمويل لصالح المناطق الحضرية والمدن الرئيسية مقارنة بالمناطق الريفية غير المتحضرة، حيث أنه لا يوجد توازن في الدعم والتمويل، وأكد هارفي في كتابه التجربة الحضرية أن التوزيع الجرافي لرأس المال غير متكافئ، ويوجد العديد من الإثباتات على صحة هذه النظرية، فالدعم الاجنبي المقدم لصالح المدن الرئيسية أكبر بكثير من ذلك الدعم المقدم لصالح المناطق الريفية فمثلا نسبة الدعم المقدم للمدن الآسيوية الرئيسية حوالي 56.6%، في المقابل يقدم للمناطق الريفية الاسيوية 0.5% من الدعم الاجنبي، وهذا يبين التحيز في الدعم على مستوى عالمي، ويبين تركيز الاستثمارات الأجنبية على المناطق الحضرية وإهمالها للمناطق الريفية(بيراوي، 2014).

2.1.7.3 ثالثا: نظرية المولدة ذاتيا او التحضر الذاتية :

وتنص هذه النظرية على أن التحضر يتطلب شرطين منفصلين، تتمثل في دعم فكرة "توليد فائض من الانتاج لدعم الناس وتشجيعهم على الأنشطة غير الزراعية (Childe,1950;Harvey,1973)، وتحقيق مستوى من التنمية الاجتماعية يسمح للمجتمعات الكبيرة بأن تكون قابلة للبقاء اجتماعيا ومستقرة" (Lampard,1965) برز هذين الشرطين منذ زمن طويل في فترة العصر الحجري عند قيام أول مدينة في الشرق الاوسط، وازداد تفاعل هذان الشرطان عند ظهور المجتمعات الحضرية في أواخر القرن الثامن عشر، وعند صعود الرأسمالية الصناعية التي كونت هذه المجتمعات في بريطانيا وأمريكا الشمالية، وشمال غرب أوروبا، وتؤكد هذه النظرية على أن لانتقال السكان من الريف إلى الحضر دورا كبيرا في بداية التحضر إلا أنها تؤكد بأن التصنيع يشكل المحرك الرئيسي للسكان وراء انتقالهم للمدن من أجل العمل في مجال الصناعة، وهنالك الكثير من الأدلة التاريخية التي تثبت صحة ذلك ولعل أبرزها انه كان من غير الممكن وجود مجتمع متحضر قبل قيام الثورة الصناعية، وبعد منتصف القرن العشرين برزت بريطانيا العظمى كمجتمع متحضر نتيجة لاعتمادها على التصنيع بشكل كبير، وبعدها ازداد اعتماد بقية دول العالم عليه مما أدى إلى تسريع عملية تحضرها.

تعتبر هذه النظرية من أكثر النظريات التي تصلح في الوقت الحالي نظرا لاعتمادها على العلاقة الوثيقة بين التصنيع والتحضر، ولكن من عيوبها أنها تركز بشكل كبير على ضرورة انتقال السكان من الريف إلى الحضر كخطوة أساسية لحدوث التحضر (Peng and Chen and Cheng,2009).

2.1.7.4 رابعا: نظرية التبعية/النظام العالمي للتحضر.

2.1.7.5 خامسا: نظرية عولمة التحضر:

استمر الجدل بين نظريات التحديث، والتبعية/النظام العالمي، حول نظرتها للتحضر ما بين 1970-1980، وفي هذه الفترة برز التحضر في العالم بشكل كبير عبر ما يعرف ب المدن الكبرى مما دفع الجغرافي جون فريدمان للقيام بعمل بحث لدراسة المدن حول العالم، فتوصل إلى أن عدد المدن قليل بالنسبة للمناطق الحضرية الضخمة، لكنها في قمة الهرم في التسلسل الحضري، وتمارس الرقابة على الإنتاج غير كافة أنحاء العالم، ومن هنا يتضح قيام هذه النظرية بدراسة مدينة واحدة، أو شبكة من المدن من أجل فهم طبيعة التحضر؛ فالمدن العالمية الضخمة هي التي يسودها التحضر وإن عملية تحضرها ناتجة عن تركز العقارات والفائض في الإنتاج، وتركز رؤوس الأموال، والخدمات القانونية والمالية والمصرفية، وتركز التكنولوجيا وتطورها (Peng and Chen and Cheng,2009).

2.1.8 أسباب الترييف:

استنتج جبران (2003) أنه في السابق كانت علاقة الريفي العربي مع المجتمع الحضري محدودة ولكن مع التغيرات التي شهدها العالم مؤخرا في ظل سيطرة النظام الرأسمالي وهيمنته اختفت الثنائية المعروفة ب (الريفي-والحضري) واختلفت طبيعة وبنية المجتمع العربي اللتان تأثرتا بهذا النظام، وزادت عملية التنمية الريفية وإصلاح الخدمات والمرافق الريفية ولكن هذه الإصلاحات لم تكن كافية فلم تستطع منع الهجرة من الريف إلى المدن، بل ازداد التدفق نحو المدن هربا من الأزمات الريفة التي يعاني منها سكان الريف وبحثا عن حياة أفضل، ونتيجة لهذه الهجرات عادت الثنائية (الريفي_ الحضري) والتي كانت عاملا رئيسيا مهد لبروز ما يعرف بظاهرة ترييف المدن.

كما وتشابهت نتائج الدراسة التي توصل إليها مركز القدس للدراسات السياسية (2008) مع دراسة جبران (2003) حيث أشارت النتائج أن المدن تشكل عامل جذب من الأقطار المختلفة إليها وذلك نتيجة لوجود العديد من التسهيلات المشجعة على الهجرة كتوفر فرص العمل والتطور التقني

والتكنلوجي في كافة القطاعات وخاصة في قطاع الزراعة الذي يشجع سكان الريف على الهجرة، ولكن أغلب هؤلاء المهاجرين يكون وضعهم الاقتصادي سيئ لأن الاشخاص الذين يعيشون بهدوء في موطنهم الأصلي وتتوفر لديهم فرص عمل جيدة لا يهاجرون، وأن من يهاجرون هم من يبحثون عن حياة وفرص عمل أفضل، ولكن فئة قليلة من هؤلاء المهاجرين يحصلون على كافة الكماليات والخدمات، بل أن غالبيتهم يعيشون في ظل مستوى حياة أدنى من المستوى الذي يعيش به سكان المدن الأصليين، كسكنهم في بيوت من الصفيح، وهكذا فإن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمهاجر الريفي يساهم في ظاهرة الترييف.

توجد العديد من المدن العربية الكبرى التي تعاني من ظاهرة الترييف، وتتشابه الأسباب التي تؤدي إلى ترييف هذه المدن حيث توصل حسن (2016) أن من أبرز الأسباب التي أدت إلى ترييف "دار السلام بامدرمان" تراجع المستوى التعليمي لسكانها وانتشار الأمية خاصة بين الإناث، وممارسة الأنشطة الاقتصادية التي كان يمارسها المهاجرون الريفيون في مجتمعاتهم الأصلية، مثل الزراعة وتربية المواشي، والحرف اليدوية، ولا تختلف هذه العوامل التي أدت إلى الترييف في امدرمان عنها في باقي الدول العربية حيث تتشابه العوامل المؤدية للترييف فيها كما بينت الدراسات.

كما وتوصل بعض الباحثين الحديدي (2013) إلى أن بعض القرارات السياسية والادارية تلعب دورا في ترييف المدينة ومن أقرب الامثلة على ذلك القرار السياسي في المجتمع العراقي الذي دعا إلى ضم المستوطنات الريفية المجاورة لمدينة الموصل لمركز المدينة مع احتفاظ هذه المستوطنات بمظهرها وسلوكها الريفي وهذا ما يسبب بروز ظاهرة الترييف بشكل واضح وخاصة عندما يطغى السلوك الريفي على المجتمع المدني، كما وتؤثر العوامل السياسية أيضا في الترييف في المجتمع المغربي حيث تساهم الحملات الانتخابية في شيوع ظاهرة الترييف كقيام المرشحين للانتخابات باستغلال غياب الرقابة والسلطة للتشجيع على البناء العشوائي لاستمالة أصوات الناخبين، وهذا ما يشوه المظهر الجمالي للمدينة وقد تساهم مثل هذه العوامل السياسية في ترييف مجتمع منطقة الدراسة.

2.1.9 مظاهر الترييف:

تتلخص مظاهر ترييف المدن حسب رأي فتح الرحمن (2012) في تدني مستوى ونوعية الحياة في المدينة وتراجع البنية الاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية فيها، وانعدام التخطيط العام في المدينة، وانتشار الأعمال غير الرسمية كالبسطات والباعة المتجولين نتيجة لانعدام التخصص في

مجالات العمل بالمدينة، وفي نقص المهارات اللازمة لذلك يتجه سكان الريف الذين ينتقلون للعيش في المدينة للعمل في أشغال تجارية بسيطة يمارسونها في أسواق المدينة المركزية أو على أطرافها وهذا يسبب في إعاقة عمليات التنمية والتطوير للمدينة ويؤدي إلى تراجعها ونشر الخصائص الريفية فيها.

كما انه اعتبر الفقر الحضري مظهرا من مظاهر ترييف المدن لأن انتشار الفقر في المدينة يعيق من عملية تطورها ويقلل من إمكانية توفير الخدمات الأساسية خاصة خدمات المياه والكهرباء مما يؤدي لاستخدام الأدوات التقليدية كتلك المستخدمة في الريف خاصة من حيث أدوات البناء المستخدمة في بناء المساكن.

واعتبر أيضا انتشار الأحياء السكنية العشوائية على أطراف المدينة مظهرا من مظاهر ترييف المدينة، وينتج عن عجز المدينة عن التخطيط الجيد الذي يستوعب كافة المهاجرين للمدينة بالشكل السليم، مما يؤدي إلى انتشار خصائص السكان الريفيين في هذه الأطراف مما يشكل تداخل ما بين الريف والمدن، وسيطرة الريف على المدينة، وبالتالي تشويه المشهد الحضري للمدينة، ومن أبرز الامثلة على المدن التي تنتشر فيها الاحياء السكنية العشوائية القاهرة والخرطوم.

بينما تناول الجنابي(2002) والحديدي(2013) مظاهر الترييف في دراسته بشكل أكثر تفصيلا من دراسة فتح الرحمن (2012) حيث اعتبرا أن ممارسة بعض الأنشطة الريفية في المجتمع الحضري كالزراعة، وتربية الحيوانات والرعي من أهم الأنشطة التي تدل على مظاهر ترييف المدن، وركزا في دراستهما على العديد من المظاهر التي تدل على تدهور المجتمع الحضري وترييفه وأبرز هذه المظاهر سيادة بعض السلوكيات التي يمارسها سكان الريف داخل المجتمع الحضري كالتجمع على الارصفة وممارسة بعض الأنشطة الترفيهية نتيجة لشعورهم بالضيق نظرا للمساحة المحدودة المتاحة لهم داخل المدينة مقارنة بتلك المساحات الشاسعة والمفتوحة التي كانوا يمارسون أنشطتهم فيها أو يستغلونها للسكن، كما أن المبالغة بالاحتفالات والأعياد والولائم وسيادة الألبسة التقليدية الريفية، وارتفاع معدل الجريمة، وانتشار نمط البناء العشوائي والصفيحي، والزواج المبكر وتعدد الزوجات، وارتفاع معدل الأمية، والبطالة، وضعف الانتماء والولاء للمدينة نتيجة الامتداد والتوسع على أطراف المدينة من أهم المظاهر التي تسبب الترييف للمجتمع الحضري.

أما الهيتي (2016) ولاكرونيك (2015) فكانت نظرتهم أن مظاهر الترييف سائدة في انتشار العصبية القبلية والاهتمام الشديد بصلة الدم والقرابة، والعشوائية في ترتيب البيوت والمساكن وتوزيعها بشكل متناثر على الارض الزراعية، وهشاشة البنى التحتية والخدمات، فهذه من أهم مظاهر الترييف وخاصة في المجتمع العراقي الذي تغلب عليه النزعة البدوية والبداوة المقنعة حيث يحتفظ المهاجرون الريفيون إلى المدن بعاداتهم وتقاليدهم ويمارسون قيمهم البدوية، ويكون انتمائهم للعشائر وليس للمجتمع الحضري والدولة، ولا تختلف مظاهر الترييف في المجتمع المغربي عن مظاهر الترييف في المجتمع العراقي فبالإضافة إلى انتشار السكن العشوائي كمظهر هام من مظاهر ترييف المدينة نجد أن تربية المواشي وتواجدها داخل المجتمع الحضري تعتبر من المظاهر الهامة للترييف في المجتمع المغربي، بالإضافة إلى استباحة الملك العام وانتشار التسول بالشوارع الراقية، والأسواق الشعبية والبسطات والباعة المتجولين، وتربية الحيوانات على أسطح المنازل، والكتابات الجدارية غير الهادفة وممارسة السلوكيات الهابطة كالتبول والبصق في الشوارع العامة وهذه الممارسات ليس لها علاقة بالهجرة الريفية بقدر ما لها علاقة بمدى وعي الانسان ودرجة تحضره.

2.1.10 الآثار الناتجة عن الترييف:

يرى فروج (2015) بأن سيادة مظاهر الحياة الريفية على المجتمع المدني يهدد مجتمع المدينة ويؤدي إلى تدهورها ويصاحب هذا التدهور العديد من الآثار السلبية كنقص الخدمات والمرافق الاساسية في المدينة، وتراجع المظهر المعماري في المدينة، وتراكم الاوساخ فيها، وتلوث البيئة، كما وينتج عن الترييف العديد من الآثار الاجتماعية كالصراع الثقافي وسيادة السلوكيات غير الأخلاقية، والشعور بعدم الانتماء، والغربة، وعدم الاستقرار والراحة، ويؤدي الترييف إلى تراجع المساحات الخضراء بدون ترخيص نتيجة الاكتظاظ السكاني الناتج عن زيادة أعداد الوافدين الذين يلجؤون للبناء في المساحات الخضراء نظرا لضيق المساحة، وانعدام المسؤولية تجاه الحفاظ على المنظر الجمالي للمدينة، وسيادة الفوضى واللامبالاة بالشكل التي تعجز عنده الأجهزة الإدارية والحكومية من السيطرة على الوضع وهذا ينطبق على كثير من المدن الرئيسية في الدول العربية.

كما اعتبر مرزوقي (2016) أن الظروف الصعبة والحرمان الذي عاشه المهاجر الريفي في الريف قبل هجرته للبحث عن واقع أفضل في المدينة، تنعكس بشكل مباشر على تصرفاته وسلوكه، فنراهم يتمسكون بثقافتهم التقليدية المتشددة وبأفكارهم التي يحملونها معهم إلى المدن، مما يؤدي إلى تراجع الدور الابداعي التنويري للمدن، وكلما تزايدت أعداد الريفيين الوافدين إلى المدن يزداد الضغط على

بنية المدينة وهيكلها، مما يؤدي إلى تردي الوضع الاقتصادي وتراجع مستوى الخدمات، وتتزايد الفوارق الاجتماعية بين السكان من الأصل الريفي وبين سكان المدن الأصليون مما يسبب التعصب ويخلق المشاكل والفوضى.

2.1.11 نظريات الترييف:

عندما يتم تفسير ما تنص عليه هذه النظريات المتعلقة بالتحضر وطبيعتها، وماهي العوامل والمظاهر التي تدل على التحضر وتساعد في نموه؟ فإنه من الممكن أن نتنبأ بمدى احتمالية انتشار ظاهرة الترييف الناتجة عن الإخلال بقواعد التحضر كما بينتها النظريات المختلفة للتحضر، فمثلا تعتبر نظرية التحديث أن التحضر مرتبط بحصول الأفراد على أفضل الفرص في العمل والتعليم، وتحسن كافة الخدمات، والوصول إلى تحقيق الرفاهية المساعدة على حدوث التحضر، وتركز على التطور التكنلوجي بشكل كبير، ففي حالة توفر هذه العوامل في المجتمع يعتبر مجتمعا متحضرا، أما في حالة غياب هذه العوامل فإن التجمع يفقد حضريته وتسود فيه بوادر الترييف، وتعتمد نظرية عولمة التحضر على تركز العقارات والفائض في الإنتاج، وتركز رؤوس الأموال، والخدمات القانونية والمالية والمصرفية، وتركز التكنولوجيا وتطورها في المجتمع ليكون مجتمعا حضريا وفي حالة غياب هذه الجوانب فان المجتمع بفقد حضريته وهكذا، انطلاقا من النظريات التي تبحث في التحضر وأسس نشوؤه وتطوره يمكن تحليل الجوانب التي تؤدي إلى غياب حضرية المجتمع عندما لا يتم الاخذ بأسس ومبادئ التحضر.

كما ويمكن الاستناد إلى نظريات علم الجريمة والعقاب لمعرفة دورها في التأثير على كل من المدينة والريف، فمثلا تفترض نظرية النوافذ المكسورة ل "جورج كيلنج و جيمس ويلسون" المنظر في علم الجريمة رئيس الولايات المتحدة والمبادر في تأسيسها، والتي تدرس تأثير إهمال العقاب على انتشار الفوضى والتخريب في المناطق الحضرية، وتشجيع السلوكيات المعادية للمجتمع، حيث يرى ويلسون بأن الأمور العظيمة مردها ومرجعها الأساسي يعود إلى صغائر الامور، بمعنى أن أي مشكلة كبيرة مصدرها أمور بسيطة تم اغفالها مما أدى إلى وصولها لدرجة كبيرة من العظمة والتعقيد، وهذا ما ينطبق أيضا على النوافذ في المدن فإن انتشار ظاهرة النوافذ المحطمة في العديد من المباني في المدينة، وتركها من غير تصليح يجعل المارة يظنون بأنه لا أحد يهتم، ولا يوجد إدارة ولا سيطرة على المنطقة، مما يشجع السكان على التكسير والتخريب والإهمال بشكل كبير، طالما أنه لا يوجد رادع، ولا عقاب، وهذا ينطبق أيضا على إلقاء النفايات في الشوارع فان وجود القمامة ملقاة في شوارع المدينة يجعل المارة لا يبالون بإلقاء المزيد من النفايات، فالأمر يبدأ من

المنزل إلى الشارع ومنه إلى المجتمع كله (العضيدان، 2015) وعند تراكم هذه السلوكيات فإنها تقود إلى ما يعرف بظاهرة ترييف المدينة، كما ويلعب المستوى الثقافي والتعليمي للسكان دورا كبيرا في التأثير على وعيهم بمدى أهمية الحفاظ على الممتلكات العامة، فكلما قل الوعي لديهم بضرورة الحفاظ على الممتلكات العامة زاد التخريب وبالتالي هذا ينعكس بشكل مباشر على المدينة ويؤدي إلى تدهورها وتراجع مستوى المرافق والخدمات العامة فيها، ومن هنا تبدأ ظاهرة الترييف .

تناول العديد من علماء الاقتصاد والبيئة والاجتماع عدة نظريات متعلقة بالتنمية المستدامة للمجتمعات، حيث حاول كل منهم توضيح نظرتهم في كيفية تحقيق التنمية للمجتمعات وللبيئة وللاقتصاد بشرط استدامتها، ومن أبرز هذه النظريات والتي لها علاقة بالتحضر والترييف النظريات الداعية إلى العدالة في توزيع الثروة ومن أبرزها كما وضحها صوريه :(2017)

نظرية التنمية الدائرية المتراكمة (Circula Rand Cumulative Causation) مؤسس هذه النظرية الاقتصادي السويدي جونر ميردال (Goner Myrdal) وتنص نظريته على أن التنمية الدائرية المتراكمة لأي دولة لها علاقة بطبيعة الخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة، بحيث أن وجود حركة حرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية تزيد من الفوارق بين المناطق الحضرية (المركز) وبين الأرياف(الهامش).

نظرية مراكز النمو لهيرشمان (Hirschman) وتعرف أيضا بنظرية الاستقطاب (Polarization)وهذه النظرية تشبه نظرية جونر ميردال باستثناء وجود بعض الفوارق البسيطة.

نظرية الاستقطاب العكسي (Polarisation Reversal) ويعتبر هوريكاردسون (Richardson)واضع هذه النظرية، أن التأثيرات المختلفة تنتشر من المركز للهوامش بشكل آلي ودون حاجة لتدخل الحكومات كما يرى ميردال وهيرشمان.

نظرية القلب والأطراف (Core _ periphery) لفريدمان (Friedman) حيث يعتبر فريدمان أن النظام الجغرافي للدول النامية مكون من نظامين فرعيين: منطقة القلب (Core) وتعرف بالمنطقة المركزية الحضرية، أما المنطقة الثانية فتعرف بالأطراف (periphery) وهي عبارة عن مناطق الظهير (hinterland) أو المناطق الهامشية، والعلاقة السائدة بين هذين النظامين الفرعيين علاقة تبعية (تبعية الأطراف للقلب).

نظرية التحيز الحضري (Urban Bias) مؤسس هذه النظرية ميخائيل لبتونM. Lipton ، حيث قام بوضع هذه النظرية حتى يحاول الإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بالفقر ولماذا يبقى الفقراء فقراء، وحاول أيضا أن يفسر سبب ارتباط ظاهرة الفقر بالريف واستمرارها وذلك من خلال ربطها بمجموعة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية السياسية.

نظرية النظام العالمي: يؤمن أصحاب هذه النظرية بأن بالازدهار النسبي الذي ينعم به قلة من المجتمعات يقوم بشكل أساسي على بؤس الكثرة.

نظرية النمو الاقتصادي الأمثل: بدأ بها فرانك رمزي (Frank Ramsey) وطورها بعده آخرون، وتعتبر هذه النظرية شاملة لتصوير المنهج النفعي، وتختص في منفعة المجتمعات .

وضحت خرازي (2008) من خلال تحليلها لمقالة هوسيليتز (1953) في نظريته المتعلقة بالتراتب الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، النموذج المثالي للمجتمعات المتقدمة، ونموذج آخر للمجتمعات المتخلفة، ووضح أنه بإمكان الدول المتخلفة تحقيق التنمية في حال تخليها عن النموذج التقليدي الذي تتبناه، وتبنى أيضا في نظريته الثنائية بين المجتمعات حيث تركزت هذه الثنائية بشكل واضح حول التقليد_ والحداثة، كما وضح جورج بلاندي عدة مؤشرات كمية لتدل على هذه الثنائية، فمثلا وصلت مؤشرات التخلف إلى حوالي 11 مؤشر، تركزت حول ارتفاع نسبة الوفيات وخاصة من الاطفال، وارتفاع نسبة الخصوبة، والأمية وسوء التغذية، وضعف استهلاك الطاقة، وارتفاع نسبة المزارعين، وتدني المكانة الاجتماعية للمرأة، وتشغيل الاطفال، وحجم الطبقة المتوسطة، وحجم المجتمع، بالإضافة إلى بعض المؤشرات الأخرى المساعدة مثل متوسط الدخل الفردي ودرجة التصنيع، وطبيعة الحراك الاجتماعي، ومن خلال تحليل هذه المؤشرات يمكن الوصول إلى تفسير لدرجة التخلف للمجتمع وحتى في مجتمع منطقة الدراسة فهذه المؤشرات ملائمة لقياس مستوى تحضر أو تخلف المنطقة وترييفها، وتعتبر ملائمة للمجتمعات النامية والعربية بشكل عام ولمجتمع منطقة الدراسة بشكل خاص.

ربط سيمور ليبست مفهوم التنمية بمؤشرات كمية متعلقة بالتحضر والتصنيع، والثروة والتعليم، ولكن مصداقيتها غير عالية فعلى سبيل المثال الكويت متوسط دخل الفرد فيها أعلى من متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة إلا أن الولايات المتحدة أكثر تحضرا من الكويت لذلك هذا النموذج أقل مصداقية، وتعبيرا عن الواقع لأن التنمية تتطلب مؤشرات أكثر من ذلك، وعند قياس درجة التحضر في منطقة الدراسة يجب مراعاة ذلك.

تحدثت الكثير من الدراسات السابقة عن العوامل التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الترييف، وعن المظاهر الدالة عليها فأجمعت الكثير من هذه الدراسات أن انتقال سكان الريف إلى المدينة واحتفاظهم بثقافتهم وأنشطتهم الريفية وممارستها في المجتمع الحضري الجديد يجعل هؤلاء السكان غير منسجمين مع واقع ومتطلبات الحياة الحضرية الأكثر تعقيدا، كما ويؤدي إلى سيادة مظاهر الحياة الريفية في المجتمع الحضري مما يؤدي إلى ترييفه (فتح الرحمن، 2012؛ حنوش، 2000؛ أبو لغد، 1980؛ فروج، 2015؛ الجنابي، 2002) وكما أكد عالم الاجتماع ماكس فيبر وجود نموذجين متضادين من القيم والسلوكيات وأنماط الفعل وأشكال التنظيم والتدبير، نموذج التحضير والذي يؤكد على مركزية المدينة وهيمنتها، ونموذج الترييف الذي تغيب فيه حضرية المدينة نتيجة لهيمنة القيم والعلاقات القروية فيها، بحيث تتحول المدينة إلى حاضنة لتفرخ وتنتج القيم القروية. وبناء على ذلك ستعتمد هذه الدراسة على هذه النتائج التي توصل لها هؤلاء الباحثين فيما يتعلق بأسباب ومظاهر ظاهرة الترييف على أنها نظريات يمكن تطبيقها على مجتمع الدراسة الحالي لمعرفة إذا ما كان يعاني من ظاهرة الترييف.

3 الفصل الثالث

3.1 الضوابط الطبيعية والبشرية

تركز هذه الدراسة على بعض المناطق وهي: رام الله، والبيرة، ومن بلدتين متمثلتين: ببيتونيا وبيتين، وفي هذا الفصل سيتم استعراض الضوابط الطبيعية والبشرية .

3.1.1 الضوابط الطبيعية:

3.1.1.1 الموقع الجغرافي :

تتكون منطقة الدراسة من مدينتين هما: رام الله، والبيرة، ومن بلدتين متمثلتين: ببيتونيا وبيتين.

الموقع الجغرافي: تقع منطقة الدراسة (رام الله، البيرة، بيتونيا، بتين) وسط فلسطين، وفي وسط الضفة الغربية، وتبعد عن البحر المتوسط حوالي 60 كم (الخريطة 1) ويمكن رؤية البحر المتوسط من خلال مرتفعات منطقة الدراسة التي يتراوح ارتفاعها بين 780–880 م في الغالب، وتقع منطقة الدراسة على سلسلة جبال فلسطين الوسطى وتواجه المنطقة الشرقية المطلة على سفوح الأردن من جهة المرتفعات الشرقية للبيرة، والمطلة على البحر المتوسط من جهة المرتفعات الغربية لرام الله (كتانة، 2009؛ عمرو، 2011؛ بلدية البيرة، 2013).

تقع مدينة رام الله على بعد 6,5 ميل شمال مدينة القدس وتشكل نواة المنطقة المركزية الواقعة وسط الضفة الغربية وأدى تطور المدينة عمرانيا من جهة الشرق إلى التحامها مع مدينة البيرة حيث أصبحت المدينتان تشكلان وحدة عمرانية واحدة، كما أثر تطور رام الله العمراني وخصوصا من الجانب الغربي على تطور بيتونيا والتي تبعد مسافة 3 كم عن مدينة رام الله فقط، ولعب هذا الموقع الاستراتيجي لمنطقة الدراسة ومناخها اللطيف خاصة في فصل الصيف إلى جعلها مقصدا مفضلا للزوار من كافة أنحاء فلسطين (عمرو، 2011).

3.1.1.2 **الموقع الفلكي :**

تقع مدينتا رام الله والبيرة حسب الاحداثيات الجغرافية بين خطي طول (31.880–31.945) ودائرتي عرض (35.115–35.195)، وتقع بيتونيا بين خطي طول (31.855–31.915) ودائرتي عرض (35.115–35.195) وتقع بيتين بين خطي طول (31.90–35.935) ودائرتي عرض (35.26–35.230)

خريطة 1 الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة (رام الله، والبيرة، وبيتونيا ، وبيتين)

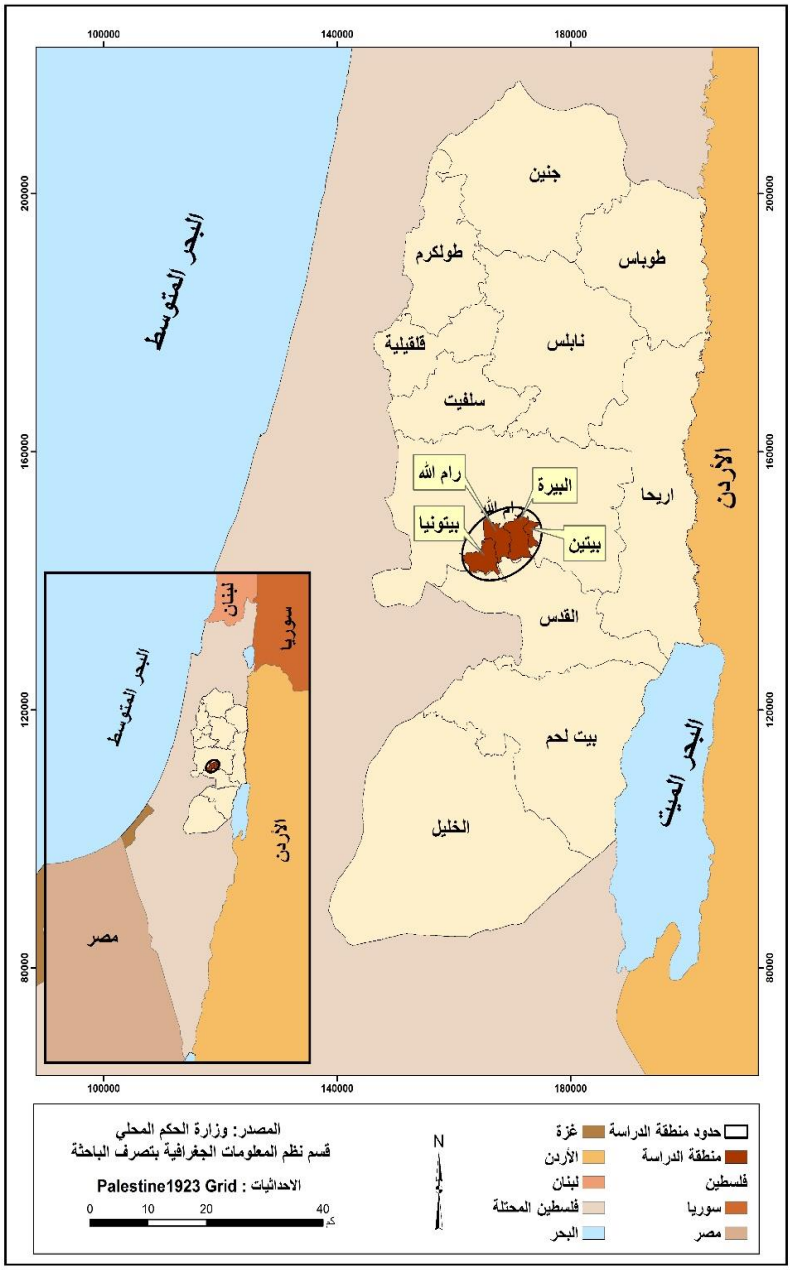

3.1.1.3 المناخ:

تقع منطقة الدراسة ضمن مناخ البحر المتوسط الذي يعتبر معتدلا حارا صيفا، وباردا ماطرا شتاء، وعند التمعن بمناخ المنطقة نجد أن صيفها معتدل، فقليلا ما ترتفع درجة الحرارة عن 35 درجة مئوية خلال الصيف، وكذلك عدد الأيام التي تقل فيها درجة الحرارة عن الصفر تعتبر قليلة جدا، وهذا ما أكسب المنطقة مناخا مميزا ولذلك تعتبر مدينتا رام الله والبيرة من أفضل مصايف فلسطين مما أهلها لتلعب دورا سياحيا هاما نظرا لاعتدال جوها صيفا مقارنة بالمناطق الأخرى، وهذا الاعتدال ناتج عن تأثير الموقع والتضاريس.

3.1.1.4 المياه:

تعتبر مياه الأمطار المصدر الرئيسي للمياه في منطقة الدراسة وتتراوح كمية الأمطار الساقطة عليها بين 500–700 ملم سنويا، وتتجه هذه الأمطار بعد سقوطها باتجاهين: إما باتجاه الغرب أو نحو المنطقة الشرقية باتجاه الغور، وتمتاز منطقة الدراسة بوجود الآبار الجوفية التي تعتمد عليها المنطقة كمصدر هام للمياه وتوجد هذه الآبار في منطقة عين سامية بالقرب من قرية كفر مالك شمال شرق مدينة رام الله، حيث تعتمد هذه الابار الجوفية على مياه الأمطار في تغذيتها السنوية.

وتعتمد منطقة الدراسة أيضا على مصدر آخر لتوفير المياه وخاصة بما أنها تمتاز بوجود العديد من الينابيع والعيون التي تغذي المنطقة وتعتبر من اهم مصادر المياه حيث تشتهر رام الله بعين مصباح وعين منجد أو عين المصيون، وتشتهر مدينة البيرة بوجود 11 عينا أهمها عين البلد وعين العين وعين أم الشرايط وعين الجنان، أما بيتونيا فيوجد فيها أربع عيون ولكن عينا واحدة منها مستغلة والباقية مسيطر عليها من قبل الاحتلال الاسرائيلي، ويلاحظ أن أغلب هذه الآبار غير مستغلة ومهملة وبعضها تم تدميره من أجل إقامة المشاريع التوسعية العمرانية، كما أن ازدياد أعداد السكان والنمو العمراني في المنطقة جعل السكان لا يعتمدون على هذه العيون، بل تعتمد منطقة الدراسة حاليا على شبكة المياه التابعة لمصلحة مياه محافظة القدس لتوفير المياه حيث تتصل أغلب الوحدات السكنية لمنطقة الدراسة بهذه الشبكة إلا أنها ضعيفة وغير كافية نتيجة لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم المياه، لذلك تضطر مصلحة مياه محافظة القدس إلى قطع المياه عن بعض المناطق خلال الأسبوع لتزود غيرها من المناطق بالمياه، وهذا يسبب الكثير من المشاكل الاجتماعية للسكان حيث أن كمية المياه التي تصلهم ربما لا تكفي لنهاية الاسبوع أو إلى حين عودة المياه مرة أخرى(بلدية البيرة، 2013؛ كتانة، 2009؛ أريج، 2012) .

3.1.1.5 التضاريس والجيولوجيا:

تقع منطقة الدراسة على سلسلة مرتفعات جبال فلسطين الوسطى، والتي تمتاز بطبيعتها المتباينة من حيث الارتفاعات، (الخريطة 2) وتقع على مجموعة من التلال التي تتخللها مجموعة من الأودية الطبيعية، وتنحدر الجبال باتجاه الشرق والغرب لتكون المنحدرات الشرقية والغربية، وتمتاز المنحدرات الغربية بانها أقل انحدارا من المنحدرات الشرقية شديدة الانحدار مثل وادي القلط الذي ينحدر من جبل الطويل شرق البيرة حتى منطقة الغور شرقا.

خريطة 2 خريطة طبوغرافية لرام الله والبيرة وبيتونيا وبيتين

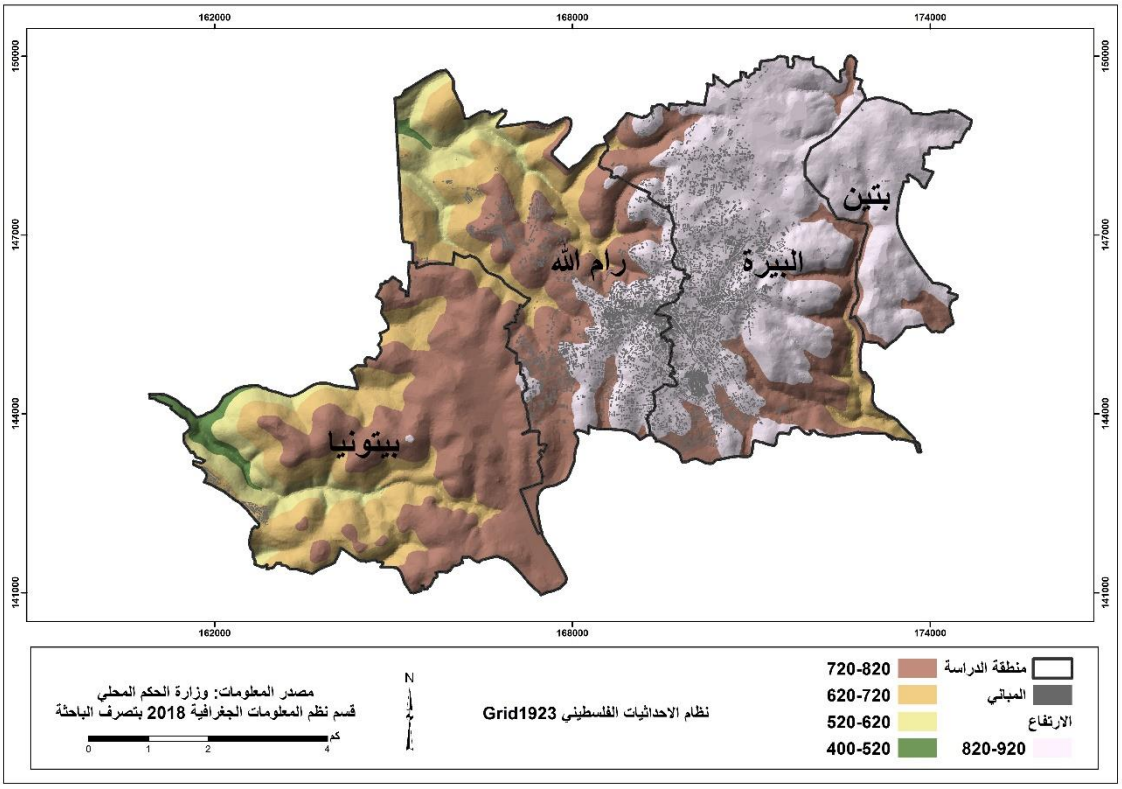

وبالنسبة لجيولوجية المنطقة فقد تأثرت كغيرها من مناطق فلسطين بالحركات التكونية التي صاحبت تكوين وادي الاردن، ويغلب على المنطقة الصخور الرسوبية الكلسية والدولمايتية التي تكونت بفعل الضغط الهائل نتيجة الحركات التكتونية في باطن القشرة الأرضية، وتمتاز هذه الصخور بمساماتها الكبيرة التي تسمح للمياه الساقطة والجارية بالنفاذ من خلالها إلى خزانات المياه الجوفية فتعتبر هذه الصخور مناسبة لحفظ المياه الجوفية ولكن من عيوبها إمكانية نفاذ ودخول الملوثات من خلالها (عمرو، 2011).

3.1.1.6 التربة:

على الرغم من صغر مساحة فلسطين إلا أنها تمتاز بالتنوع الحيوي وتنوع الترب فيها والتنوع الطبوغرافي، وتنقسم التربة إلى مجموعتين المجموعة الأولى تعرف بتربة المناطق الرطبة وشبه الرطبة وتسود في المناطق التي يسود فيها مناخ البحر المتوسط كمناطق السهول الساحلية، والمرتفعات الجبلية، أما الاخرى فتعرف بتربة المناطق الجافة وشبه الجافة وتسود في المناطق الصحراوية (كتانة 2009).وبالنسبة لمنطقة الدراسة فتقع ضمن مجموعة المناطق الرطبة وشبه الرطبة، ومن أبرزها تربة التيراروزا الحمراء ذات اللون الأحمر المائل إلى البني الفاتح، إضافة إلى الترب الصلصالية الغنية بالمواد الطينية، الخريطة (3) ويتفاوت سمك هذه التربة في الأودية والمنحدرات والسهول، وتنشأ هذه التربة في منطقة إقليم البحر المتوسط وينمو عليها نباتات وأشجار إقليم البحر المتوسط (أبو ريدة، 2011).

خريطة 3 أنواع الترب في رام الله والبيرة وبيتونيا وبيتين

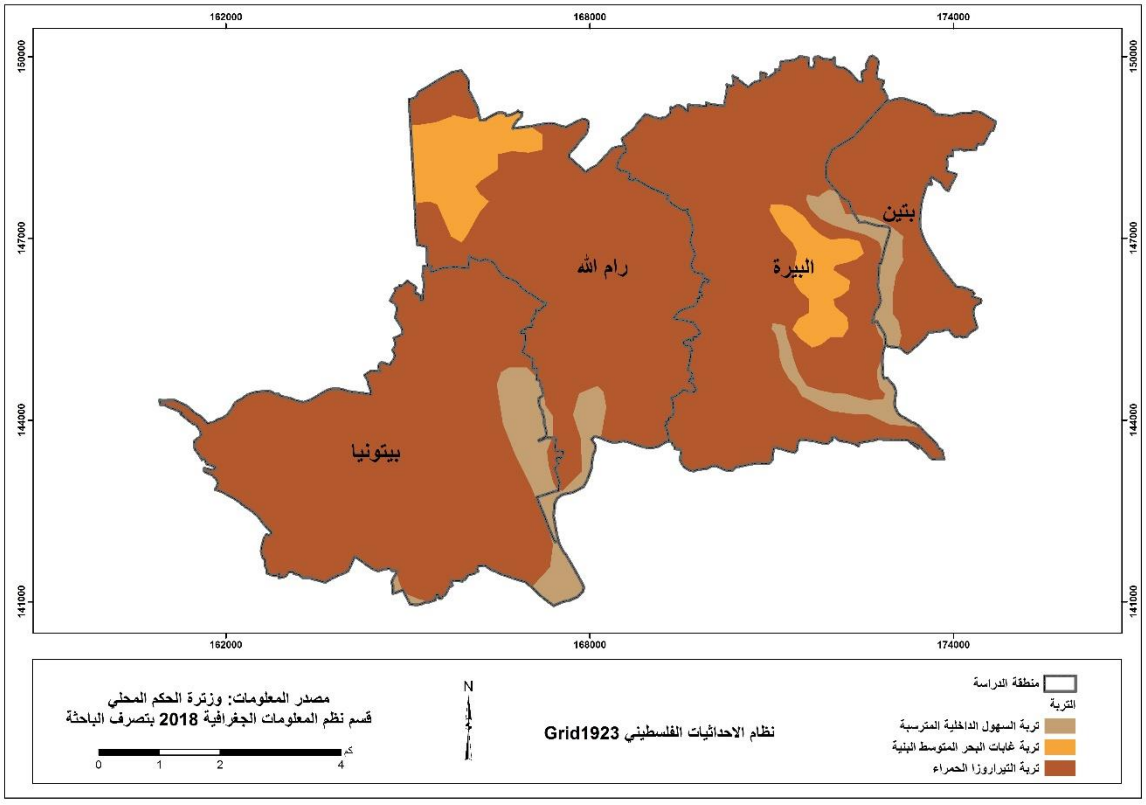

3.1.2 الضوابط البشرية :

3.1.2.1 النمو السكاني:

تم الاعتماد على نتائج التعداد السكاني للإحصاء الفلسطيني والتقديرات السكانية من أجل توضيح تطور أعداد السكان تاريخيا في منطقة الدراسة، من خلال تتبع أعدادهم ضمن تسلسل زمني لفترات مختلفة، وتوضيح اختلافها عبر هذه السنوات، والأسباب التي أدت إلى هذا الاختلاف، والجدول (1) يوضح أعداد السكان في منطقة الدراسة لسنوات مختارة.

جدول 1 أعداد سكان منطقة الدراسة منذ 1922-2017

اسم التجمع	السنة						
	1922	**1931**	**1945**	**1961**	**1997**	**2007**	**2017**
رام الله	3067	4286	5080	13759	17851	27092	38998
البيرة	1479	2292	2920	14510	27856	37690	45975
بيتونيا	948	1213	1490	2216	9371	19496	26604
بيتين	446	566	690	1017	2153	2114	2242
المجموع	5970	8357	10180	31502	57231	86392	113819

المصدر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999؛ الدباغ، 1991؛ كتانة، 2009).

لقد انعكست الاوضاع السياسية الصعبة التي مرت بها فلسطين بشكل مباشر على أعداد السكان لذلك عند دراسة النمو السكاني في فلسطين يجب التركيز على تفسير الزيادة والنقصان في أعداد السكان تحت تأثير هذه الظروف السياسية التي مرت بها المنطقة، مع العلم أنه سيتم الاعتماد على التعدادات السكانية التي تم إجراؤها لفلسطين، حيث أن أول تعداد للسكان في فلسطين أجري في عهد الانتداب البريطاني عام 1922، ومن ثم تم إجراء تعداد آخر للسكان في فلسطين في فترة الحكم الأردني عام 1952، 1961، بالإضافة إلى الإحصاء الإسرائيلي عام 1967، وآخرها التعداد العام الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عامي 1997- 2007.

ويلاحظ من الجدول السابق أن عدد سكان مدينة رام الله بلغ حسب أول تعداد للسكان في عهد الانتداب البريطاني عام 1922 حوالي 3,067 نسمة، وبلغ عدد السكان في مدينة البيرة حسب هذا التعداد حوالي 1,479، وحوالي 948 نسمة في بيتونيا، بينما بلغ عدد السكان حسب نفس التعداد لقرية بيتين 446 نسمة، ولقد أجري تعداد آخر للسكان في عهد الانتداب البريطاني في عام 1931ووصف أنه اكثر شمولا وتفصيلا من التعداد الاول، حيث بلغ فيه عدد سكان مدينة رام الله وقتها حوالي 4,286 نسمة، أي بزيادة تبلغ(39.7%)، وفي البيرة 2,292 نسمة (كتانة، 2009) أي بزيادة تبلغ (54.9%) وفي بيتونيا 1213 نسمة، أي بزيادة مقدارها(27.9%) وفي بيتين 566 نسمة، أي بزيادة مقدارها (26.9%) ثم أجري تقدير لأعداد السكان عام 1945 بلغ فيه عدد سكان رام الله 5080 أي بزيادة تبلغ (18.5%)، وبلغ عدد سكان البيرة عام1945 ما يقارب 2,920 نسمة أي بزيادة تبلغ (27.3%)، وفي بيتونيا 1,490 أي بزيادة تبلغ (22.8%) نسمة وفي بيتين 690 نسمة، أي بزيادة تبلغ .(21.9%)

ونلاحظ حدوث انخفاض ملحوظ في نسبة الزيادة السكانية عام 1945 مقارنة بالفترة السابقة عام 1931 ولم تذكر أي من المصادر سبب انخفاض التزايد السكاني مقارنة بالفترة السابقة، فربما حصل خطأ في تقدير هذه النسبة، أو أن الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة في فلسطين خلال تلك الفترة أدت إلى انخفاض أعداد السكان حيث سادت في تلك الفترة الثورات ضد الاحتلال البريطاني، والهجرة الصهيونية إلى فلسطين، والحرب العالمية الثانية، والتجنيد في صفوف الجيش البريطاني فلعبت هذه العوامل دورا كبيرا في نشر الرعب بين السكان وهذا ساهم في انخفاض أعدادهم (كتانة، 2009).

ولقد أجري تعداد آخر للسكان في فلسطين إبان الحكم الاردني عام 1952 بلغ فيه عدد سكان مدينتي رام الله والبيرة وحدهما 26,225 نسمة أي بزيادة تبلغ (18,225) عن تقدير عام 1945 وهذه الزيادة لا تعتبر طبيعية ولا تمثل الفرق بين معدل المواليد والوفيات، بل يرجع سبب هذه الزيادة إلى حرب عام 1948 وسياسة الاحتلال الإسرائيلي التعسفية التي عملت على تهجير الفلسطينيين من قراهم إلى مناطق مختلفة من الضفة الغربية وإلى الدول العربية المجاورة أو إلى الخارج، حيث كانت مدينتي رام الله والبيرة من المدن التي لجأ إليها عدد كبير من اللاجئين بسبب موقعها المتوسط في فلسطين، وهذا ما أدى إلى زيادة عدد السكان في المنطقة بشكل غير طبيعي، وأدى إلى إقامة بعض المخيمات فيها مثل مخيم الامعري ومخيم قدورة.

ولكن هذه الزيادة التي تم تقديرها من عام 1945 إلى 1952 لم تستقر على هذا الوضع وهذا ما أكدته نتائج التعداد الثاني التي قام بها الحكم الأردني عام 1961 حيث بلغ فيه عدد سكان مدينة رام الله 13,759 نسمة وفي البيرة 14,510 نسمة أي ما مجموعه (28,269) أي بزيادة مقدارها (7.7%) خلال 9 سنوات من 1952-1961 وهذه الزيادة غير منطقية وغير معبرة عن طبيعة الزيادة الكبيرة التي اتصف بها الشعب الفلسطيني وربما كان للاحتلال وطبيعة الأوضاع السياسية دور كبير في التأثير على هذه الزيادة (كتانة، 2009).

لقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعمل حصر شامل للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 وبقي هذا الحصر معتمدا عليه لفترة طويلة نتيجة لعدم وجود تعداد وطني آخر غير الدراسات والأبحاث التي قامت بها العديد من المؤسسات الفلسطينية لتقدير أعداد السكان طيلة تلك الفترة، وفي عام 1997 قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإجراء أول تعداد وطني شامل ودقيق، حيث بلغ فيه عدد سكان رام الله 17,851، وفي البيرة 27,856 نسمة وفي بيتونيا 9,371 نسمة وفي بيتين 2,153 نسمة أي ما مجموعه (57,231) نسمة لمنطقة الدراسة كلها، حيث يعود سبب التزايد السكاني الكبير في منطقة الدراسة خاصة بعد عام 1994 إلى دخول السلطة الوطنية الفلسطينية واتخاذها من مدينة رام الله عاصمة مؤقتة ومركزا إداريا، مما ساهم بشكل رئيسي في جذب أعداد كبيرة من السكان من الريف ومن المدن والمحافظات الأخرى إلى مدينتي رام الله والبيرة بشكل كبير بسبب تركز العديد من الخدمات وفرص العمل فيهما، سواء أكان ذلك للإقامة المؤقتة أو الدائمة، كما وتأثرت أيضا بيتونيا وبيتين بهذه الهجرات الوافدة وازداد عدد السكان فيهما بشكل واضح، واستمر تزايد عدد السكان في المنطقة حيث بلغت الزيادة (51.7%) في مدينة رام الله وحدها من عام 1997 إلى عام 2007، وبلغت (35.3%) في مدينة البيرة، وتعتبر هذه الزيادة طبيعية عند احتساب السكان الذين يقيمون بشكل دائم في المنطقة، بينما لا تعتبر حقيقية عند حساب أعداد السكان الذين يسكنون خلال فترة عملهم فقط.

بلغ عدد سكان مدينة رام الله عام 2017 حوالي 38,998 نسمة أي بزيادة تبلغ (43.9%) وهذه الزيادة أقل مما كانت عليه في الفترة السابقة من عام 1997 إلى عام 2007 والتي بلغت (51.7%) وربما يعود السبب إلى انفتاح الفرص وإعطاء تسهيلات للهجرة إلى الخارج وخاصة إلى أمريكا مما شجع السكان للهجرة لتحسين ظروف الحياة التي أصبحت أصعب من السابق بسبب الغلاء الفاحش الذي تعرضت له المنطقة مما دفع السكان بشكل غير مباشر إلى الميل لتنظيم النسل من أجل توفير ظروف حياة أفضل للأبناء في ظل الغلاء الكبير، وهذا ما حصل أيضا في

مدينة البيرة حيث بلغ عدد سكانها عام 2017 حوالي 45,975 نسمة أي بزيادة تبلغ (21.9%) وهي أقل مما كانت عليه في الفترة السابقة والتي بلغت (35.3%) والشكل (1) يوضح تطور أعداد السكان في منطقة الدراسة من عام 1922-2016 .

الشكل 1 تطور أعداد السكان في منطقة الدراسة 1922-2017

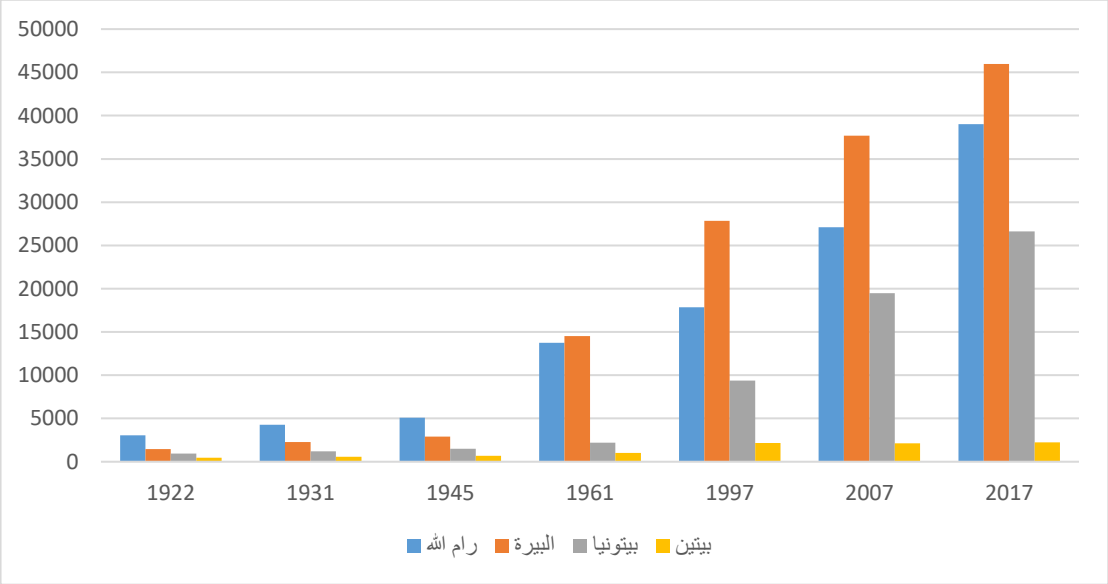

المصدر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999؛ الدباغ، 1991؛ كتانة، 2009).

يلاحظ من الشكل السابق سرعة نمو أعداد السكان في المنطقة وخاصة في مدينتي رام الله والبيرة، وخاصة عام 1997- 2007، حيث لعبت الأوضاع السياسية والاقتصادية المتمثلة بدخول السلطة الوطنية الفلسطينية بعد عام 1993 دورا كبيرا في هذه الزيادة السريعة والمفاجئة نتيجة لتركز المؤسسات الحكومية والوزارات في مديني رام الله والبيرة، وبما أن هذه الزيادة لم يكن مخطط لها برزت العديد من المشاكل والفوضى في المنطقة.

ونلاحظ أيضا من الشكل السابق أن عدد السكان في مدينة رام الله بقي أعلى من عدد سكان مدينة البيرة حتى عام 1961 وبعد ذلك تغير الوضع وأصبح عدد السكان في مدينة البيرة أعلى من عددهم في مدينة رام الله وذلك نتيجة هجرة عدد كبير من أبناء مدينة رام الله الأصليين إلى الولايات المتحدة حيث يعتقد أن أكثر من 85% من سكان رام الله الأصليين يقطنون في الولايات المتحدة والباقون يعيشون في رام الله (أريج، 2012).

كما ونلاحظ من الشكل السابق أن أعداد السكان بقيت متقاربة وفي نمو متوازن من عام 1922-1945 وبعد ذلك أصبح منحنى النمو غير طبيعي، وازداد بشكل كبير خاصة في مدينة البيرة حيث أن معظم اللاجئين سكنوا مدينة البيرة وخاصة في مخيم الأمعري ومخيم قدورة، بما أن مساحة مدينة البيرة أكبر من مساحة مدينة رام الله (كتانة، 2009) حيث بقيت أعداد السكان في مدينة رام الله أكبر من عدد السكان في البيرة حتى عام 1961، وبعدها أصبح عدد السكان في البيرة أكبر من عدد السكان في مدينة رام الله، بالنسبة لبلدة بيتين فان منحنى التغير لها بقي طبيعيا والنمو السكاني فيها متوازن، ويذكر أن عددا من أبناء القرية هاجروا إلى أمريكا بعد عام 1945 طلبا للرزق وهذا ما أثر على طبيعة النمو السكاني في هذه الفترة حيث بقي معدل النمو قليلا، ويذكر أن بعض سكان القرية يعود أصلهم للقرى المجاورة وخاصة قرية برقة (الدباغ، 1991) ثم خرج النمو السكاني لسكان قرية بيتين عن الوضع الطبيعي بعد عام 1961 ولكن النمو السكاني فيها بقي أقل من مدن منطقة الدراسة كما أن الجذب في العادة يكون نحو المدن أكثر منه نحو القرى بحكم توفر كافة الخدمات التي يبحث عنها السكان في المدن أكثر مما هو عليه في الريف، كما لعبت العوامل السياسية دورا في التأثير على عدد السكان في بلدة بيتين، حيث أعاق الحاجز العسكري المقام على مدخل البلدة من نموها وتطور أعداد السكان فيها، أما بالنسبة لبيتونيا فبقي منحنى النمو لها متوازنا حتى عام 1961 ثم خرج عن الوضع الطبيعي حيث ازداد النمو فيها بشكل كبير، حيث انعكس التزايد السكاني في مدينتي رام الله والبيرة –نتيجة الأسباب السياسية والاقتصادية– على التطور العمراني والزحف السكاني نحو القرى المحيطة برام الله والبيرة وخصوصا بلدة بيتونيا.

3.1.2.2 **النمو العمراني:**

يشير التتبع التاريخي لمنطقة الدراسة إلى أنها في البداية كانت عبارة عن قرى صغيرة وأن المباني فيها لا يزيد ارتفاعها عن طابق أو طابقين وخاصة مدينتا رام الله والبيرة، التي ظلت خالية من السكان وكانت عبارة عن خربة في القرن السادس عشر حتى سكنها راشد الحدادين الذي جاء من الكرك (تماري 1991) ثم تحولت رام الله في القرن التاسع عشر إلى قرية سكنها حوالي 800-900 نسمة، وفي فترة الانتداب البريطاني (1920-1948)ازداد التوسع العمراني والنمو الحضري في المنطقة، حيث زاد عدد الأبنية التجارية في مدينة رام الله وخاصة في منطقة المنارة، أما في فترة الحكم الأردني (1948-1967) تحولت بلدة رام الله إلى مدينة صغيرة نتيجة للهجرة الداخلية بعد حرب 1948 مما زاد من التوسع العمراني لاستيعاب الأعداد الكبيرة من المهاجرين ووصل

التوسع العمراني حدود البيرة وأصبحت مدينتا رام الله والبيرة تشكلان وحدة عمرانية واحدة، وأصبح نمط البناء العمراني العمودي يشكل حلا في هذه الفترة لاستيعاب الأعداد الكبيرة الوافدة للمنطقة، وفي فترة 1967 كان الوضع السياسي صعبا مما أنعكس على النمو العمراني في المنطقة حيث شهدت المنطقة ركودا عمرانيا بسبب الاوضاع السياسية، أما بعد عام 1994 وبعد توقيع اتفاقية أوسلو التي نتج عنها تركز كافة المؤسسات الحكومية في مدينة رام الله والبيرة مما أدى إلى زيادة جذب السكان للمنطقة نظرا لتوفر فرص العمل، فرافق هذه الزيادة السكانية زيادة في مساحة المناطق المبنية في منطقة الدراسة، حيث وصلت مساحة المنطقة المبنية في مدينتي رام الله والبيرة وحدها حوالي 24787523 دونم (عثمان، 2015).

ومما يدل على التطور العمراني في منطقة الدراسة بناء ما يقارب 68% من المنازل في منطقة رام الله والبيرة في الخمسين سنة الأخيرة بينما بلغت نسبة المنازل المبنية في المدينتان قبل عام 1951 حوالي 32% (كساب، 2001) وكانت الرخص التي تمنحها البلدية لبناء المنازل في حالة تذبذب من سنة لأخرى حسب الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المنطقة وبلغ عدد الرخص التي منحتها بلدية رام الله لإنشاء المنازل من عام 1930–1944 (790) رخصة بناء، بينما بلغ عدد الأبنية المقامة في مدينة رام الله بعد النكبة، وخاصة في عام 1956 (21) مبنى، و4 محلات فقط ولوحظ وجود تذبذب في عدد الرخص الممنوحة ففي عام 1932 حيث بلغ عدد الرخص الممنوحة 43 رخصة بينما بلغت في عام 1936 (30) رخصة فقط وذلك نتيجة الأوضاع السياسية الصعبة والثورات في هذه الفترة، أما بالنسبة لمدينة البيرة فبلغ عدد الأبنية التي تم انشاؤها 33 مبنى عام 1956 و19 دكانا ومخزنا، و13 مبنى عام 1957 و 7 دكاكين (الدباغ، 1991) وعند مقارنة عدد الابنية التي تم انشاؤها في مدينة رام الله والبيرة من عام 1956 –1957 بعدد الأبنية التي تم انشاؤها من عام 1997–2007 في مدينتي رام الله والبيرة وفي بيتونيا وبيتين نجد أن النمو العمراني قد تطور بشكل كبير حيث بلغ عدد الأبنية التي تم انشاؤها في مدينتي رام الله والبيرة من عام 1956–1957 حوالي 67 بناء 30 محلا تجاريا بمساحة اجمالية تبلغ 10,106 م2 (الدباغ 1991)، بينما بلغت عدد الأبنية التي تم انشاؤها عام 1997 في مدينة رام الله 2288 مبنى و3150 مبنى في مدينة البيرة، و1243 مبنى في بيتونيا و 350 مبنى في بيتين أي ما مجموعه 7031 مبنى في منطقة الدراسة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999).

وفي عام 2007 بلغ عدد الأبنية التي تم انشاؤها في مدينة رام الله 3046 مبنى و3,781 مبنى في مدينة البيرة و1,588 مبنى في بيتونيا و410 مبنى في بيتين أي ما مجموعه 8,825 مبنى في منطقة الدراسة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009) واستمرت الزيادة في عدد المنشآت والأبنية في منطقة الدراسة حتى بلغ عددها عام 2017 في مدينة رم الله حوالي 17,156 مبنى، و18,020 مبنى في مدينة البيرة، بينما بلغ عدد الأبنية والمنشآت في بلدة بيتونيا ما يقارب 8,616 مبنى، ونستنتج وجود تطور عمراني مستمر في منطقة الدراسة وخلال فترات قصيرة نسبيا وذلك من أجل مواكبة النمو السكاني والتجاري والاقتصادي المستمر.

جدول 2 تطور أعداد المباني في منطقة الدراسة 1997-2017

السنة	رام الله	البيرة	بيتونيا	بيتين	المجموع
1997	2,288	3,150	1,243	350	7,031
2007	3,046	3,781	1,588	410	8,825
2017	3,765	4,313	1,903	470	10,431

المصدر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

يتضح من خلال الجدول السابق وجود نمو عمراني كبير شهدته منطقة الدراسة من عام 1997 إلى عام 2017 حيث كان مجموع عدد المباني لمنطقة الدراسة في عام 1997 حوالي 7,031 مبنى وازداد عدد المباني ليصبح عام 2017 حوالي 10,451 مبنى، كما أشار التعداد الاردني عام 1961 إلى أن عدد المباني في مدينتا رام الله والبيرة وحدهما بلغ 3,560 مبنى (كساب، 2001) وازداد عددها إلى 5,438 مبنى عام 1997 وإلى 6,827 مبنى عام 2007 وهذا من المؤشرات التي تثبت التطور العمراني في منطقة الدراسة، حيث يرجع سبب التطور العمراني إلى النمو السكاني الكبير الذي شهدته المنطقة في نقس الفترة وخاصة بعد دخول السلطة الوطنية عام 1994 وتوقيع اتفاقية أوسلو وهذا ما زاد من أعداد السكان في منطقة الدراسة وخاصة في مدينتي رام الله والبيرة التي أصبحت تشكل مركزا إداريا وخدماتيا فأصبحت تشكل موقعا هاما لأصحاب المهن المختلفة مما زاد من عدد السكان في المنطقة وزادت احتياجاتهم السكنية ولذلك ازداد عدد الرخص التي منحتها البلديات للبناء لتلبية احتياجات السكان، فكانت أغلب الأبنية التي يتم انشاؤها للاستعمال السكني لتغطية احتياجات السكان السكنية، إلا أن نشاط الحركة العمرانية في منطقة الدراسة قل بعد عام 2000 وذلك بسبب الأوضاع السياسية الصعبة نتيجة انتفاضة الأقصى

واجتياح المدن والقرى الفلسطينية في هذه الفترة مما انعكس بشكل سلبي على النمو العمراني (كتانة، 2009).

تأثر النمو العمراني في منطقة الدراسة بالوضع السياسي والاقتصادي بشكل كبير، كما وأثرت المستوطنات الإسرائيلية على اتجاهات النمو العمراني في المنطقة بشكل كبير فكان التوسع العمراني الفلسطيني في المنطقة يتجه حسب الأماكن التي يسمح للفلسطينيين البناء فيها، بناء على التقسيمات الادارية التي قامت بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي مناطقA,B,C ، واضطر الفلسطينيون التمدد بعيدا عن المستوطنات التي يمنع الاقتراب منها لأغراض أمنية، وهذا ما اتضح بشكل كبير في مدينة البيرة حيث ابتلعت المستوطنات جزءا كبيرا من أراضيها والجزء الآخر القريب من المستوطنات أيضا منع الاقتراب منه حيث عرفت هذه المنطقة بمنطقة الحرام، فبلغت مساحة مدينة البيرة التنظيمية 11,500 دونم أي ما يقارب 48% من المساحة الكلية للمدينة والمساحة الباقية تعتبر مغلقة أمام الفلسطينيين بسبب مستوطنة جبل الطويل (بساجوت) والتي بلغت مساحتها 308 دونم، ومستوطنة بيت ايل وبلغت مساحتها 2404 دونم، إضافة إلى منطقة السياج التي تبعد مسافة 250 م عن آخر بيت في المستوطنة ومسافة أخرى بعد السياج تبعد أيضا مسافة 250م عن المسافة السابقة، وهذا شكل عائقا أمام التوسع في هذه المنطقة (كتانة، 2009).

يمتاز النمط العمراني السائد في منطقة الدراسة بالبناء المنفرد لمعظم الأسر، لكن هذا النمط شهد تغيرات واضحة مؤخرا وذلك استجابة للزيادة السكانية الكبيرة باختلاف أسبابها سواء الناتجة عن الزيادة الطبيعية، أو الهجرة الوافدة إلى منطقة الدراسة، لذلك ازداد التوجه مؤخرا إلى نمط البناء العمودي المتعدد الطوابق والمتعدد الاستخدام (سكني، تجاري)؛ لاستيعاب حاجات السكان ومتطلباتهم المتزايدة (كساب، 2001).

3.1.2.3 استخدامات الأراضي:

تمتاز استخدامات الأراضي في محافظة رام الله بشكل عام وفي منطقة الدراسة بشكل خاص بتنوعها، حيث تشتمل على الأراضي الزراعية، والأراضي الرعوية، والمناطق الجرداء، والمناطق المبنية للتجمعات الفلسطينية أو المستوطنات الإسرائيلية، والأراضي المهملة التي كانت عبارة عن أراض جرداء وتم إهمالها.

تعرف الأراضي الزراعية على أنها تلك الأراضي المزروعة سواء بالزيتون أو الأشجار المثمرة أو المحاصيل الحقلية، أما الأراضي الرعوية فتكون عبارة عن الأراضي غير المزروعة والمستغلة لغرض الرعي، أما بالنسبة للمناطق المبنية فهي عبارة عن المناطق التي تضم الطرق والمباني بمختلف أنواعها (السكنية، التجارية، صناعية) (عثمان، 2015)

أثر التزايد السكاني الكبير الذي شهدته منطقة الدراسة خلال السنوات الأخيرة على استعمالات الأراضي، وذلك من أجل الاستجابة لمتطلبات السكان المختلفة السكنية والترفيهية والخدماتية، وهذا ما أدى إلى حدوث تغير في استعمالات الأراضي وما يثبت هذا التغير النمو العمراني الكبير الذي شهدته منطقة الدراسة مؤخرا وزيادة الرخص الممنوحة للبناء سواء للأغراض السكنية أو التجارية أو الصناعية (كتانة، 2009) وبالتالي أثر النمو العمراني الذي جاء لاستيعاب حاجات السكان على استعمالات الأراضي.

أشار المخطط الهيكلي لمدينة البيرة والمخطط الهيكلي لمدينة بيتونيا أن الاستعمال السكني يحتل المرتبة الاولى من حيث استعمالات الاراضي مقارنة بالاستخدامات الأخرى ثم يأتي الاستخدام التجاري في المرتبة الثانية، ويليها الاستخدام الصناعي في المرتبة الثالثة، ويتضح من ذلك أن البلديات تركز بشكل كبير على الجانب العمراني وتهمل تخطيط استعمالات الأرض الأخرى خاصة المناطق الزراعية الخضراء حيث كان التمدد العمراني في منطقة الدراسة يتم على حساب الأراضي الزراعية التي تشهد إهمالا كبيرا نتيجة للتمدد العمراني العشوائي في المنطقة وذلك لأن البلديات لم تأخذ بعين الاعتبار التخطيط المستقبلي الذي يضمن استيعاب هذه الأعداد الكبيرة للسكان من الهجرة الوافدة للمنطقة، مما أدى إلى ضغط كبير على خدمات المياه والكهرباء والطرق التي باتت تشهد ازدحاما مروريا كبيرا في الصباح والمساء، عدا عن التلوث وازدياد الحوادث والضوضاء في المنطقة وتراجع مساحة الأراضي الزراعية نتيجة لاستغلال كافة المساحات في عملية التوسع العمراني (كساب، 2001).

3.1.2.4 **الهجرة:**

تتعدد أسباب الهجرة وأنواعها، فمنها هجرة طوعية (باختيار الشخص)، ومنها ما تكون هجرة قسرية، (رغما عن إرادة الشخص) ويكون سببها الاحتلال، أما بالنسبة لأسباب الهجرة، فقد يهاجر البعض لتحقيق مكاسب ونفوذ اجتماعية، أو قد يهاجر البعض لأسباب اقتصادية للبحث عن مستوى حياة وفرص عمل أفضل. أو قد تكون لأسباب سياسية كالهجرة نتيجة المعاناة من الاضطهاد الفكري

أو الديني في المكان الاصلي للشخص، أو كما حصل في حرب عام 1948 حيث عمل الاحتلال الاسرائيلي لمدن الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الابعاد القسري للكثير من السكان.

يصعب على الفرد ترك موطنه الأصلي قد يكون لأسباب اجتماعية لاعتياده على طبيعة العلاقات القائمة بين الفرد ومجتمعه ومحيطه الجماعي من صداقات وقرابة أو حتى على المحيط العائلي، أو قد يكون لأسباب نفسية نابعة من تعلق الفرد بمسقط رأسه، إلا أن حاجة الفرد لإشباع نفسه تدفعه إلى الهجرة (كساب، 2001) ويوجد عدة نماذج طرحت من الباحثين لتجد تفسيرات واضحة للهجرة وتتلخص كالتالي: النموذج الأول: يعتمد على وجود علاقة بين المسافة والجذب، ومن أبرز العلماء المناصرين له رافينستين وستوفر، النموذج الثاني: الطرد- والجذب أو الفائدة- التكلفة ويدعم هذا النموذج عدد من العلماء ومنهم جاستيد وجروبل، النموذج الثالث: سلسلة الهجرات المفسرة اجتماعيا (الإمكانية) ومن مؤيديه ماكدونلد وعلى الرغم من أن النماذج السابقة تحتوي على مجموعة من الدوافع التي تعتبر ممثلة لقرار الهجرة إلا انها لا تستوعب كافة الدوافع التي تؤدي للهجرة والتي تعتبر أكثر تشابكا وتعقيدا من هذه الدوافع المذكورة (أبو ريدة، 2011).

شهدت منطقة الدراسة هجرات وافدة اليها بعد عام 1948 حيث عمل الاحتلال الاسرائيلي على تهجير الشعب الفلسطيني وإبعادهم عن أرضهم فكانت مدينتي رام الله والبيرة وبلدة بيتونيا من المدن والبلدات التي لجأ اليها عدد كبير من اللاجئين، وشهدت أيضا هجرات وافدة كثيرة في الفترات الأخيرة وخاصة بعد عام 1994حيث اعتبر الدافع الاقتصادي هو الأقوى في سبب الهجرة إلى منطقة الدراسة وخاصة إلى رام الله والبيرة، كما أن قرب بلدة بيتونيا ورخص السكن فيها مقارنة بسعر السكن في رام الله والبيرة أدى إلى استقبالها موجات أخرى من الهجرة طلبا للسكن، حيث دفع توفر المشاريع التنموية وفرص العمل في منطقة الدراسة وخاصة في رام الله والبيرة إلى تشجيع السكان للهجرة إليها من أجل تحسين ظروف حياتهم(جابر، 2006).

كما وشهدت منطقة الدراسة هجرات إلى الخارج وكان الدافع الاقتصادي للهجرة هو الأقوى طلبا للرزق وتحسين ظروف الحياة حيث كانت الهجرات في منطقة الدراسة كالتالي :

ازداد عدد المهاجرين من رام الله إلى الخارج بعد عام 1903 ومعظم الذين هاجروا خاصة إلى أمريكا حققوا مكاسب مادية كبيرة استثمروها في عمل مشاريع تخدم مدينتهم رام الله. كما أن نطاق الهجرة ازداد بعد نكبة عام 1948 لأسباب سياسية أمنية واقتصادية.

وحاليا يوجد ما يقارب 30000 شخص من أهل رام الله متمركزون في عدة ولايات هي: سان فرانسيسكو، سان دييغو، سانتا روزا، لوس انجلوس، جاكسون فيل، فلوريدا، هيوستن، ديترويت، شيكاغو، واشنطن، لكسنتون، غرينزبورو، بيرمينغام، كليفلأند، بوفالو، هيمبستيد، ميلواكي، كما وسافر عدد من أبناء رام الله إلى الأرجنتين والبرازيل، لكنهم لم يحققوا مكاسب كبيرة كما حققها من سافر إلى أمريكا من أهالي رام الله (بلدية رام الله، 2007) ويعتقد أن أكثر من 85% من سكان رام الله الأصليين يعيشون في الولايات المتحدة والباقي يعيش في رام الله (أريج، 2012)

كما أن عدد كبير من أبناء البيرة هاجروا لدول أمريكية وأوروبية عديدة، وحققوا مكاسب استثمروها بإقامة المشاريع المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية والعمرانية من أجل تطوير مدينتهم كما أنهم اهتموا بالمجالات العلمية لذلك قاموا ببناء العديد من المدارس ومنها المدرسة الهاشمية والبيرة الجديدة ومدرسة المغتربين وبنات البيرة الثانوية للإناث ومدرسة بنات البيرة الابتدائية ومدرسة بنت الأزور للبنات والمدرسة الأردنية بالإضافة إلى العديد من المدارس الخاصة (بلدية البيرة، 2013).

كما وبينت نتائج المسح الميداني الذي قام بها معهد الأبحاث التطبيقية _ أريج أن عدد المهاجرين من بلدة بيتونيا بعد انتفاضة الاقصى 2000 بلغ 1,000 مهاجر وهذه النسبة في ازدياد مستمر، وصرح رئيس بلدية بيتونيا أن غالبية سكان بيتونيا هاجروا لأمريكا طلبا للرزق وأقام غالبيتهم في ولاية شيكاغو (أريج، 2012؛ الدباغ، 1991؛ بلدية بيتونيا، 28-8-2018).

كما وتأثرت القرى أيضا بموجات الهجرة والاغتراب، حيث قدر عدد المهاجرين من أبناء قرية بيتين 2,500 مهاجر بعضهم في عمان وأغلبهم موزعون في أمريكا، وأكد رئيس المجلس القروي أن هذا العدد في ازدياد مستمر وأكدت العديد من المصادر أن أغلب أبناء القرية هاجروا طلبا للرزق (مجلس قروي بيتين، 28-8-2018؛ الدباغ، 1991).

3.1.2.5 الأنشطة الاقتصادية والبطالة:

تعتبر منطقة الدراسة وخاصة مدينة رام الله و البيرة من أهم المراكز الاقتصادية في الضفة الغربية، خاصة بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 واتخاذها من مدينة رام الله عاصمة إدارية مؤقتة إلى حين تحرير القدس الشريف، مما أدى إلى تركز كافة المؤسسات الحكومية والخدماتية في مدينتي رام الله والبيرة، وهذا ما زاد من المشاريع الاقتصادية الاستثمارية في المنطقة وزاد من إنشاء المصانع والمحلات والمنشآت التجارية، مما استقطب عددا كبيرا من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال في العديد من المناطق لاستثمار أموالهم في مدينتي رام الله والبيرة مما

أدى إلى انتعاش الاقتصاد الوطني في منطقة الدراسة وأصبحت مدينة رام الله والبيرة مركزا اقتصاديا مهما بعد أن كانت مدينة نابلس في الدرجة الأولى والخليل أيضا من حيث السيطرة على الاقتصاد الوطني (كتانة، 2009).

بناء على الاحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تبين أن 31% من الايدي العاملة في مدينة رام الله يعملون في قطاع الخدمات ومنهم و12.8% يعملون في قطاع الوظائف، 38.8% منهم في قطاع التجارة، و15%منهم في قطاع الصناعة و2.4% منهم في سوق العمل الاسرائيلي، (الشكل 2) بينما وصلت نسبة البطالة في بيتين عام 2011 إلى ما يقارب 60% (اريج 2012).

الشكل 2 توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في مدينة رام الله

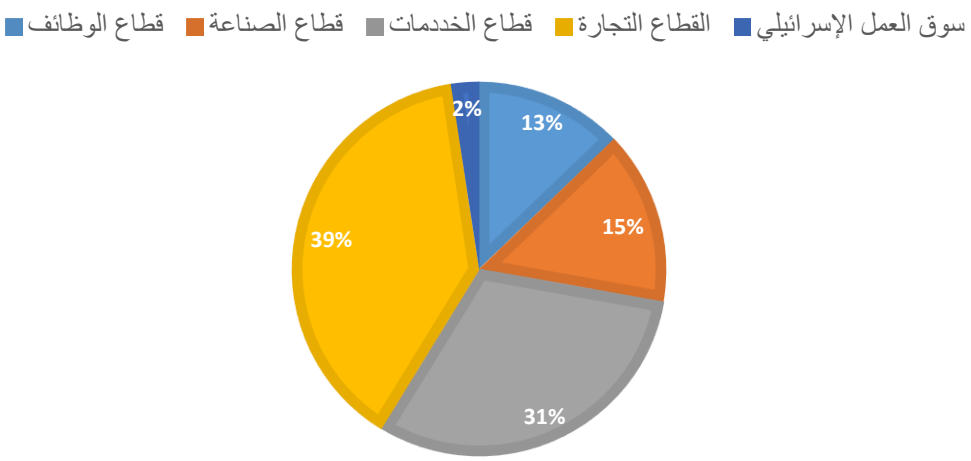

المصدر (اريج 2012).

وتعد نسبة البطالة في مدينة رام الله من أقل النسب في فلسطين حيث بلغت (16.3%) فبلغت نسبة البطالة بين الذكور (15.8%) أما الإناث (18%)، وما يقارب ثلاثة أرباع (72.3%) العاملين هم مستخدمون بأجر، في حين أن الباقين اصحاب عمل (7.4%) أو من العاملين لحسابهم الخاص (17.5%) أو أفراد أسرة غير مدفوعي الاجر (2.8%). وهناك 34900 موظف في القطاع الخاص في رام الله، مقسمين على 27300 من الذكور و7600 من الإناث، ويوجد في مدينة رام الله العديد من المنشآت الاقتصادية وبلغ عددها حسب التعداد العام للسكان للمنشآت والمساكن الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007 ما يقارب 3086 منشأة، ومنها 102 بقالة، و38 مخبز، و27 ملحمة، و50 محل لتقديم الخدمات المهنية(نجارة، حدادة ومحجران، ومنشارا حجر، ومعصرة زيتون واحدة، و5 محلات للأدوات الزراعية، و 15 فندق

و225 مطعم وكوفيه شوب، 20 مكتب تاكسي، و26 بنك ومصرف، و36 مكتب سياحة وسفر(أريج، 2012؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009).

ويعد متوسط الأجر في مدينة رام الله من أعلى المعدلات في فلسطين مقارنة بالمحافظات الأخرى حيث يبلغ 102,3 شيكل، بينما يبلغ في مدينة نابلس 84.0 شيكل و82,6 شيكل في الخليل و105,7 في القدس (بلدية رام الله، 2007).

أما بالنسبة للقوى العاملة في مدينة البيرة فبلغت حسب تعداد عام 1997 48% من مجموع السكان 15 سنة فأكثر، أما نسبة الافراد خارج القوى العاملة هي 52% وحسب التعداد الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007 بلغ عدد المنشآت الاقتصادية في مدينة البيرة حوالي2245 منشأة (بلدية البيرة، 2013؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009).

ويستوعب القطاع الزراعي ما يقارب 10% من الأيدي العاملة في بلدة بيتونيا، ويوجد 37% منهم في القطاع الوظيفي، و19% في قطاع الخدمات، و24% من الايدي العاملة في قطاع التجارة، و5% منهم في قطاع الصناعة و 5% في سوق العمل الاسرائيلي (الشكل 3) وقد وصلت نسبة البطالة في بلدة بتونيا عام 2012 إلى 25% ويوجد فيها العديد من المنشآت الاقتصادية التي بلغ عددها حسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007 حوالي 480 ومنها 45 بقالة، و 5مخابز، و10 محلات لبيع الخضار والفواكه، و 6 ملاحم، و21 محل لتقديم الخدمات المهنية(نجارة، حدادة) و10 محلات لتقديم الخدمات المختلفة، ومعصرة زيتون واحدة (أريج، 2012؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009).

الشكل 3 توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في بلدة بيتونيا

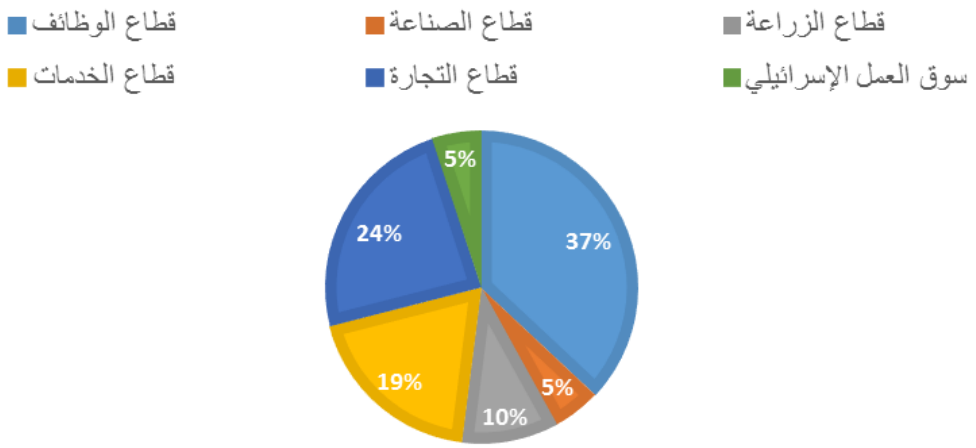

المصدر (أريج، 2012؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)

بينما يستوعب القطاع الزراعي ما يقارب 30% من الأيدي العاملة في قرية بيتين، ويوجد 20% منهم في القطاع الوظيفي، و20% في قطاع الخدمات، و20% من الأيدي العاملة في قطاع التجارة، و10% منهم في قطاع الصناعة وقد وصلت نسبة البطالة في بيتين عام 2011 إلى ما يقارب 60%، ويوجد في بيتين العديد من المنشآت الاقتصادية بلغ عددها حسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007 حوالي 70 منشأة ومنها 6 بقالات، ومخبز، وملحمتان، و10محلات لتقديم الخدمات المهنية (نجارة، حدادة) وثلاثة مناشير للحجر، و4 محلات لتقديم الخدمات المختلفة، (الشكل 4) (اريج 2012؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009).

الشكل 4 توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في بلدة بيتين

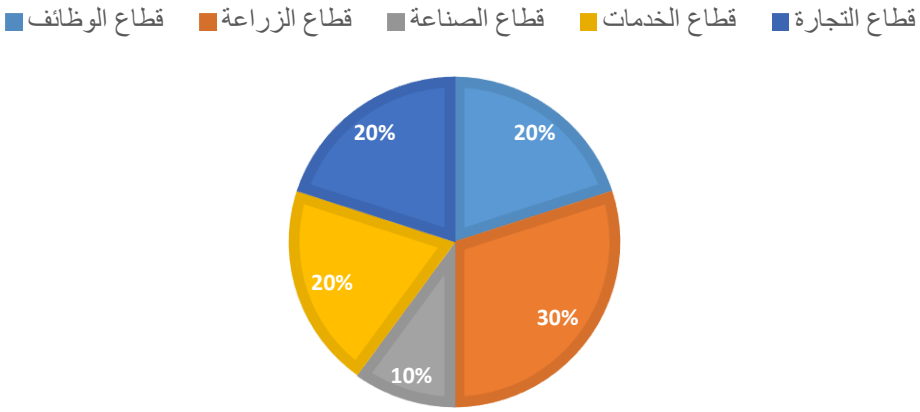

المصدر (أريج، 2012؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)

يلاحظ من النسب السابقة أن نسبة العاملين في قطاع الزراعة في منطقة الدراسة تكاد تكون معدومة كما في رام الله أو أن نسبة من يعملون فيها قليلة مقارنة بمن يعملون بالأنشطة الوظيفية والصناعية والتجارية بسبب هجرة السكان للأرض واشتغالهم بالأنشطة التجارية والوظيفية والصناعية التي تدر عليهم أرباحا كبيرة مقارنة بالعمل في القطاع الزراعي الذي يسبب الكثير من الخسائر لبعض المزارعين، مما أدى إلى انتشار العمران على حساب مساحة الأراضي الزراعية التي باتت تشهد تقلصات كبيرة في مساحتها في منطقة الدراسة، ولا بد من الاشارة إلى ان أعلى نسبة أيدي عاملة في قطاع الزراعة كانت في بيتين حيث أن الريف بشكل عام لا يزال يتمسك قليلا بالزراعة على عكس المدن التي تكاد تخلو من الايدي العاملة المشتغلين في الزراعة، كما أنه لا بد من الاشارة إلى أن القطاع التجاري يحظى بالنصيب الاكبر من الأيدي العاملة في مدينتي رام الله والبيرة ويليه قطاع الخدمات، وبالنسبة لبيتونيا فحظي القطاع الوظيفي بالنصيب الأكبر من الأيدي العاملة ثم قطاع التجارة ثم الخدمات، أما بالنسبة للقطاع الصناعي في منطقة الدراسة فكان نصيبه قليلا من المشتغلين فيه من الأيدي العاملة لمنطقة الدراسة.

لقد شهدت منطقة الدراسة زيادة ملحوظة في عدد المنشآت المقامة من عام 1997 إلى عام 2007 والتي بلغ عددها في منطقة الدراسة بناء على التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في عامي 1997 و2007 كما يلي:

جدول 3 تطور أعداد المنشآت في منطقة الدراسة 1997-2007

السنة	رام الله	البيرة	بيتونيا	بيتين	المجموع
1997	2794	1854	268	51	4967
2007	3086	2245	480	70	5881

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)

3.1.2.6 **التعليم** :

اهتم أهالي مدينة رام الله والبيرة وبلدة بيتونيا وبيتين بالتعليم منذ العهد العثماني، من خلال إقامة بعض المدارس في مطلع القرن الثامن عشر لتعليم اللغة العربية وبعض اللغات الأجنبية ولتعليم الحساب والدين بشكل أساسي، كما وأقامت بعض الجهات والحملات التبشيرية العديد من المدارس في مدينة رام الله في القرنين التاسع عشر والعشرين، وما يثبت ذلك أنه كان في تلك الفترة ثلاث مدارس حكومية وستة مدارس غير حكومية تابعة للحملات التبشيرية المشار إليها، وعلى الرغم

من أن هذه المدراس كانت تهدف إلى نشر مبدأ الطائفة التي تتبعها وثقافة الدولة التي تنتمي إليها إلا أنها لعبت دورا كبيرا في تطور المدينة (كساب، 2001).

وتعتبر مدرسة الهاشمية والفرندز والوطنية ودار المعلمات الريفية من أوائل المدارس التي أنشئت في مدينة رام الله، ومع التقدم الفكري والحضاري الذي شهدته المدينة من ناحية وازدياد أعداد السكان من ناحية أخرى ازداد عدد المدراس في المدينة، لتلبية حاجة السكان التعليمية، ومن المؤشرات على زيادة إقبال السكان على التعليم أن عدد المدراس ارتفع عام 1999 ليصل إلى 118 مدرسة، وتعددت التخصصات الاكاديمية، وتحسن وضع المدراس والصفوف كما ونوعا، واستكمالا لدور المدارس أنشئت أيضا العديد من الكليات والمعاهد التقنية والإدارية التابعة لجهات مختلفة حكومية وخاصة، كاستجابة لمتطلبات المجتمع من مختلف التخصصات العلمية والاكاديمية (كساب، 2001).

تفاوت أعداد الطلاب في هذه المدارس والمعاهد من سنة لأخرى، إلا أنها كانت في تزايد مضطرد، وذلك لسببين الأول أن مدينة رام الله تشكل مركزا حضاريا في محيط ريفي، لذلك كان طلاب الريف المجاور يتجهون إلى مدينة رام الله طلبا للعلم، والسبب الثاني عدم وجود مدراس في هذه القرى المجاورة أو اقتصارها على المدراس الابتدائية فاضطر الطلاب فيها للتوجه لمدارس رام الله من أجل تلبية حاجاتهم التعليمية لكافة المراحل والتخصصات المطلوبة.

وفي العهود اللاحقة للحكم العثماني ازداد إقبال الطلبة على التعليم سواء في فترة الانتداب البريطاني أو فترة الحكم الأردني وحتى في فترة الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية، وازدادت أعداد المدارس، والإقبال على مجال التعليم في فلسطين بشكل عام وخاصة مدينة رام الله حيث تم إصدار قانون يتعلق بإلزامية التعليم في المرحلة الاساسية حيث تبين من الإحصائيات في الخمسينات من القرن الماضي أن نسبة المتعلمين في مدينة رام الله هي من أكبر النسب مقارن بالمدن الفلسطينية الأخرى وشرق الأردن. كما ان مدينة رام الله خرجت العديد من المفكرين والمثقفين البارزين ومنهم إدوارد سعيد، وهشام شرابي، كما أن المدارس والجامعات والكليات الفلسطينية خرجت أفضل الاطباء والمهندسين والمعلمين والمحامين.. ويوجد في مدينة رام الله ثلاثة أنواع من المدارس: منها المدارس الحكومية كمدرسة رام الله الثانوية للبنين والبنات، والمدارس الخاصة كمدرسة سانت جورج، ومدارس الوكالة كمدرسة رام الله الاساسية للبنين والبنات (كساب، 2001؛ جدع، 21-12-2016).

ومن المؤشرات الدالة على ازدياد الإقبال على التعليم ازدياد نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة حيث بلغت نسبتهم في مدينة رام الله حسب التعداد الأردني عام 1961 حوالي 1.6% ممن هم فوق 15 سنة، وكانت نسبة الذكور أعلى من الإناث حيث بلغت 65.3% للذكور و 39.7% للإناث وذلك بسبب التأخر في إنشاء مدارس للإناث في المدينة من جهة، ورفض الكثير من الأهالي السماح لبناتهم بالتوجه للمدينة من أجل التعليم لأنها كانت مختلطة، أو لبعدها في تلك الفترة عن بعض القرى وصعوبة الوصول إليها نتيجة لعدم توفر المواصلات في تلك الفترة (كساب، 2001).

وعلى الرغم من وجود العديد من المدارس والجامعات والمعاهد في رام الله وأن هنالك زيادة كبيرة في الاقبال على التعليم، إلا أنه لا تزال هنالك نسبة أمية، لكنها تعتبر من أقل المعدلات في العالم. حيث أشار التعداد الاحصائي إلى أن نسبة الأمية في مدينة رام الله بلغت حسب إحصاء عام 1997 حوالي 3,8% من الذكور و 7,9% من الإناث بينما قلت هذه النسبة نتيجة زيادة الإقبال على التعليم حيث بلغت عام 2007 حوالي 2,9%، ، وبلغت نسبة الإناث منها 71,2%، ، كما وأشارت إحصاءات عام 1997 للسكان من 10 سنوات فأكثر أنه يوجد في مدينة رام الله 11,8% من الذكور و 9,37% من الإناث يجيدون القراءة والكتابة، حيث بلغت نسبة الحاصلين على التعليم الأقل من الثانوي 61,0% من الذكور و63.5% من الإناث 5,8% من الذكور و8,8% من الإناث حاصلات على دبلوم متوسط، و17.3% من الذكور و10,3% من الإناث حاصلات على شهادات جامعية وأعلى حيث بلغ عددهم لكافة المستويات التعليمية في مدينة رام الله ما مجموعه 13,483 (جابر، 2006)

بينما أشارت بيانات عام 2007 إلى أن نسبة من يجيدون القراءة والكتابة في مدينة رام الله بلغت عام 2007 حوالي 8,8% 17,1% أنهوا دراستهم الابتدائية، 19,9% منهم أنهوا دراستهم الإعدادية، 18,7% منهم أنهوا دراستهم الثانوية، 32,2% أنهوا دراساتهم العليا، ويوجد في المدينة 15 مدرسة حكومية، و18 مدرسة خاصة، و3 مدارس تابعة لوكالة الغوث. (أريج 2012).

بينما يوجد في بلدة ببيتونيا حسب المسح الميداني لمعهد أريج عام 2011 ست مدارس حكومية وخمس مدارس خاصة، وستة مراكز لرياض أطفال، وأشار التعداد الاحصائي أن نسبة الامية في بلدة بيتونيا بلغت حسب إحصاء عام 1997 حوالي 14,0 منهم 4,0 من الذكور و 12,0 من الإناث بينما قلت هذه النسبة نتيجة زيادة الإقبال على التعليم حيث بلغت عام 2007 حوالي

3.3% معظمهم من الإناث حيث شكلت الإناث ما يقارب 78% من هذه النسبة، وأشارت إحصاءات عام 1997 أنه يوجد في بيتونيا 14,8% من الذكور و 14,7% من الإناث يجيدون القراءة والكتابة، حيث بلغت نسبه الحاصلين على التعليم الأقل من الثانوي 65,6% من الذكور و62,3% من الإناث، و5,4% من الذكور و6,4% من الإناث حاصلات على دبلوم متوسط، و10,0% من الذكور و4,5% من الإناث حاصلات على شهادات جامعية وأعلى حيث بلغ عددهم لكافة المستويات التعليمية في بلدة بيتونيا ما مجموعه 6,402 (جابر، 2006) .

بينما أشارت بيانات التعداد عام 2007 إلى أنه يوجد في بتونيا 11,3% ممن يجيدون القراءة والكتابة، ومنهم ما يقارب 21,4% استطاعوا إنهاء دراستهم الابتدائية، و27% أنهوا دراستهم الإعدادية، و16,5% استطاعوا إنهاء الدراسة الثانوية، و20,4% أنهوا دراستهم الجامعية، ولكن يواجه قطاع التعليم في بلدة بيتونيا مشاكل متعلقة بقلة عدد المدراس نتيجة زيادة عدد الملتحقين بمدارس بيتونيا من القرى المجاورة لها (أريج، 2012).

ويختلف الإقبال على الجانب التعليمي في الريف عما هو عليه في المدينة، فعدد المدارس يكون في الريف أقل نظرا لقلة عدد السكان مقارنة بالمدن، فمثلا يوجد في بلدة بيتين مدرستان حكوميتان فقط تداران من قبل وزارة التربية والتعليم العالي: واحدة للذكور وأخرى للإناث وأشار التعداد الإحصائي أن نسبة الأمية في قرية بيتين حسب بيانات الإحصاء عام 1997 كانت23,1% منهم 4,3% من الذكور و18,8% من الإناث وقلت نسبة الأمية حسب ما أكدته إحصاءات عام 2007 إلى حوالي 6,7% وكان معظمهم من الإناث حيث شكلت الإناث ما يقارب 73,2% من هذه النسبة، كما أشارت إحصاءات عام 1997 للسكان من 10 سنوات فأكثر أنه يوجد في بيتين 15,7% من الذكور و 10,7% من الإناث يجيدون القراءة والكتابة، حيث بلغت نسبة الحاصلين على التعليم الأقل من الثانوي 68.0% من الذكور و61,0% من الإناث، و2,5% من الذكور و5,7% من الإناث حاصلين على دبلوم متوسط، و9,5% من الذكور و3,8% من الإناث حاصلات على شهادات جامعية وأعلى حيث بلغ عددهم لكافة المستويات التعليمية في بيتين مجموعه 15,94 (جابر، 2006).

بينما أشارت بيانات 2007 لبلدة بيتين أن هنالك 13,8% يجيدون القراءة والكتابة، ومنهم ما يقارب 21,9% ممن أنهوا دراستهم الابتدائية، و26,7% أنهوا دراستهم الاعدادية، و17,6% استطاعوا انهاء الدراسة الثانوية، و13,2% أنهوا دراستهم الجامعية، ولكن يواجه قطاع التعليم في قرية بيتين العديد من المشاكل خاصة من ناحية تسرب الطلاب ونقص أعداد المتعلمين المتخصصين (أريج، 2012).

يوضح الشكل رقم (5) الحالة التعليمية لسكان البيرة وذلك من ناحية أعداد المتعلمين، والدرجة التعليمية التي تم انهاؤها من قبل هؤلاء المتعلمين، كما ويوضح أعداد من يجيدون القراءة والكتابة بالإضافة إلى نسبة الأمية. كما ويشير الرسم التوضيحي إلى وجود نخبة كبيرة من المتعلمين، وإقبال كبير على الجانب التعليمي، وذلك لأن مجتمع البيرة يعد مجتمع شبابي، مما يدفع لأنشاء مدارس تستوعب هذه الاعداد من الطلاب (بلدية البيرة، 2013).

الشكل 5 الحالة التعليمية لسكان مدينة البيرة

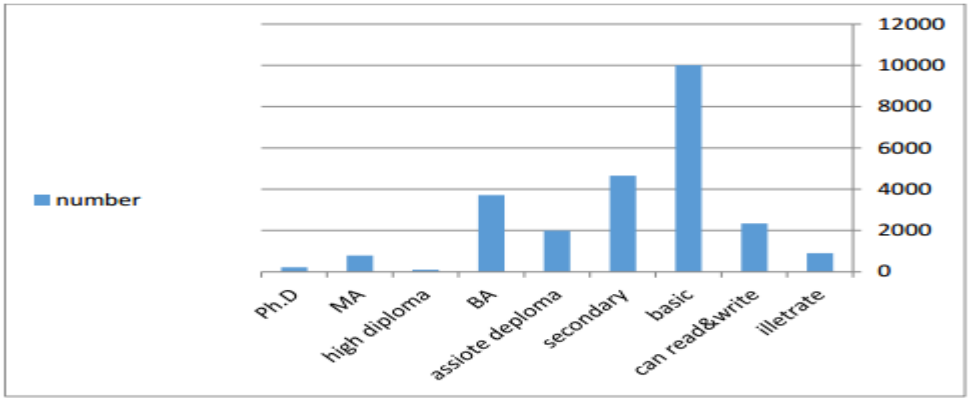

المصدر (بلدية البيرة، 2013)

كما أشارت بيانات التعداد الإحصائي عام 1997 للسكان من 10 سنوات فأكثر أن نسبة الأمية في مدينة البيرة حوالي 14% منهم 3.1% من الإناث، و10.9% من الذكور، بينما بلغت نسبة الذين يستطيعون القراءة والكتابة 24.4%، 12.8% منهم من الذكور و11.6% منهم من الإناث، وبلغت نسبه الحاصلين على التعليم الاقل من الثانوي 61.9% من الذكور و59.7% من الإناث، و5.7% من الذكور و7.9% من الإناث حاصلات على دبلوم متوسط، و16.0من الذكور و9.2 من الإناث حاصلات على شهادات جامعية وأعلى حيث بلغ عددهم لكافة المستويات التعليمية في مدينة البيرة ما مجموعه 19,876 (جابر، 2006) .

ويلاحظ من النسب السابقة أن الإقبال على التعليم قد ازداد في منطقة الدراسة بشكل عام وأن نسبة الأمية قد انخفضت من عام 1997 إلى عام 2007 فمثلا بلغت نسبة الأمية في بلدة بيتونيا حسب إحصاء عام 1997 حوالي 14.0%منهم 4.0% من الذكور و12.0%من الإناث بينما قلت هذه النسبة نتيجة زيادة الإقبال على التعليم إلى ما يقارب3.3% عام 2007 ومن 23.1% في بيتين إلى 6.7% ومن 11.7% إلى 2.9% في رام الله وهذه تعتبر من المؤشرات الدالة على ازدياد إقبال سكان منطقة الدراسة على التعليم، كما أن نسبة الإقبال على التعليم الجامعي قد ارتفعت حيث كان نسبة الحاصلين على تعليم جامعي في مدينة رام الله عام 1997 ما يقارب 27.6% من الذكور والإناث وارتفعت النسبة عام 2007 إلى 32.2% بينما كانت النسبة 14.5% وارتفعت إلى 20.4% عام 2007 في بيتونيا(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007).

3.1.2.7 **البنية التحتية:**

إن تركز البنى التحتية الجيدة وذات الكفاءة العالية يدل على التقدم الحضاري في المنطقة، وتشكل البنى التحتية جزءا أساسيا في جذب السكان للانتفاع منها، وتضم شبكات المياه (للشرب، والمياه العادمة) والكهرباء وخطوط الهاتف، إضافة لخدمات جمع ونقل ومعالجة النفايات بمختلف أنواعها.

3.1.2.8 **الكهرباء:**

تعتبر شركة كهرباء محافظة القدس الشركة الرئيسية التي تزود منطقة الدراسة بالتيار الكهربائي، حيث يتم توصيل الكهرباء لكافة الوحدات السكنية في المنطقة بنسبة 100%. وعلى الرغم من ذلك تعاني المنطقة من ضعف التيار الكهربائي، وانقطاعه في كثير من الأحيان وخاصة في القرى (أريج، 2012) .

3.1.2.9 **المياه :**

تغطي خدمة شبكات المياه الجزء الأكبر من منطقة الدراسة، وعلى الرغم من توفر العديد من الينابيع والعيون في مطقة الدراسة إلا أن المنطقة تعتمد على شركات إسرائيلية لتزودها بالمياه، حيث تسيطر السلطات الإسرائيلية على مصادر المياه في المنطقة، وتقوم مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة بإدارة وتوزيع هذه المياه (جابر، 2006).

3.1.2.10 المياه العادمة:

تحتوي منطقة الدراسة على محطتين لمعالجة المياه العادمة في كل من رام الله والبيرة، وتغطي هذه الخدمة حوالي 70% من منطقة الدراسة، إلا أن جزءا من منطقة الدراسة لا تصله هذه الخدمة كما في بيتين حيث تعتمد بلدة بيتين على التخلص من المياه العادمة باستخدام الحفر الامتصاصية وهذا يسبب العديد من المشاكل البيئية والصحية، وكذلك فإن بلدة بيتونيا أيضا تفتقر إلى وجود شبكة صرف صحي فيها، وتعاني من انسياب مياه المجاري في الطرقات والشوارع، وانتشار الحشرات والقوارض في المنطقة(أبو ريدة، 2011)، كما وتعيق ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي الاستفادة من تكرير المياه، وإقامة محطات الضخ والتنقية (جابر، 2006).

3.1.2.11 النفايات الصلبة:

يتسبب هذا القطاع بالعديد من المشاكل البيئية والصحية؛ حيث يوجد في المنطقة مكبان رئيسيان للنفايات: أحدهما بين رام الله وبيتونيا، والآخر في البيرة، عدا عن الكثير من المكبات العشوائية المنتشرة في المنطقة والتي تسبب المشاكل الصحية والبيئية كانتشار الروائح السيئة في المنطقة والتلوث الهوائي وتلوث التربة والمياه الجوفية، لذلك أقيمت العديد من المشاريع والدراسات التي تسعى للحد من مخاطر هذه المشكلة وتوصلت هذه المشاريع إلى إنشاء مكب صحي مبدئي وكان موقعه في قرية دير دبوان أو في قرية الطيبة، إلا أن قرية بيتين تعاني من مشكلة متعلقة بعدم وجود مكب خاص للتخلص من نفايات القرية والقرى المجاورة لها وذلك لأن الأراضي الصالحة لمثل هذا الاستخدام تقع ضمن مناطق (ج) الواقعة تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، كما وتحرص البلديات والمجالس القروية في المنطقة على إدارة النفايات الصلبة من خلال القيام بجمع النفايات وتوزيع الحاويات في جميع شوارع المنطقة مقابل رسوم سنوية يتم دفعها مقابل الخدمة (أريج، 2012؛ جابر، 2006).

4 الفصل الرابع

4.1 اتجاهات التمدد العمراني في منطقة الدراسة، والآثار الناتجة عن التحضر السريع:

يعتبر جذر البلد (البلدة القديمة) الموقع الرئيسي للسكن، حيث سكنت كل العائلات من الحمولات المختلفة في وسط البلد في البداية، ثم أخذت الأحياء السكنية بالتوسع مع مرور الزمن باتجاهات مختلفة نتيجة لزيادة الكثافة السكانية فتزداد الحاجة لإنشاء مساكن جديدة، يرتبط اختيار موقعها بالعديد من العوامل الطبيعية والبشرية.

تشير كافة القوانين إلى أن التوسع العمراني مقترن بشكل أساسي بازدياد أعداد السكان سواء تلك الزيادة الناتجة عن أعداد المواليد الطبيعية، أو الزيادة الناتجة عن الهجرة بكافة أنواعها الداخلية أو الخارجية، ويعتبر التوسع العمراني دليلا على ازدهار ورقي المدن والريف، حيث يؤدي إلى ازدهار الجانب الثقافي والتعليمي والخدماتي والاقتصادي. إلا أن له العديد من الأضرار خاصة عندما يكون الزحف على حساب البيئية وعندما يكون التوسع عشوائيا ولا يراعي قوانين التعمير، ولا يلتزم بأسس ومعايير التخطيط السليم، فمن المفترض وضع خطة مستقبلية شاملة لكل مدينة لتجنب المخاطر التي قد تنتج عن نمط البناء العشوائي وغير القانوني.

وعندما نتطلع على التوسع العمراني السائد في غالبية دول العالم النامي نجد أنه لا يرتبط بدرجة كافية بأسس التخطيط السليم، مما ينتج عنه العديد من المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وينطبق ذلك على بعض المناطق من مدينتي رام الله والبيرة وبلدتي بيتونيا وبيتين، حيث شهدت المنطقة نهضة سكانية عمرانية هائلة خاصة بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، ورافق هذا التوسع العمراني انتشار نمط البناء العشوائي الذي يعتبر من أهم مشكلات التنمية العمرانية في المنطقة، كما ورافقه انتشار نمط البناء العمودي، وعمارات سكنية ترتفع لأكثر من عشر طوابق خاصة في بعض أحياء المنطقة كما في أم الشرايط وبيتونيا، مما ساهم في انتشار عادات وتقاليد متنوعة، خلقت العديد من المشاكل الاجتماعية كصعوبة الاندماج والتأقلم بين السكان في هذه العمارات.

بلغت مساحة التمدد العمراني في مدينة رام الله عام 1997 حوالي 3,544 دونم، ويتضح أن الجهة المفتوحة للتمدد العمراني في مدينة رام الله هي الجهة الشمالية باتجاه قرية صردا التي التحمت بمدينة رام الله وكأنها جزء لا يتجزأ منها، حيث أصبحت مركزا للمنشآت السكنية، والمحلات

التجارية، إضافة إلى الجهة الشمالية الغربية، باتجاه قرية عين قينيا، أما بالنسبة للجهة الجنوبية الغربية باتجاه حدود بلدة بيتونيا فلم تعد هذه الجهة تتسع لمزيد من التمدد العمراني، حيث التحمت مدينة رام الله مع بيتونيا من الجانب الجنوبي الغربي، أما بالنسبة للجهة الجنوبية فلم يبقى منها سوى مساحة صغيرة للتمدد، بسبب العوامل السياسية التي منعت من التمدد بالقرب من معسكر عوفر، الذي يسيطر على ما يقارب 500 دونم من الأراضي الفلسطينية، وبسبب إقامة جدار الضم والفصل العنصري، أما فيما يتعلق بالجهة الشرقية فقد التحمت عندها مدينة رام الله بالبيرة، ولم يعد هنالك مجال للتمدد، ولقد تغيرت هذه الصورة تدريجيا حيث شهدت المنطقة نموا عمرانيا واسعا بعد عام 1997 واتجه التمدد نحو الأطراف والأراضي المفتوحة والمسموح البناء فيها، لاستيعاب الزيادة السكانية، وتلبية لاحتياجاتهم السكنية، حيث بلغت مساحة التمدد العمراني عام 2016 في مدينة رام الله وحدها ما يقارب 7,301 دونم(الخريطة4) كما وتظهر(الخريطة 5) اتجاه التمدد العمراني في مدينة رام الله، والذي انحصر في الجهة الشمالية، والشمالية الغربية كما تم ذكره سابقا.

خريطة 4 منطقة الدراسة (رام الله، والبيرة، وبيتونيا، وبيتين) 1997-2016

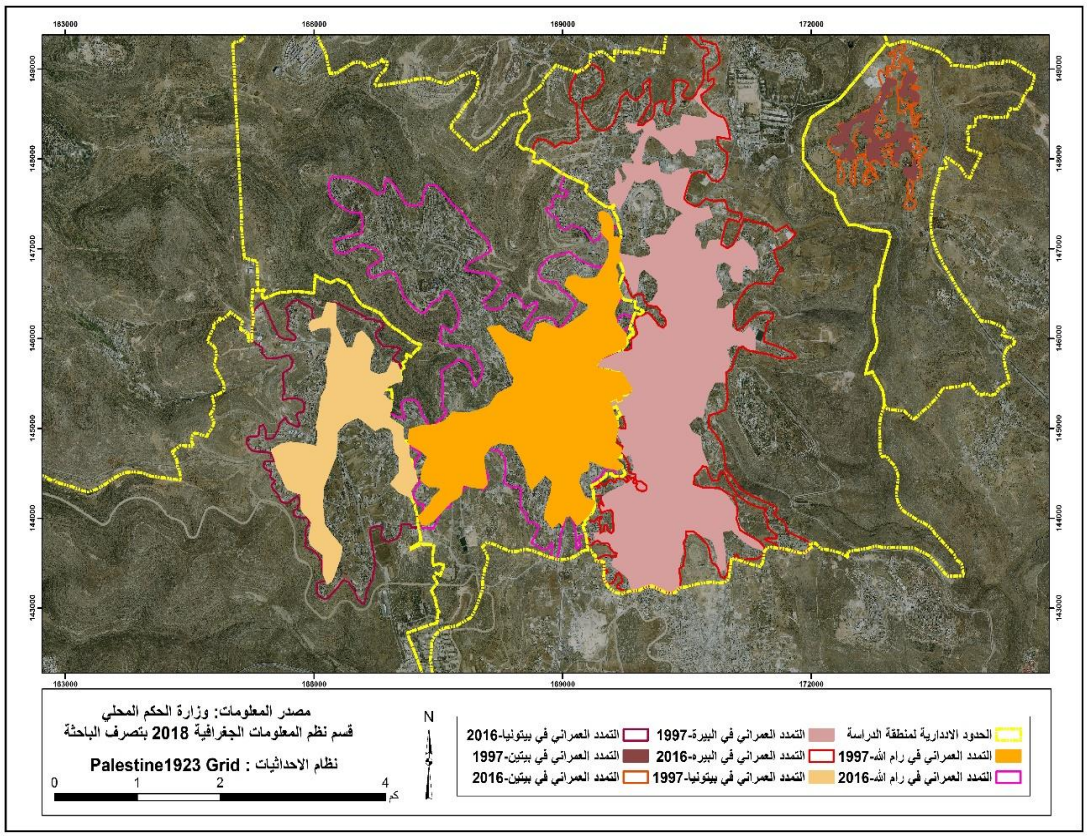

خريطة 5 اتجاه التمدد العمراني في مدينة رام الله

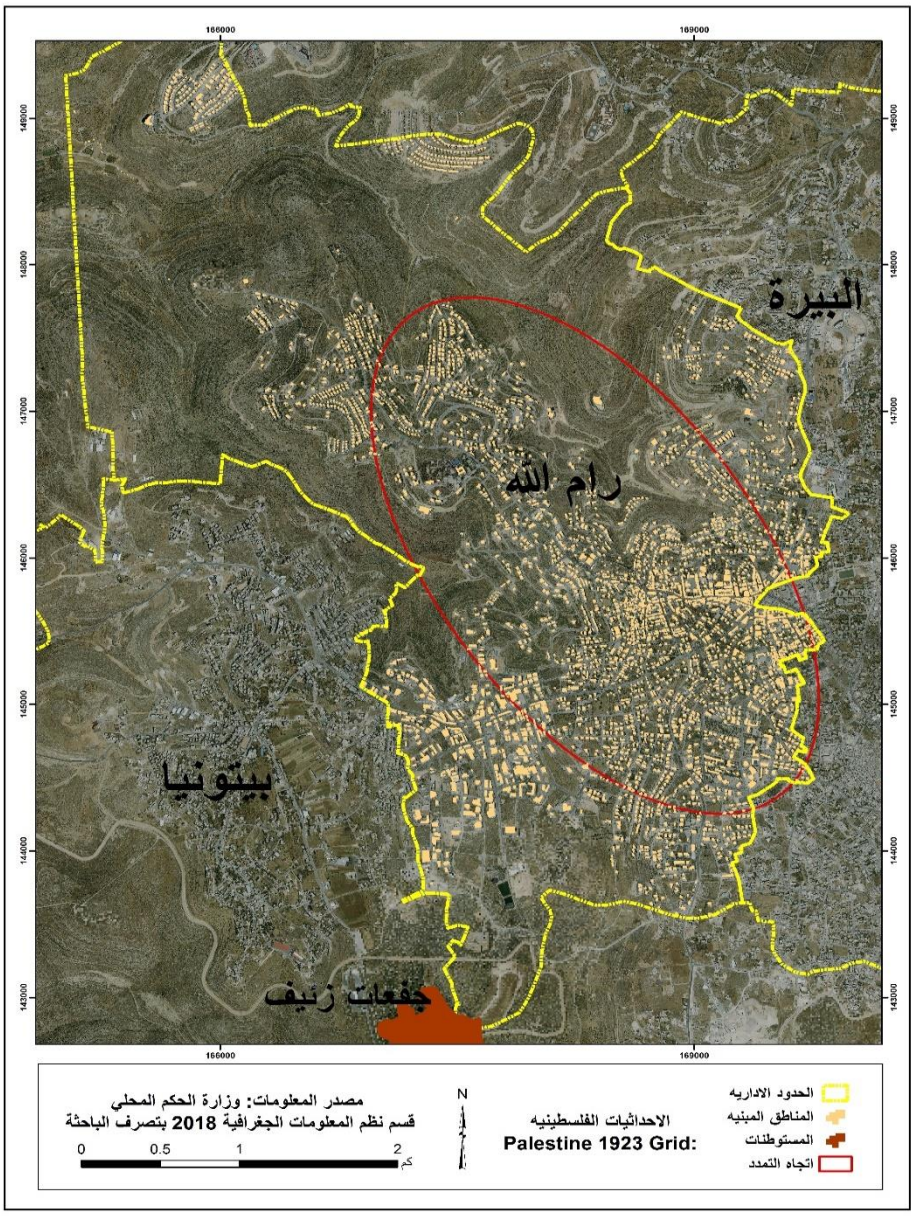

في حين بلغت مساحة التمدد العمراني لمدينة البيرة عام 1997 حوالي 4,949 دونم، ويتضح أن أقصى بعد وصل اليه النمو العمراني كان في الجهة الشمالية، أي أنها اتخذت الشكل الطولي في التمدد، مع العلم أن التوسع الطولي للمدينة يجب أن يرافقه امتداد الخدمات، وهذا يزيد من تكاليف إنشائها وتشغيلها (صلاح، 2006)، ويزيد من تكاليف تجهيز شبكة للطرق بشكل يلائم التطور الحضري مما يشكل عبئا على البلدية، ولكنها تشكل المنفذ الوحيد أمام مدينة البيرة للتوسع، حيث انحصر اتجاه التمدد العمراني في مدينة البيرة في الجهة الشمالية الغربية الخريطة (6)، حيث تعد كافة الجهات غير صالحة للتمدد العمراني، فقد منعت العوامل السياسية من التوسع باتجاه الجهة

الشمالية الشرقية بسبب وجود مستعمرة بيت ايل، إذ يمنع الاحتلال الفلسطينيين من البناء بالقرب من المستوطنات، كما وأقامت سلطات الاحتلال جدار فصل يحيط بالمستوطنة، كما وقد التحمت مدينة البيرة بمدينة رام الله من الجهة الغربية فلم يعد هنالك مجال للتوسع من هذا الجانب، وقد أغلقت الجهة الشرقية ومنع التمدد بهذا الاتجاه منذ عام 1982 بسبب إقامة مستوطنة بساجوت، للحفاظ على اتصال المستوطنات الإسرائيلية، وفصل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، لضمان سيادة السيطرة الإسرائيلية على كافة المداخل للحدود الإدارية للتجمعات الفلسطينية وخاصة التجمعات القريبة من مدينة القدس، والجهة الجنوبية كذلك تم إغلاقها وضمها إلى أراضي محافظة القدس (كتانة، 2009)، لذلك أصبحت مدينة البيرة تعاني من مشاكل في التوسع العمراني، فاضطر السكان للجوء لنمط البناء العمودي بسبب محدودية المساحة المتوفرة للبناء، مما زاد من الاكتظاظ، والكثافة السكانية العالية داخل هذه العمارات، فإذا أخذنا متوسط عدد الأفراد والذي يبلغ حوالي(4.5\ أسرة) لوجدنا أن عدد السكان الذين يسكنون عمارة واحدة يقارب 225 نسمة، مما يعني أن عشرة عمارات سكنية في رام الله أو البيرة أو بيتونيا يكون عدد سكانها أكبر من عدد السكان في كثير من القرى الفلسطينية، التي يقل فيها عدد السكان عن 2200 نسمة، كما في(بيتين، ويبرود، وبرهام، وعجول، وعين سينا) وهذه كلها من قرى محافظة رام الله والبيرة(صلاح، 2006)، ويوجد الكثير من القرى التي يقل عدد سكانها عن 2200 نسمة في المحافظات الأخرى كما في (الناقورة، النصارية، العقربانية، وعين شبلي) من قرى محافظة نابلس وغيرها، ونظرا لأن المخطط الهيكلي لمدينة البيرة لم يعد يلبي حاجات السكان العمرانية كان الحل التوسع على حساب الاراضي الزراعية والرعوية، فأصبح هنالك اختلاط في استعمالات الأراضي، وتداخل للأنشطة داخل المدينة مثل وجود مناطق صناعية وحرفية بوسط المنطقة السكنية، (الصورة 1، 2)، ووجود أنشطة صناعية بداخل المنطقة السكنية، مما يعرض المنطقة للتلوث الهوائي، الناتج عن الغازات المنبعثة من الشاحنات الكبيرة المستخدمة للنقل، والحرائق للتخلص من مخلفات الحرف المختلفة، بالإضافة إلى تلوث التربة نتيجة هذه المخلفات، عدا عن الإزعاج والضجيج الذين تسببهما المنطقة الصناعية للساكنين بالقرب منها، بالإضافة إلى وجود ورش تصليح سيارات وتغيير الزيوت وهذه المواد ملوثة، ولا يتم التخلص من مخلفاتها بطريقة آمنة نتيجة عدم وجود تدقيق ومتابعة من الجهات المعنية.

خريطة 6 اتجاه التمدد العمراني في مدينة البيرة

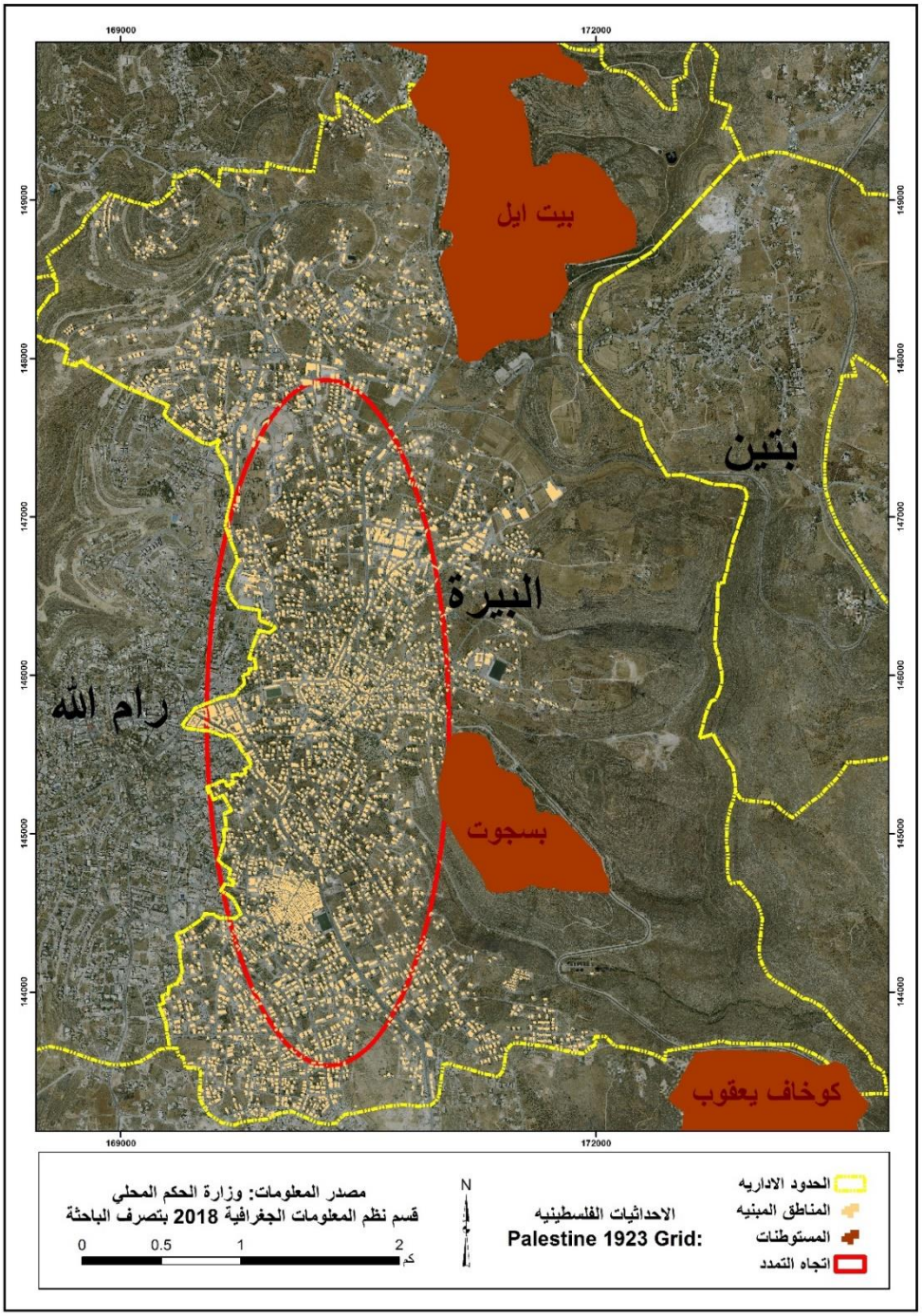

صورة 1 اختلاط الأنشطة الحضرية في مدينة البيرة

تصوير الباحثة 24-7-2018

صورة 2 تداخل الأنشطة الصناعية مع السكن في مدينة البيرة

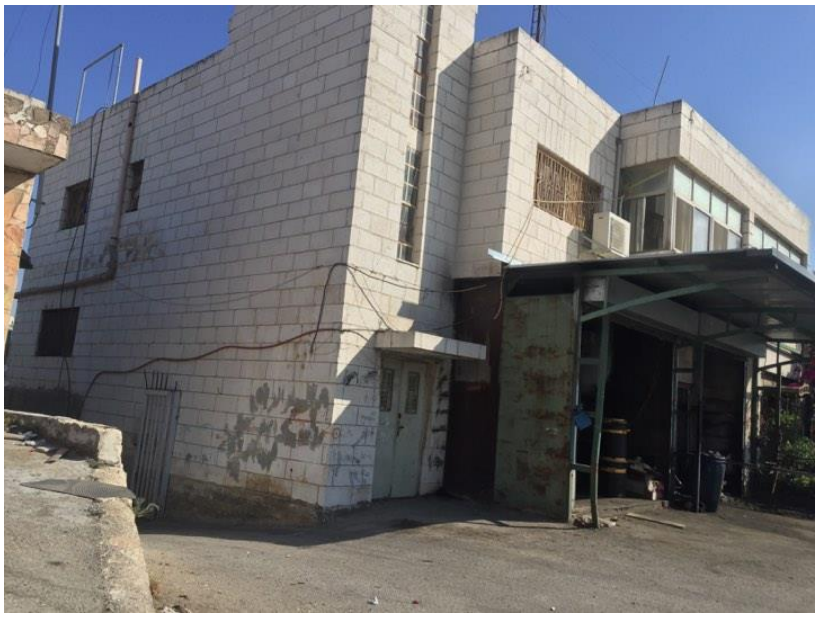

تصوير الباحثة 24-7-2018

يزداد التوسع العمراني في مدينة البيرة في الجهة الشمالية باتجاه منطقة البالوع التي كانت عبارة عن أراض زراعية خصبة في السابق، إلا أن التمدد العمراني في تلك المنطقة ساهم في تراجع الأراضي الزراعية فيها، وازدياد أعداد المنشآت والشقق السكنية والمحلات التجارية في منطقة البالوع

حتى التحمت مدينة البيرة بمخيم الجلزون، ولقد زادت مساحة التمدد العمراني من4,949 دونم عام 1997 إلى 8,435 دونم عام 2016، كما وتتركز أعلى كثافة سكانية عمرانية في المخيمات الموجودة في مدينة البيرة وخاصة في مخيم الأمعري، وقدورة والسبب الرئيسي وراء نشأتهما الاحتلال الإسرائيلي الذي هجر السكان الفلسطينيين بعد حرب عام 1948 حيث استقر جزء كبير منهم فيهما مما زاد من الكثافة السكانية في المنطقة في تلك المساحة المحدودة، ولم تخل مدينة البيرة من البناء العشوائي وخاصة في منطقة حي أم الشرايط إذ غلب التمدد العشوائي على النمو العمراني في المنطقة، حيث ساهم رخص سعر الأرض فيها مقارنة بالمناطق الأخرى من مدينتي رام الله والبيرة على تشجيع السكان على شراء الأراضي والبناء فيها وخاصة بناء الشقق كمشاريع استثمارية في المنطقة ولكن بشكل غير منظم، الأمر الذي ساهم في انتشار التلوث فيها بشكل كبير (كتانة، 2009).

لذلك نستنتج أن الاحتلال الإسرائيلي ساهم في توجيه وتحديد اتجاهات البناء في مدينتي رام الله والبيرة، كما وساهم في انتشار البناء العشوائي غير المنظم فيهما، ولم تنتج هذه العشوائيات عن السكان الريفيين المهاجرين للمنطقة كما هو الحال في كثير من الدول العربية كالمغرب والجزائر التي يسود فيها البناء العشوائي الناتج عن سيطرة الريفيين على أطراف المدن واستقرارهم فيها من خلال بناء منازل الصفيح فيها بكثرة مما يساهم في ترييفها (فروج، 2015).

كما وشهدت بلدات منطقة الدراسة أيضا تطورا عمرانيا مع مرور الزمن، حيث انعكس التطور العمراني الكبير في مدينتي رام الله والبيرة على البلدات القريبة منها، ومن ضمنها بلدة بيتونيا حيث بلغت مساحة التمدد العمراني في بلدة بيتونيا عام 1997 حوالي 1,455 دونم، ثم توسع النمو العمراني في المنطقة لتبلغ مساحة المناطق المبنية عام 2016 ما يقارب 4,055 أي ما يقارب ضعفين المساحة السابقة، وهذا توسع كبير بالنسبة لتوسع حاصل في بلدة، مما يدل على أن بيتونيا شهدت نموا حضريا نتيجة لهذا التمدد العمراني الشاسع، والخريطة (7) تبين اتجاه التمدد العمراني في بلدة بيتونيا حيث يتضح أن الجهة المفتوحة للتمدد العمراني في بلدة بيتونيا هي الجهة الشمالية باتجاه مدينة رام الله، كما ويتضح من نفس الصورة أن بلدة بيتونيا التحمت مع مدينة رام الله من الجهة الشرقية فلم يعد هنالك مجال لمزيد من التوسع في هذا الاتجاه، أما بالنسبة للجهة الجنوبية فقد منعت العوامل السياسية من التمدد باتجاهها أو بالقرب منها وخاصة بالقرب من جدار الفصل العنصري ومستوطنة جفعات زئيف، أما بالنسبة للجانب الغربي باتجاه قرية عين عريك فإنه من

الممكن التوسع في هذا الجانب باتجاه الأراضي ذات الخصائص الجيدة التي يحتاجها التوسع الحضري (أبو ريدة، 2011).

خريطة 7 اتجاه التمدد العمراني في بلدة بيتونيا

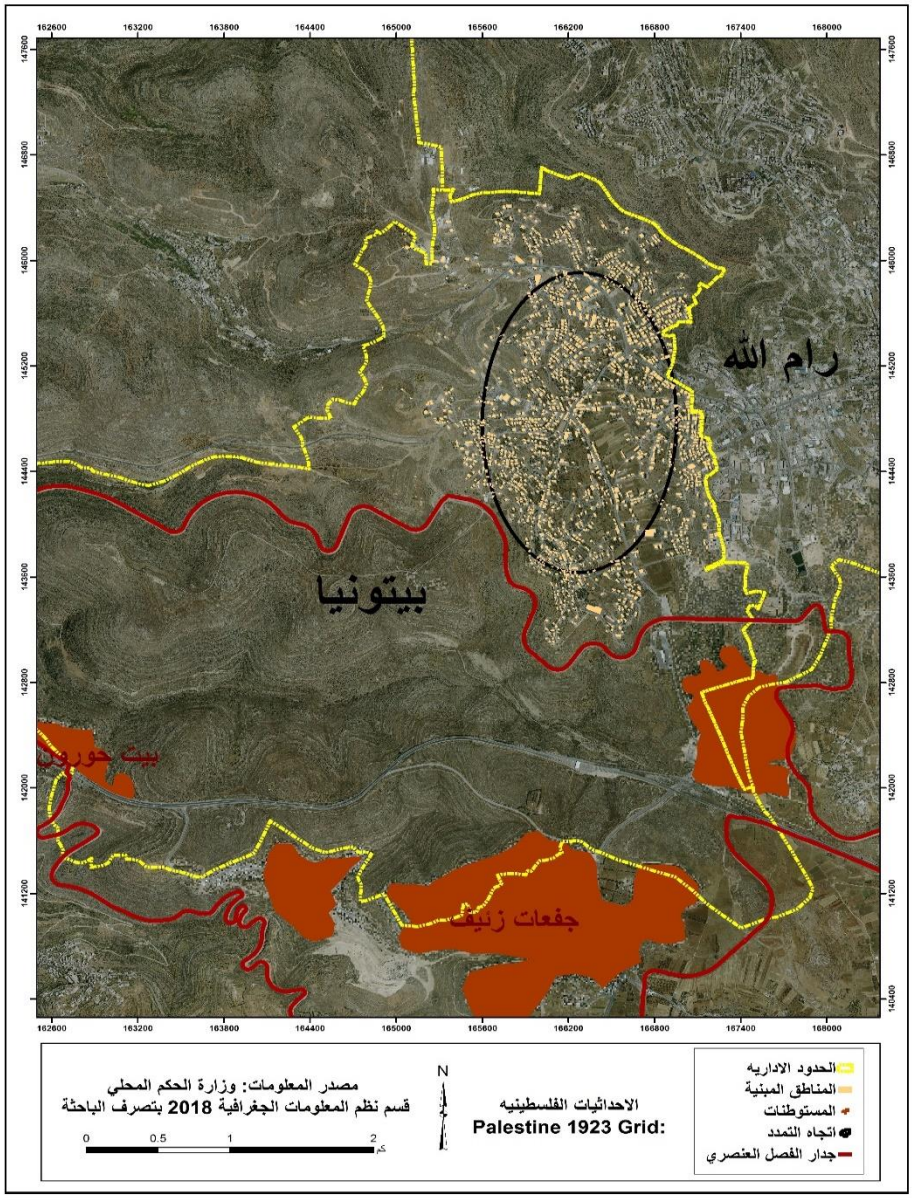

ولقد انعكس النمو العمراني الكبير الناتج عن الضخ السكاني، من مختلف المحافظات إلى مدينتي رام الله والبيرة، وغلاء أسعار الأراضي في مدينتي رام الله والبيرة مقارنة بأسعارها في بلدة بيتونيا، حيث ساهمت هذه العوامل مجتمعة، إضافة إلى عامل نقل بعض المؤسسات الحكومية إلى بيتونيا كالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والأمن الوقائي وغيرها، في جعل بيتونيا مركز جذب للسكان نظرا لقربها من مدينتي رام الله والبيرة والتي تعتبر المركز المؤسساتي الخدماتي (أبو ريدة،

2011)، وهذا ما شجع على زيادة الاستثمار في المشاريع العمرانية، وإقامة الشقق السكنية بشكل كبير، على حساب المشاريع الزراعية، التي لا تدر كثيرا من الربح على المستثمرين فيها، مقارنة بالاستثمار العمراني، وبالتالي غلب على بلدة بيتونيا نمط البناء العمودي الصورة (3).

صورة 3 الانتقال من نمط البناء القديم إلى نمط البناء العمودي والشقق السكنية في بلدة بيتونيا

تصوير الباحثة 28-8-2018

كما أن للعوامل السياسية المرتبطة بالاحتلال وسياسات التضييق التي يمارسها الدور البارز أيضا في توجيه العمران في المنطقة، وتكدسه في مناطق محددة الصورة (4) وسيادة النمط الرأسي في البناء نظرا لمحدودية المساحة المسموح فيها البناء.

صورة 4 تكدس البناء واكتظاظه في مناطق محددة في بلدة بيتونيا

تصوير الباحثة 28-8-2018

وكذلك ساهم الموقع المتوسط لبلدة بيتونيا، ووقوعها على شبكة الطرق التجارية والرئيسية التي تربط جنوب الضفة الغربية بشمالها، بزيادة كثافة العمران، في المنطقة لاستيعاب الأعداد السكانية الكبيرة الوافدة إلى المنطقة، وزاد أيضا من كثافة المشاريع الخدماتية كالمراكز التعليمية، والصحية، والتجارية، والترفيهية، مما ساهم في سيادة الطابع الحضري على البلدة، لدرجة أن الزائر لبلدة بيتونيا يعتقد أنها مدينة وهذا ما امد عليه أبو ريدة (2011) في دراسته، ولكن بيتونيا في الأساس تفتقر لكثير من الخدمات الأساسية كشبكة الصرف الصحي، وشبكة الطرق الجيدة وهذا ما اشتكى منه كثير من السكان وتم ملاحظته خلال القيام بالمسح الميداني في البلدة .

في حين بلغت مساحة التمدد العمراني في بلدة بيتين عام 1997 ما يقارب 270 دونم، ثم توسع النمو العمراني في المنطقة لتبلغ مساحة المناطق المبنية عام 2016 ما يقارب 528 دونم، وتوضح الخريطة (8) أن اتجاه التمدد العمراني في بلدة بيتين اتجه نحو الجهة الشمالية، والشمالية الغربية باتجاه مدينة البيرة، ولكن لم يبق سوى مساحة صغيرة للتمدد بهذا الجانب، وكذلك فان وجود مستوطنة بيت ايل المقامة على أراضي مدنية البيرة تمنع من اقتراب التمدد العمراني في بيتين باتجاهها، أما بالنسبة للجهتين الجنوبية والشرقية فتعتبران مفتوحتين أمام التمدد العمراني، ولكن يحرص سكان البلدة على اختيار الأراضي الملائمة للتوسع الحضري، وتجنب البناء على الأراضي الزراعية الخصبة.

خريطة 8 اتجاه التمدد العمراني في بلدة بيتين

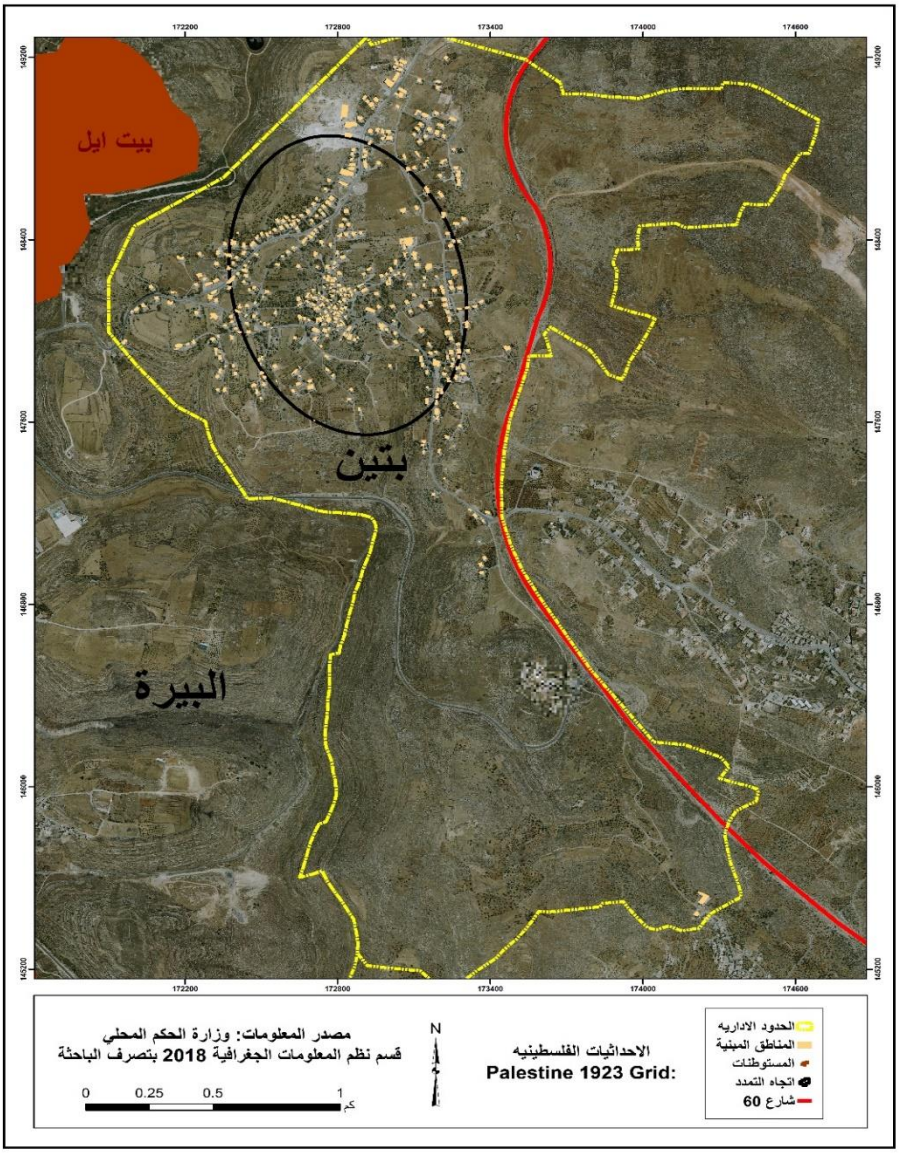

يوجد فرق في التمدد العمراني بين الريف والمدن، حيث أن التمدد في القرى يختلف عنه في المدن، فالقرى يكون فيها البناء متنافرا، أما في المدن فيكون هنالك اكتظاظ في البناء داخل حيز صغير، وذلك من أجل استغلال أكبر قدر من المساحة، كما يسود في المدن نمط البناء العمودي والشقق السكنية في غالب الأحيان نظرا لضيق المساحة المتوفرة ، وغلاء سعر الأرض كما تم ذكره، إلا أن قرب بيتين من رام الله والبيرة شجع بعض السكان على السكن في بلدة بيتين نظرا لقربهم من مركز عملهم في رام الله والبيرة، ونظرا لغلاء سعر إيجار الشقق السكنية في رام الله والبيرة مقارنة

بما هو عليه في بيتين وحتى في بيتونيا، وهذا ساهم في انتشار مشاريع الاستثمار في الشقق السكنية، الصورة(5) مما أضفى خصائص حضرية على بلدة بيتين.

صورة 5 النمو العمراني الحديث في بلدة بيتين

تصوير الباحثة 28-8-2018

4.1.1 المشاكل الناتجة عن التحضر السريع لمدينتي رام الله والبيرة:

ينتج عن التحضر السريع العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية، وتختلف هذه المشاكل في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، وذلك لأن التزايد السكاني الكبير والتحضر في الدول المتقدمة يرافقهما التطور الاقتصادي التكنولوجي، وتطور المرافق والخدمات والبنى التحتية بشكل طردي يتناسب مع أعداد السكان(عبد الرسول، 1989)، لكن في الدول النامية فان التحضر لا يرافقه بالضرورة التطور في كل هذه المتغيرات، فعلى سبيل المثال ساهم انحصار النمو العمراني في مدينتي رام الله والبيرة في الزحف العمراني نحو الأراضي الخالية على حساب الأراضي المجاورة بغض النظر عن طبيعة استخدامها، مما خلق العديد من المشاكل البيئية والاجتماعية، وزاد الضغط على المرافق والخدمات، والبنى التحتية، وخاصة المياه والكهرباء التي تعاني من شح نتيجة للعوامل السياسية أو الطبيعية، فساهمت هذه العوامل بتهديد المشهد الحضري للمدينة وسيادة بعض مظاهر الترييف على مدينتي رام الله والبيرة، كما ساهمت زيادة تركز السكان خاصة في الشقق والعمارات السكنية، في زيادة المشاكل التي تهدد المشهد الحضري في مدينتي رام الله والبيرة، ويمكن تقسيم هذه المشاكل إلى:

4.1.1.1 أولا: مشاكل اجتماعية:

إن المكانة التي احتلتها مدينتا رام الله والبيرة من حيث المركز المؤسساتي والخدماتي، كان له العديد من المحاسن التي لا يمكن إنكارها على مدى الأعوام السابقة، من حيث الازدهار الاقتصادي الناتج عن الاستثمار التجاري والصناعي في المنطقة، وما رافقه من الجذب السكاني الكبير بحثا عن فرص حياة أفضل في المنطقة، وهذا ما يهاجر إليه غالبية السكان، وفي ظل هذا التركز السكاني الكبير، والإمكانات المحدودة، وغياب التخطيط والتطبيق الفعلي للقانون نتجت العديد من المشاكل الاجتماعية نتيجة الضغط الكبير على المرافق والخدمات وفرص العمل وعلى جميع مجالات الحياة في المنطقة مما يخلق افرازات سلبية تنعكس بشكل سلبي على مدينتي رام الله والبيرة وينتج عنها ما يلي:

- لوحظ من خلال المسح الميداني أن عدم تكافؤ الفرص بين سكان مدينتي رام الله والبيرة الأصليين وبين السكان المهاجرين قد يسبب الحقد والكراهية بينهم.
- انتشار الزواج المبكر، وارتفاع حالت الطلاق حيث ارتفعت معدلات الطلاق مؤخرا في مدينتي رام الله والبيرة، فقد يكون السبب ناتج عن اختلاف العادات الذي يسبب عدم التفاهم بين الزوجين الذي يدفع بهم للطلاق، أو التسرع في اختيار شريك الحياة خاصة في ظل التنوع في الموروث الثقافي في المنطقة، حيث بلغ معدل الطلاق في محافظة رام الله والبيرة عام 2007 حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ما يقارب 1.4% ثم ارتفعت هذه النسبة لتبلغ 2.2% عام 2017، حيث قدرت عدد حالات الطلاق في محافظة رام الله والبيرة عام 2014 حوالي 683 حالة طلاق ومن المتوقع ارتفاع هذه النسبة في السنوات القادمة(الجهاز المركزي للحصاء الفلسطيني، 2017).
- الضغط السكاني الكبير على فرص العمل القليلة مما سبب انتشار البطالة في صفوف الخريجين، وخاصة على الوظائف الحكومية، فلم تعد الوظائف المتوفرة في رام الله والبيرة متاحة لسكان محافظة رام الله فقط، بل يتقدم لها السكان من المحافظات الاخرى، وهذا ما زاد من معدل البطالة في المنطقة، حيث سجلت محافظة رام الله والبيرة عام 2015 أعلى معدلات من حيث نسبة البطالة مقارنة بالمحافظات الاخرى، وذلك بنسبة تراوحت 19.7 حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الجهاز المركزي للحصاء الفلسطيني، 2017) مع العلم أن قلة فرص العمل المتاحة، بالإضافة إلى وجود العديد من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الصعبة التي تدفع الكثير من السكان للجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي كبديل

لكسب قوت العيش، وهنالك الكثير من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي التي أصبحت شائعة في مجتمع رام الله والبيرة نتيجة للعديد من الظروف الخاصة التي تحكمت بانتشارها وخاصة بعد الانتفاضة (تماري، 1991) حيث فقد الكثير من العمال أعمالهم في إسرائيل مما اضطروا للجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي كبديل وخاصة انتشار العمل كباعة متجولين في الشوارع وهذه الظاهرة أصبحت منتشرة بشكل كبير في مدينتي رام الله والبيرة وخاصة في صفوف الأطفال، وكذلك انتشار البسطات(الخضار، الملابس، الخردة، الحلويات)، مع العلم أن انتشار مثل هذه الأعمال غير الرسمية يضعف الاقتصاد الرسمي ويشوه المشهد الحضري للمدينة واتفق السيد زياد الطويل رئيس بلدية البيرة مع ذلك لذلك لجأت بلدية البيرة مؤخرا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انتشار البسطات في مركز مدينة البيرة، ونقلها للساحة الداخلية التابعة للأوقاف من أجل الحفاظ على الطابع الحضري للمدينة، وللحد من التلوث والإزعاج وأزمة المواصلات، كما وضح السيد زياد أن انتشار مثل هذه البسطات يعتبر تعدي على التجار القانونيين في المدينة الذين يدفعون مبالغ معينة كضريبة عائدة للبلدية، بينما أصحاب البسطات يقيمون بسطاتهم من غير دفع ضرائب عائدة للبلدية، وهذا يسبب العديد من المشاكل الحضارية، والاقتصادية، والاجتماعية، كونه اعتداء على الحق العام وعلى الرصيف الصورة(6)، لذللك كان البديل بناء مجمع تجاري في المنطقة التي تصل البيرة بأراضي صردا، وذلك من أجل التخفيف من حدة البطالة التي تجاوزت 28% فجاء هذا التساهل من قبل البلدية لإيجاد فرص عمل لأصحاب هذه البسطات، لتجنب انتشار الفساد والجريمة، ولتخفيف المشاكل الاجتماعية، كما ويسود في مدينتي رام الله والبيرة ظاهرة انتشار الشحاذين في كثير من الشوارع، مع العلم أن كل منهم يأخذ موقعا ثابتا خاصا به ويتخذونها كمهنة.

صورة 6 ظاهرة انتشار البسطات في مدينة رام الله

تصوير الباحثة 15-9-2018

- ارتفاع معدلات الجريمة وحالات القتل الناتجة عن المشاكل وتراكمها، حيث سجلت محافظة رام الله والبيرة ما نسبته 17.4% من المجني عليهم نتيجة لارتكابهم جرائم قتل، حيث بلغ عدد الحالات الإجرامية المبلغ عنها في محافظة رام الله والبيرة عام 2015 حوالي 4,180 حالة من اعتداء على الغير والسرقات، وارتكاب جرائم القتل والخطف والتهديد، وتعاطي المخدرات، والاتجار فيها (الجهاز المركزي للحصاء الفلسطيني 2017).
- كما ويسبب نقص المياه، وانقطاعها خلال أيام الأسبوع الكثير من المشاكل الاجتماعية بين سكان العمارات.
- الضغط الكبير على المرافق العامة، كالحدائق، والاندية الرياضية، والأنشطة الترفيهية، مما يسبب ارتفاع معدلات القلق والتوتر نتيجة عدم تفريغ الطاقات والكبت، حيث اشتكى كثير من سكان منطقة الدراسة من نقص هذه الخدمات.

4.1.1.2 ثانيا مشاكل بيئية:

من أساسيات المدينة الحضرية وجود بنية تحتية جيدة من شبكة للطرق، والمياه والصرف الصحي ومحطات تنقية ومعالجة المياه العادمة، وإدارة النفايات الصلبة والتعامل معها، وعلى الرغم من وجود مثل هذه الشبكات في مدينتي رام الله والبيرة إلا أن النمو الحضري العمراني السريع أدى إلى تشكيل ضغط كبير على هذه الشبكات، الأمر الذي سبب مشاكل بيئية عديدة في المنطقة ولعل أبرزها مشكلة المياه العادمة، والنفايات الصلبة، ومشكلة المواصلات، فعلى الرغم من وجود محطة لتنقية المياه العادمة في مدينة رام الله الا أن العديد من الدراسات (مصلح، 2006) بينت عدم

كفاءتها في عملية المعالجة، إضافة إلى عدم جودة الأنابيب المستخدمة لبناء الشبكة، كما أن أقطار هذه الأنابيب صغيرة وتسبب فيضانات في كثير من الأحيان، حيث أكد المهندس حامد عيسى على وجود ضغط على الصرف الصحي نتيجة قدم الشبكة، ومعدات الضخ، إضافة إلى ارتفاع تكلفة تصليحها وإعادة تأهيلها، بالإضافة إلى قلة الطواقم المؤهلة للقيام بعملية تصليحها، حيث أن هنالك نقص في التدريب الكافي للعاملين على إصلاح الانابيب المعطلة والمسدودة، حيث يقومون بفتحها وتسريب المياه العادمة إلى الشوارع، عدا عن تسرب المياه العادمة من بعض الفتحات في كثير من الشوارع الرئيسية الصورة (7) مما يهدد السلامة العامة، ويعرض التربة والمياه الجوفية لخطر التلوث، كما أن حوالي 40% من المناطق السكنية لا تصلها خدمة الشبكة، مما يدفعهم للتخلص من المياه العادمة عن طريق الحفر الامتصاصية، ومن ثم القيام بتفريغها ونقلها عبر مركبات خاصة إلى أماكن مخصصة لتلك العملية، ولكن بعض السكان يقومون بالتخلص منها عبر تسريبها إلى الشوارع والأودية مما يهدد بتلويث مياه العيون والينابيع المجاورة، ويهدد أيضا بتلويث المياه الجوفية، والتربة، ويسبب انتشار الروائح الكريهة والأمراض، ولا تقف المشكلة عند ذلك الحد فقط بل أن هنالك نقص بالوعي العام لدى السكان بشكل عام، وأصحاب الصناعات المختلفة بشكل خاص الذين يقومون بالتخلص من مخلفات المصانع والورش كورش تصليح السيارات وتبديل زيوتها، ومخلفات المصابغ عبر إلقائها في الصرف الصحي مما يزيد الحمل والضغط على محطة المعالجة.

تعتبر شبكة الصرف الصحي من الخدمات الأساسية المفترض تزويدها في كل مدينة لذلك يجب أن يتم توفير الدعم والمتابعة الدائمة لها، إلا أن مدينتا رام الله والبيرة تواجهان ضغطا كبيرا على شبكة الصرف الصحي في ظل التحضر الذي شهدته المنطقة من دون تخطيط مسبق له، إلا أن بلديتي رام الله والبيرة وحدهما لا تستطيعان مواجهة هذا الضغط بل يجب أن يكون هنالك تنسيق وتعاون مع البلديات الأخرى، ومع كافة الجهات المسؤولة، إضافة إلى ضرورة التعاون من قبل السكان كالالتزام بدفع الرسوم المطلوبة منهم.

صورة 7 تسرب المياه العادمة في شارع المنتزه بالقرب من بلدية رام الله

تصوير الباحثة 30-8-2018

كذلك فإن عملية التعامل مع النفايات التي يتم جمعها غير فعالة، حيث يتم دمج النفايات الصلبة مع السائلة (المياه العادمة)، والنفايات المنزلية، والطبية، حيث لا يتم فصل النفايات حسب النوع، ما يعيق من عملية معالجتها، وكذلك فإنه يتم التخلص من النفايات في الحاويات ومن ثم تقوم المركبات بجمعها ونقلها إلى مكب مدينة رام الله الواقع في المنطقة الصناعية في الجهة الجنوبية الشرقية، مع العلم أن هذا المكب عشوائي وغير صحي ومهدد بخطر الانهيار، فهو غير مؤهل للاستخدام (مصلح، 2006)، كما أن مكب مدينة البيرة واقع في منطقة ج وتسيطر عليه سلطات الاحتلال التي لا تسمح لبلدية البيرة باستخدام المكب إلا خلال ساعات محددة من النهار فقط، حيث صرح المهندس ضراغمة إياد أن مكبات النفايات من المفترض أن يتم العمل فيها طيلة 24 ساعة بدوام كامل، الا أن بوابة مكب البيرة تغلق خلال النهار، لذلك تضطر البلدية إلى تجميع النفايات في مكان قريب من البوابة، ثم ترحيلها في اليوم التالي إلى مكب زهرة الفنجان في مدينة جنين، وهذا ما يزيد من التكلفة على البلديتين، حيث صرح ضراغمة أن تكلفة النقل إلى مكب زهرة الفنجان تصل إلى ما يقارب 4 مليون شيكل سنويا، كما أن بلديتي رام الله والبيرة تعانيان من نقص في عدد الحاويات مما يؤدي إلى تكدس النفايات في الشوارع، الصورة (8) تبين تكدس مخلفات البناء على مدخل مدينة البيرة، وهذا لا يليق بمشهد مدخل مدينة الذي من المفترض به أن يعكس صورة إيجابية عن المدينة، وهذه الظاهرة منتشرة في كثير من المناطق في مدينتي رام الله والبيرة في ظل التوسع العمراني الكبير.

صورة 8 تكدس مخلفات البناء على جانب الطريق الرئيسي/ مدينة البيرة.

تصوير الباحثة 30-8-2018

إضافة إلى قيام السكان بحرق الحاويات نتيجة لتأخير عملية الجمع في بعض الأحيان مما يسرع من عملية تلفها ويزيد من تفاقم مشكلة النفايات في مدينتي رام الله والبيرة والصورة رقم (9) تبين تكدس النفايات في مدينة رام الله، ويتضح من الصورة أن هذه النفايات عبارة عن ورق مقوى غير مطوي وهذا يشغل حيز كبير في الشاحنة أو في الحاوية، مما لا يتم الاستفادة من الحيز بشكل جيد، عدا عن قيام كثير من السكان بإلقاء النفايات خارج الحاويات كما يظهر في الصورة رقم (10) مما يسبب انتشار الروائح الكريهة والحشرات، والبعوض، وانتشار الأمراض والحساسية، وتلوث الهواء، والتربة، وهذه المظاهر منتشرة بشكل كبير في الكثير من القرى سواء في محافظة رام الله والبيرة، ومن ضمنها بلدات منطقة الدراسة وخاصة بيتونيا التي تم إغلاق المكب الخاص بها نتيجة وقوعه بالقرب من معسكر للجيش الاسرائيلي، أو سواء في المحافظات الاخرى، نتيجة لضعف إمكانيات البلديات المادية والمجالس القروية والمحلية، وكذلك الحال بالنسبة لبلدتي رام الله والبيرة اللتين أصبحتا تعانيان من ضغط كبير في التخلص من النفايات مؤخرا، وخاصة النفايات الموجودة في وسط البلد التي يوجد فيها حاويات من الحجم الكبير والتي يصعب التعامل معها، حيث يتم التخلص منها خلال ساعات الليل مما يسبب تكدس النفايات خلال النهار كما يتضح من الصورة (9) والتي تم التقاطها من وسط مدينة البيرة بالقرب من المنارة، حيث يقوم غالبية أصحاب المحلات التجارية في تلك المنطقة بالتخلص من النفايات بكافة أنواعها بنفس الطريقة.

صورة 9 نفايات المحلات التجارية ملقاة على الشارع الرئيسي في مدينة البيرة

تصوير الباحثة 19-7-2018

صورة 10 ظاهرة إلقاء النفايات خارج الحاويات في مدينتا رام الله والبيرة

تصوير الباحثة 28-5-2018

كذلك تتعرض مدينتي رام الله والبيرة للعديد من الملوثات التي تسبب التلوث للهواء، والمياه، والتربة، حيث يسبب الازدحام المروري، وانبعاث الدخان والغبار من الورش والصناعات، وحرق النفايات، وانبعاث المواد الضارة من عوادم وسائل النقل كمادة الرصاص يسبب تلوث الهواء، الذي ينتج عنه العديد من المشاكل الصحية كأمراض العيون ومشاكل في التنفس.

يتضح أن مشكلة المياه العادمة والنفايات الصلبة تراكم عنها مشاكل أخرى عديدة، وأن البلدية وحدها لا تستطيع السيطرة على هذه المشاكل بل إنها تحتاج لتكافل شامل بين أعضاء البلدية

وسكان المنطقة، وأصحاب المحلات التجارية لإعادة التخطيط الحضري للمنطقة، عن طريق الدراسة العميقة لها لإيجاد الحلول الفعالة وتطبيقها.

كما تعاني مدينتي رام الله والبيرة من مشكلة حقيقية تتمثل في المواصلات والتلوث الجوي، بحيث تفوق هذه المشكلة قدرة البلدية على التعامل معها وحدها، فالمسؤولية تقع على عاتق عدة مؤسسات حكومية مما يجعل مشكلة المرور من المشاكل العصيبة التي يصعب حلها، حيث تعاني مدينتي رام الله والبيرة من ازدحام واختناق مروري كبير على مدار اليوم وخاصة في فترات الصباح عند انطلاق الطلاب والموظفين إلى أشغالهم، وكذلك خلال فترات الظهيرة عند عودتهم من العمل، إضافة إلى الحوادث الكثيرة المسجلة نتيجة للسياقة المتهورة سواء من قبل السيارات الخاصة أو من قبل أصحاب المركبات العمومية، حيث سجلت محافظة رام الله والبيرة عام 2014 حوالي 1,728 حادث مع الكثير من الأضرار المادية، وخسائر في الأرواح البشرية، وسجلت ما يقارب978 إصابة ومن بينهم أطفال، كما وسجلت و 26,987 مخالفة مرورية وهذا دليل على قلة الوعي وعدم الاكتراث بالمخاطر الناتجة عن التهور في القيادة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014) كما أكد مدير دائرة إدارة المشاريع المهندس البابا يوسف، مسؤول قسم المرور أن 99.9% من الحوادث ناتجة عن عدم الاكتراث بقوانين السير، إضافة إلى عدم وجود نظام شرطة فعال لتنظيم حركة المرور والتخفيف من المخالفات والحوادث، حيث أنهم يفتقدون إلى السلطة في تنفيذ القوانين، وعلى الرغم من حرص البلدية على دراسة النقاط السوداء في الشوارع التي يتكرر فيها وقوع الحوادث كشارع نابلس في مدينة البيرة الذي عملت البلدية على إغلاق بعض الفتحات فيه للحد من الحوادث، وشارع القدس الذي قامت بتكثيف الشرطة فيه ووضع المطبات لضبط حركة السائقين والتقليل من عدد الحوادث فيه إلا أنه لم يتم ضبط الحركة والتخفيف من عدد الحوادث في هذه المناطق.

كما أكدت بعض الدراسات التي عملت على تقييم الوضع البيئي الحضري لمدينة رام الله (مصلح، 2006) والمسؤولين ذوي العلاقة كمهندس المرور البابا يوسف، أن أعداد المركبات قد ازداد بشكل غير طبيعي وتجاوز العدد القانوني المسموح به، والشوارع بقيت بنفس العرض الذي لا يتناسب مع هذا العدد الهائل من السيارات، وحركة المشاة مع استغلال المحلات لجزء من هذه الأرصفة، وعدد المواقف المخصصة لتلك المركبات لا يسد الحاجة، وخاصة في وسط البلد نتيجة لارتفاع سعر الارض في تلك المنطقة فلا تستطيع البلدية شراء قطعة أرض باهظة الثمن لتحويلها إلى موقف للسيارات، وهذا ما زاد من الضغط والاختناقات المرورية، يضاف إلى ذلك الشوارع الضيقة التي صممت بشكل لا يتوافق مع التحول الحضري الهائل الذي شهدته مدينتا رام الله والبيرة مؤخرا، مما

زاد من الاختناقات المرورية وخاصة في وسط البلد، وعلى الرغم من الإجراءات التي تتخذها البلدية لإيقاف هذه الاختناقات كتحويل جزء من الشوارع لاتجاه واحد، كشارع مسجد عبد الناصر، وشارع المعارف، وشارع باب التربية، ودفع السيارات لعدم الدخول لمركز المدينة من خلال وضع عدادات دفع مسبق، وإعطاء الرخص لإقامة المحلات التجارية بعيدا عن وسط البلد لتخفيف الأزمة، إلا أن هذه الإجراءات تعتبر غير كافية وهنالك حاجة ماسة للتكافل بين البلديات وبين المؤسسات الحكومية التي ترجع لها مسؤولية قطاع المواصلات لدراسة مشكلة المرور بشكل عميق وإيجاد الحلول الفعالة لها والعمل على تطبيقها.

لذلك نستنتج أن مدينة رام الله بالفعل أصبحت مركزا حضاريا خدماتيا تجاريا، إذ توجد فيها العديد من السمات التي أهلتها للتطور إلى مركز حضاري مقارنة بالعديد من المدن الأكبر منها حجما، إلا أن هذا التطور كان بالإمكان أن يكون أوسع من ذلك بكثير في حال لو أنه نتج عن خطة استراتيجية شاملة، تحافظ على البنية البيئية والاجتماعية السليمة بعيدا عن كثير من المشكلات التي باتت تهدد المشهد الحضري الذي حظيت به مدينتا رام الله والبيرة مؤخرا، فالنمو الحضري السريع على الرغم من المحاسن التي يضيفها على كثير من القطاعات التكنولوجية والاقتصادية والصناعية، له العديد من المخاطر البيئية والاجتماعية في حال وقوعه بشكل عشوائي من غير تخطيط استراتيجي، وهذا الجانب التخطيطي يقع على عاتق كافة الجهات المسؤولة لحماية المدينتان من التدهور البيئي والفساد الاجتماعي، فالتخطيط الجيد يساعد في تقدير الاحتياجات السكانية من كافة الخدمات والموارد، حتى يتم تجنب المشاكل التي باتت تهدد مدينتي رام الله والبيرة نتيجة الضغط الهائل على الخدمات والموارد التي لم تعد تكفي السكان الذين يتزايد أعدادهم بشكل كبير وفي فترة قصيرة لأن التحضر يدفع إلى النمو السكاني .

5 الفصل الخامس

5.1 نتائج تحليل الاستبيان

شهدت منطقة الدراسة مؤخرا نموا سكانيا، وعمرانيا واقتصاديا الأمر الذي أدى إلى حدوث تغيرات جذرية وتحولات حضرية مرتبطة بشكل أساسي بالمتغيرات الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية الثقافية المرتبطة بطبيعة السكان، ولفهم طبيعة هذه التحولات تم تصميم استبانة لدراسة هذه المتغيرات وعلاقتها بالخصائص الحضرية للتجمعات، حيث تم توزيع 560 استبانة بما يتلاءم مع عدد السكان في كل تجمع من تجمعات منطقة الدراسة(رام الله، البيرة، بيتونيا، بيتين)، مع العلم أنه تم تصميم استبانة خاصة بمدينتي رام الله والبيرة، واستبانة أخرى لبلدتا بيتونيا وبيتين من أجل التخصص في توجيه الأسئلة حسب الأهداف المرجو تحقيقها من كل مجتمع، وذلك بطريقة عشوائية ومن ثم تم إدخال البيانات التي تم تجميعها ومعالجتها بالاعتماد على الطرق الإحصائية المختلفة بالاستعانة ببرنامج.SPSS

5.1.1 الخصائص الاقتصادية لمدن وبلدات منطقة الدراسة:

تعتبر دراسة الخصائص الاقتصادية من النقاط الهامة والعريضة في موضوع التحولات الحضرية وذلك يساعد في فهم طبيعة النمو الاقتصادي من خلال تحديد مستوى الدخل وعلاقتها بالتطور العمراني والتغيرات الأخرى المرتبطة بها من حيث تطور البنى التحتية، وكذلك من أجل تحديد طبيعة التركيب المهني وعلاقته بالخصائص الحضرية للسكان، حيث تفيد دراسة التركيب المهني للمجتمع في تحديد صفة المجتمع فهي تعتبر من المعايير الهامة المستخدمة في تحديد صفة المجتمع، فالمجتمع الذي يعمل غالبية سكانه في حرف غير الزراعة ويتخصصون في قطاع التجارة والصناعة يعتبر مجتمعا حضريا، كما أن المجتمع الذي تختفي فيه المهن الوراثية ويختار فيه الفرد وظيفته بنفسه بعيدا عن الضغوطات الخارجية يعتبر أيضا مجتمعا حضريا، لأن من سمات المجتمع الحضري التخصص في العمل (فتح الرحمن، 2012) حيث أنه كلما اتجه التجمع نحو التخصص في العمل زاد من فرص العمل فيصبح التجمع مركزا لاستقطاب السكان وهذا بدوره يزيد من التطور العمراني والازدهار الاقتصادي والخدماتي في المنطقة ولكن عندما يكون النمو الحضري مقترنا بالتخطيط الاستراتيجي الشامل.

5.1.1.1 مستوى الدخل:

تعتبر قيمة الدخل من المؤشرات الهامة التي تدل على الازدهار والتقدم الاقتصادي، فكلما كان مستوى الدخل مرتفعا زادت درجة التحضر في التجمع، نتيجة لتحسن كافة ظروف الحياة، لذلك يمكن الاعتماد على متغير مستوى الدخل للكشف عن درجة التطور الاقتصادي والعمراني في المنطقة حيث أنه كلما كان الدخل مرتفعا كلما انعكس على خصائص المسكن ونمط الحياة بشكل إيجابي، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن عملية الحصول على القيمة الحقيقية تعتمد على مدى مصداقية المفحوص في الإجابة، نظرا لخصوصية هذا البند، وتخوفه في بعض الأحيان من الملاحقات الضريبية أو المبالغة في إعطاء القيمة بغية المباهاة.

لكن تعتبر دراسة الدخل من المتغيرات الهامة التي تساعد في الكشف عن الخصائص الحضرية من خلال ربطه بالمتغيرات التي لها علاقة بالتحضر كالخصائص الاقتصادية، وخصائص المسكن والتي سيتم الوقوف عليها في هذه الدراسة.

أظهرت نتائج التحليل وجود تفاوت في مستوى الدخل لسكان مدينتي رام الله والبيرة حيث تبين أن 15.5% كان دخلهم أقل من 2,000 شيكل شهريا، وأن 58.5 تراوح دخلهم من 2,000–5,000 شيكل شهريا، وأن 19.6 كان دخلهم أكثر من 5000 شيكل شهريا، 5.6 لا يوجد لديهم دخل لأنهم لا يعملون، وربما يعود السبب إلى أنهم لم ينهوا تعليمهم بعد، ونستنتج أن غالبية سكان مدينتي رام الله والبيرة تراوح دخلهم بين 2,001–5,000 وهذا يشير إلى الوضع الجيد لهذه الاسر وأن غالبية الوظائف في الضفة الغربية يبلغ العائد منها بحدود 2,000–5,000 وخاصة الوظائف الحكومية، أو العمل في القطاع التجاري، وبالنسبة للذين يرتفع متوسط دخلهم الشهري عن 5,000 فإنهم يعملون في الغالب في القطاع التجاري.

بينما أظهرت نتائج التحليل لاستبانة التمدين لبلدتي بيتونيا وبيتين وجود تفاوت في مستوى دخل السكان، أن غالبية سكان بلدتا بيتونيا وبيتين يتراوح دخلهم بين 2,000–5,000 وذلك بنسبة بلغت قيمتها 55% وهذا يشير إلى الوضع الاقتصادي المتوسط في المنطقة، وأن ما نسبته 15.8% كان دخلهم أكثر من 5,000 وهذه إحدى العوامل الهامة التي تساهم في تمدين المنطقة لأنه كلما زاد متوسط الدخل دل على ارتفاع مستوى الازدهار الاقتصادي والتجاري والعمراني وهذه أحد أهم سمات التحضر، كما أشارت النتائج أن ما يقارب 18.1% كان دخلهم أقل من 2,000

شيكل شهريا، وأن 11.1% الجدول(4) لا يوجد لديهم دخل لأنهم لا يعملون، وربما يعود السبب إلى أنهم لم ينهوا تعليمهم بعد.

جدول 4 التوزيع النسبي لمستوى الدخل لسكان بلدتي بيتونيا وبيتين

متوسط الدخل	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 2000	31	%18.1
5000-2000	94	%55.0
5001 فأكثر	27	%15.8
لا يوجد دخل	19	%11.1
المجموع	171	%100.0

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

أشار بعض الباحثين في دراستهم مثل جبران (2003) أن المدن تشكل عامل جذب من الأقطار المختلفة إليها نتيجة وجود العديد من التسهيلات المشجعة على الهجرة كتوفر فرص العمل والتطور التقني والتكنولوجي في كافة القطاعات وخاصة في قطاع الزراعة الذي يشجع سكان الريف على الهجرة، ولكن أغلب هؤلاء المهاجرين يكون وضعهم الاقتصادي سيئا لأن الأشخاص الذين يعيشون بهدوء في موطنهم الأصلي وتتوفر لديهم فرص عمل جيدة لا يهاجرون، وأن من يهاجرون هم من يبحثون عن حياة وفرص عمل أفضل، ولكن فئة قليلة من هؤلاء المهاجرين يحصلون على كافة الكماليات والخدمات، بل إن غالبيتهم يعيشون في ظل مستوى حياة أدنى من المستوى الذي يعيش بها سكان المدن الاصليين، كسكنهم في بيوت من الصفيح، وهكذا فإن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمهاجر الريفي يساهم في ظاهرة الترييف، ولاختبار الفرضية الصفرية التي تقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 من حيث المكان الاصلي للسكان والدخل"، تبين أن قيمة Chi-Square بلغت 0.281 وهي أكثر من مستوى الدلالة 0.05% ولذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد علاقة بين متغير المكان الأصلي للفرد وبين متغير الدخل عند مستوى دلالة إحصائية 0.05% حيث تبين أن غالبية السكان من كافة المحافظات وقراها الذين استقروا في مدينتا رام الله والبيرة تراوح دخلهم من 2,001-5,000، باستثناء السكان الذين يعود أصلهم من القدس كان دخلهم في الغالب من 5000 وأكثر وربما لأنهم يعملون في القدس ويسكنون في رام الله لأن متطلبات المعيشة فيها أقل كلفة جدول (5).

جدول 5 التوزيع النسبي للعلاقة بين مكان الاقامة ومتوسط الدخل لعينة رام الله والبيرة

مكان الاقامة	متوسط الدخل الشهري العائد من مهنتك بالشيكل				المجموع
	أقل من 2000	من2001-5000	5001 فأكثر	لا يوجد دخل	
رام الله	34	141	40	18	233
الخليل	6	13	8	2	29
نابلس	5	17	8	0	30
جنين	5	21	6	0	32
طولكرم	2	6	2	0	10
طوباس	1	6	0	0	7
قلقيلية	1	4	2	0	7
أريحا	0	2	0	0	2
القدس	1	2	8	1	12
سلفيت	1	2	1	1	5
بيت لحم	1	4	0	0	5
أراضي48	3	11	2	0	16
غزة	1	1	0	0	2
المجموع	61	230	77	22	390
اختبار كاي تربيع					
قيمة كاي	0.281				
درجات الحرية	36				
مستوى المعنوية	0.000				

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

ويظهر الجدول رقم (6) التوزيع النسبي للعلاقة بين مكان الاقامة ومتوسط الدخل حسب المدن والقرى، حيث يبين أن قيمة Chi-Square بلغت 0.788 وهي أكثر من مستوى الدلالة 0.05% أي أنه لا توجد علاقة بين المكان الأصلي للفرد ومتوسط الدخل وخاصة بين السكان الذين يعود أصلهم إلى الأرياف حيث تبين من الجدول أن غالبية سكان الريف من المحافظات المختلفة تراوح دخلهم من 2,000-5,000 وهذا ينفي صحة أن السكان الذين يهاجرون من الريف إلى المدن يكون وضعهم الاقتصادي دائما سيئا، حيث تبين أن متوسط دخلهم مساو لمتوسط دخل سكان رام الله والبيرة الأصليين، لذلك لم يساهم هؤلاء المهاجرون في ترييف مدينتي رام الله والبيرة من ناحية الوضع الاقتصادي لهم لأن وضعهم الاقتصادي كان جيدا ويعكس سمات حضرية.

جدول 6التوزيع النسبي للعلاقة بين مكان الاقامة ومتوسط الدخل حسب المدن والقرى لعينة رام الله والبيرة

المكان الاصلي لك	متوسط الدخل الشهري العائد من مهنتك بالشيكل				المجموع
	أقل من2000	من2001-5000	5001 فأكثر	لا يوجد دخل	
مدينة رام الله والبيرة	21	89	23	12	145
قرى محافظة رام الله	13	50	18	6	87
مدينة الخليل	1	6	1	0	8
قرى محافظة الخليل	5	7	7	2	21
مدينة نابلس	2	8	4	0	14
قرى محافظة نابلس	4	10	4	0	18
مدينة جنين	3	8	4	0	15
قرى محافظة جنين	2	13	3	0	18
مدينة طولكرم	1	5	1	0	7
قرى محافظة طولكرم	1	1	1	0	3
مدينة طوباس	1	3	0	0	4
قرى محافظة طوباس	0	3	0	0	3
مدينة قلقيلية	2	3	2	0	7
قرى محافظة قلقيلية	0	1	0	0	1
مدينة أريحا	0	2	0	0	2
مدينة القدس	0	1	4	0	5
قرى محافظة القدس	1	1	3	1	6
مدينة سلفيت	0	1	0	1	2
قرى محافظة سلفيت	0	1	0	0	1
مدينة بيت بحم	1	3	0	0	4
قرى محافظة بيت لحم	0	1	0	0	1
اراضي48	3	12	2	0	17
غزة	0	1	0	0	1
المجموع	63	230	77	22	390
اختبار كاي تربيع					
قيمة كاي	0.788				
مستوى المعنوية	0.000				

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

5.1.1.2 التعليم

يعتبر التعليم من المؤشرات الهامة التي تدل على تقدم المستوى الاقتصادي والاجتماعي للتجمع، لأن التعليم يحتاج إلى مستوى دخل جيد، حيث تزداد فرصة تعليم الابناء كلما كان الوضع المادي للأسرة جيدا، وكلما كان مستوى الدخل أعلى تزداد فرصة الأبناء في دراسة التخصصات ذات الأقساط المرتفعة كالهندسة والطب في الغالب، وهذا يعتبر مؤشرا لقياس درجة التحضر، والعكس صحيح؛ فعندما يقل التوجه نحو التعليم في التجمع ترتفع فيه نسبة الأمية والجهل، وينعكس ذلك على الوضع التنموي والاقتصادي ويؤدي إلى تراجع المستوى الحضري للتجمع، وبالتالي فإن ارتفاع نسبة المتعلمين والمساواة بين الجنسين من حيث نسبة الإقبال على التعليم، وارتفاع نسبة إقبال الإناث على التعليم مقارنة بالسابق من المؤشرات الهامة الدالة على التحضر.

أكدت العديد من الدراسات أن نسبة المتعلمين في مدينة رام الله هي من أكبر النسب مقارن بالمدن الفلسطينية الاخرى وشرق الاردن، وأن هنالك زيادة في إقبال السكان على التعليم (كساب، 2001)، فلقد أظهرت نتائج التحليل لعينة مدينتي رام الله والبيرة أن 192 من أصل 390 أي ما يقارب 48.9% حاصلون على شهادة بكالوريوس، وأن 88 شخص أي ما يقارب 22.4 حاصلون على شهادة من كلية متوسطة، وأن 57 شخص أي ما نسبته 14.5% لم ينهوا الثانوية العامة، وأن 53 شخص أي ما نسبته 13.5% حاصلون على شهادة دراسات عليا الشكل (6).

الشكل 6 التوزيع النسبي لعينة رام الله والبيرة حسب المستوى التعليمي

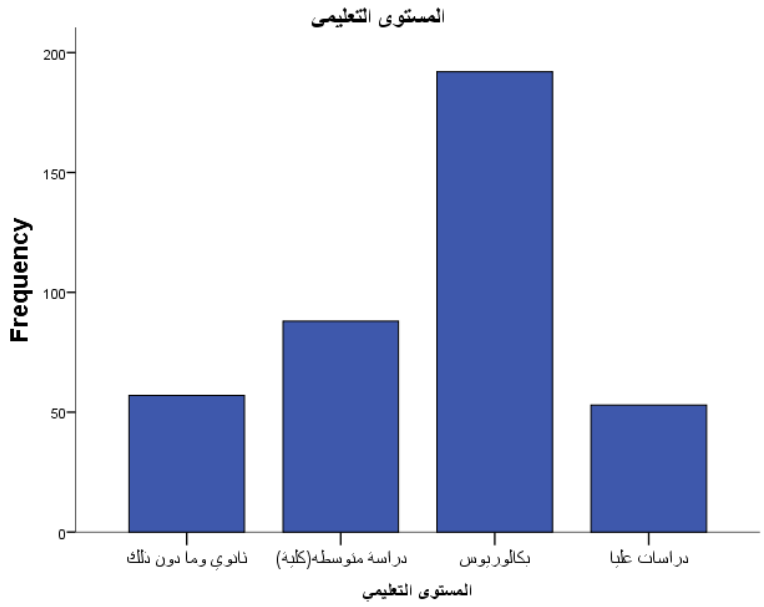

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

تشير المعطيات السابقة إلى مؤشرات جيدة تدل على التحضر لأن ارتفاع نسبة التعليم يدل على مستوى معيشة جيد ووضع اقتصادي منتعش حيث توجد علاقة بين المستوى التعليمي ومتوسط الدخل ولاختبار الفرضية الصفرية التي تقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 من حيث المستوى التعليمي والدخل"، تبين أن قيمة Chi-Square بلغت 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05% ولذلك نقبل الفرضية البديلة التي تقول بأنه توجد علاقة بين متغير المستوى التعليمي ومتغير الدخل عند مستوى دلالة إحصائية 0.05% وهذا يعني أنه كلما زاد المستوى التعليمي زاد مستوى الدخل، الجدول (7) حيث أشارت النتائج أن الذين تراوح مستوى دخلهم من 5,000 فما فوق كانوا من الحاصلين على شهادات بكالوريوس حيث بلغ عددهم 31 شخص والحاصلين على شهادة دراسة عليا وكان عددهم 30 شخص، أما الذين كان دخلهم أقل من 2,000 فكانوا من الذين يحملون شهادات من كلية متوسطة وكان عددهم 22 شخص حيث لم تؤهلهم شهادتهم العلمية للحصول على وظيفة براتب مرتفع، أما من لم ينهوا الثانوية العامة فربما كانوا يعملون في القطاع الخاص أو التجاري لذلك لم يكونوا من ضمن المرشحين للحصول على أقل راتب.

جدول 7 التوزيع النسبي لعينة مدينتي رام الله والبيرة حسب المستوى التعليمي والدخل

متوسط الدخل الشهري العائد من مهنتك بالشيكل	المستوى التعليمي				المجموع
	ثانوي وما دون ذلك	دراسة متوسطة (كلية)	بكالوريوس	دراسات عليا	
أقل من 2000	16	22	20	3	61
من 2001-5000	26	53	131	20	230
5001 فأكثر	8	8	31	30	77
لا يوجد دخل	7	5	10	0	22
المجموع	57	88	192	53	390
اختبار كاي تربيع					
قيمة كاي	0.000				
درجات الحرية	9				
مستوى المعنوية	0.000				

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

وبالنسبة لبلدتي بيتونيا وبيتين فقد أظهرت نتائج التحليل الذي يبين التوزيع النسبي لمستوى التعليم اتجاه سكان بيتونيا وبيتين نحو التعليم وأن غالبية السكان حاصلون على شهادات بمستويات مختلفة حيث بلغ مجموعهم 69% وكانت أعلى نسبة فيهم للحاصلين على مستوى البكالوريوس حيث بلغ عدد الحاصلين على مستوى بكالوريوس (76) أي ما نسبتهم 44.4%، و34 منهم حاصلون على شهادات من كلية متوسطة وبلغت نسبتهم 19.9% و8 أشخاص قد أنهوا دراسات عليا ونسبتم 4.7% من مجموع العينة، والنسبة المتبقية وعددهم 53 فرد بنسبة بلغت 31% إما أنهم لم ينهوا الثانوية العامة أو أنهم قد حصلوا على شهادة الثانوية العامة (الشكل 7)، ويشير اتجاه غالبية سكان بيتونيا وبيتين نحو التعليم على وجود مؤشرات دالة على التحضر في المنطقة حيث أثبتنا سابقا أنه كلما زاد المستوى التعليمي زاد مستوى الدخل ودل على الانتعاش الاقتصادي وتحسن ظروف الحياه بشكل عام ولاختبار الفرضية الصفرية التي تقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 من حيث المستوى التعليمي والدخل"، تبين أن قيمة Chi-Square بلغت 0.012 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05% ولذلك نقبل الفرضية البديلة التي تقول بأنه توجد علاقة بين متغير المستوى التعليمي والدخل عند مستوى دلالة إحصائية 0.05% وأنه كلما زاد المستوى التعليمي زاد مستوى الدخل حيث يشير الجدول (8) الذي يبين التوزيع النسبي لمتوسط الدخل والمستوى التعليمي لسكان بلدتي بيتونيا وبيتين أن الذين تراوح مستوى دخلهم من 5000 فما فوق كانوا من الحاصلين على شهادات بكالوريوس حيث بلغ عددهم 14 شخص والحاصلون على شهادة دراسة عليا كان عددهم 5 أشخاص، أما الذين كان دخلهم أقل من 2000 فكانوا أغلبهم من الذين يحملون شهادات من كلية متوسطة أو شهادة الثانوية العامة أو أقل وتراوح عددهم 18 شخص حيث أنه لم تؤهلهم شهادتهم العلمية للحصول على وظيفة براتب مرتفع.

الشكل 7 التوزيع النسبي لمستوى التعليم لعينة بيتونيا وبيتين

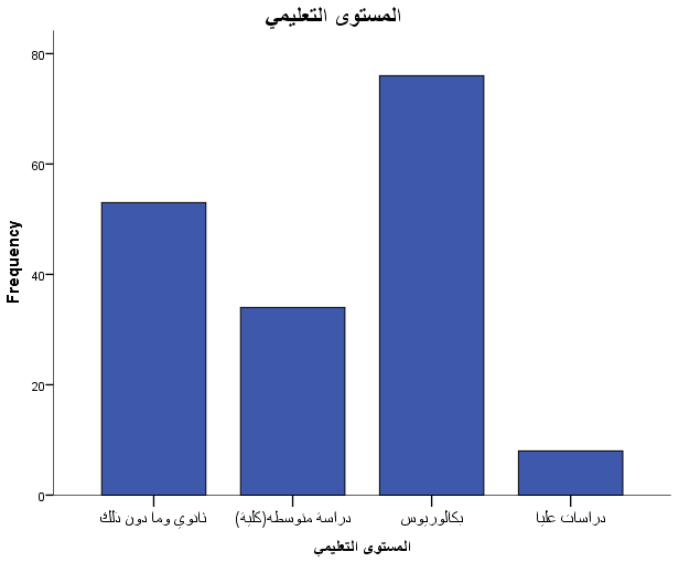

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

جدول 8 التوزيع النسبي لعينة بيتونيا وبيتين حسب المستوى التعليمي ومتوسط الدخل الشهري

متوسط الدخل الشهري العائد من مهنتك بالشيكل	المستوى التعليمي				المجموع
	ثانوي وما دون ذلك	دراسة متوسطة (كلية)	بكالوريوس	دراسات عليا	
أقل من 2000	8	10	13	0	31
من 2001-5000	32	19	41	2	94
5001 فأكثر	5	3	14	5	27
لا يوجد دخل	8	2	8	1	19
المجموع	53	34	76	8	171
اختبار كاي تربيع					
قيمة كاي	0.012				
درجات الحرية	9				
مستوى المعنوية	0.000				

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

5.1.1.3 الدعم المادي:

يعتبر الدعم المادي من المؤشرات الهامة التي تدل على تحضر المنطقة، فكلما زاد مستوى اعتماد التجمع على الدعم المالي سواء من مصادر تمويل داخلية أو خارجية زاد من تطور الوضع الاقتصادي في التجمع نتيجة ارتفاع مستوى الاستثمار في المشاريع الاقتصادية والتجارية المربحة، إضافة إلى الاستثمار في المجالات العقارية الخدماتية الصحية، والتعليمية، والثقافية، والتفنن في بناء المنازل الضخمة والفلل والعمارات مما يضفي خصائص المظهر الحضري على التجمع، وهذه الظاهرة باتت واضحة في بلدات منطقة الدراسة وخاصة في بيتين حيث أظهرت نتائج التحليل كما يتضح من الشكل (8) أن 62.6% من السكان أجمعوا على وجود عائدات مالية من سكان بيتونيا وبيتين المهاجرين إلى الدول الغربية، وكذلك أكد كل من رئيس بلدية بيتونيا السيد دولة ورئيس مجلس قروي بيتين السيد مصطفى أن وجود رأس مال عائد من المهاجرين إلى الدول الغربية ساهم بشكل كبير في تحريك كافة القطاعات الاقتصادية والتجارية في المنطقة وازدهارها؛ حيث يتم صرف مئات الآلاف من الدولارات وخاصة على قطاع البناء حيث يستثمر جزء كبير من هؤلاء المهاجرين أموالهم في بناء البيوت والفلل الضخمة وبتكاليف عالية، الصورة (11) و (12) والمدارس، والجمعيات، والمساجد، إضافة إلى دعم المشاريع التنموية، ودعم المحتاجين حيث يتم تخصيص ما يعرف بصندوق الطالب المحتاج ويتم صرف مبلغ مالي في بداية كل فصل دراسي لتلبية كافة احتياجاته، حيث كان لوجود هذا المصدر الخارجي للدعم والتمويل دور في تنمية المنطقة وازدهارها الأمر الذي أدى إلى سيادة العديد من سمات التمدين على المنطقة، والصورة (13) تبين مبنى المجلس القروي في بيتين والذي تراوحت تكاليف إنشائه حوالي مليون و200 ألف دولار، ساهمت الحكومة بدفع 450ألف، و800 ألف دولار تبرعات من أهالي البلدة وخاصة المهاجرين إلى دول الخارج، حيث يضم المبنى سبع منشآت تتمثل في المجلس القروي، وجمعية العطاء للسيدات، وروضة نموذجية، وعيادة طبية، وناد شبابي البلد، ومسبح، وقاعة عامة للمناسبات، كما وتنتشر المحلات التجارية في الطابق السفلي المطل على الشارع.

الشكل 8 التوزيع النسبي لإجابات عينة بيتونيا وبيتين حول اعتماد المنطقة على العائدات المالية من المهاجرين للدول الغربية

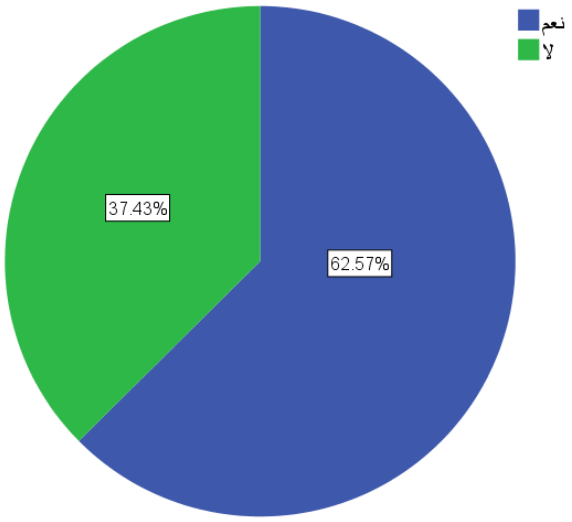

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

صورة 11 شكل البناء الجديد في بلدة بيتين بسبب التحويلات المالية من الخارج

تصوير الباحثة 5-8-2018

صورة 12 شكل البناء الجديد في بلدة بيتين بسبب التحويلات المالية من الخارج

تصوير الباحثة 5-8-2018

صورة 13 مبنى المجلس القروي في بلدة بيتين

تصوير الباحثة 28-8-2018

5.1.2 العوامل المساهمة في تمدين بيتونيا وبيتين من وجهة نظر السكان.

أشار العديد من الباحثين والدراسات ومن ضمنهم(صلاح، 2006) إلى وجود العديد من العوامل التي تساهم في عملية التمدين ولعل أبرزها العامل الاقتصادي حيث له دور هام في التمدين من حيث مدى توفر البنى التحتية الجيدة، وتركز الخدمات التعليمية والصحية وغيرها، وتعدد فرص العمل والوظائف، وتنوع المشاريع والاستثمارات، والأنشطة الاقتصادية، وتركز المؤسسات المالية والحكومية، وتوفر كافة الوسائل الترفيهية، والكفاءات العلمية والخبرات، وهذا ما بات واضحا في بلدات منطقة الدراسة حيث أصبحت البلديات تركز على إقامة العديد من المشاريع التنموية الاستثمارية لتحسين المنطقة، كما وكان لقرب بيتونيا وبيتين من مراكز الخدمات والمؤسسات المالية والحكومية دور هام في تمدين المنطقة، وتبين من إجابات أفراد عينة بيتونيا وبيتين حول إذا ما كان لعامل القرب من مدينتي رام الله والبيرة دور في زيادة تمدين بيتونيا وبيتين وتبين أن غالبية أفراد العينة والذين بلغت نسبتهم 81.2% يرون أن لقرب بيتونيا وبيتين من مدينتي رام الله والبيرة دورا هاما في زيادة تأثرها بالعديد من الخصائص الحضرية فيهما، الشكل(9) وهؤلاء يرون أن بيتونيا وبيتين أقرب إلى المناطق الحضرية منها إلى الريف.

الشكل9 التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة بيتونيا وبيتين حول إذا كان لعامل القرب من مدينتي رام الله والبيرة دورا في زيادة تمدين بيتونيا وبيتين

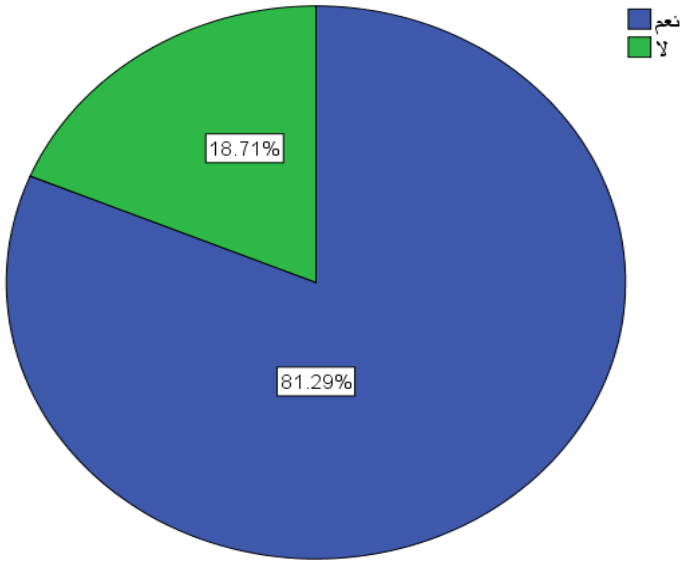

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

وعند فحص رأي العينة حول الأسباب التي تزيد من عملية تمدين بيتونيا وبيتين تبين أن غالبية الافراد الذين يرون أن لقرب بيتونيا وبيتين من رام الله والبيرة دور في زيادة تأثرهما بعملية التمدين والذين وصلت نسبتهم 81.2% تبين أن الغالبية ووصلت نسبتهم 52.1% من أصل 81.2% يرون أن لقرب بيتونيا وبيتين من مراكز الخدمات في رام الله والبيرة دورا في زيادة تأثرها بالتمدين حيث ساهم عامل القرب من رام الله والبيرة ورخص سعر الأراضي والشقق السكنية في بيتونيا وبيتين مقارنة بمدينتي رام الله والبيرة، إضافة إلى عامل نقل بعض المؤسسات الحكومية إلى بيتونيا كالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والأمن الوقائي وغيرها، في جعل بيتونيا وبيتنين مركز جذب للسكان وعمل على زيادة الاستثمار في المشاريع العمرانية فيهما، وإقامة الشقق السكنية بشكل كبير مما أضفى سمات حضرية على المنطقة، ويرى 24.6% من أصل 81.2% أن المشاريع الاستثمارية والتنموية ساهمت في إضفاء طابع حضري على المنطقة، بينما أكد 18.3% أن لتوفر الخدمات في بيتونيا وبيتين دورا في زيادة تمدينهما، و4.9% فقط يرون أن البنى التحتية في

المنطقة لعبت دورا في تمدين بيتونيا وبيتين الشكل (10) وهذه النسبة بلغت أدنى نسبة مما يشير إلى وجود ضعف في البنى التحتية في بيتونيا وبيتين أنهما بحاجة إلى تنمية كباقي القطاعات.

الشكل 10 التوزيع النسبي لرأي العينة الجزئية التي أجابت بنعم حول العوامل التي زادت من تمدين بيتونيا وبيتين

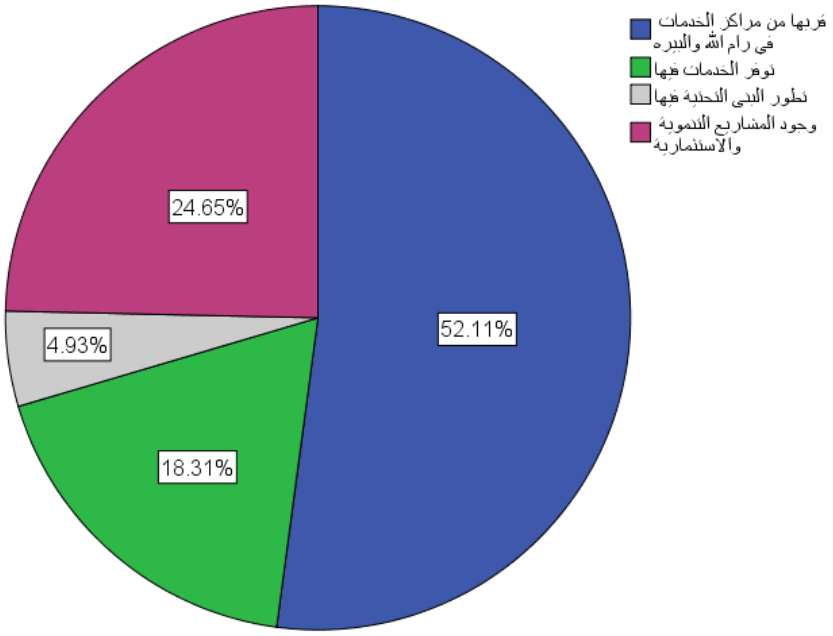

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

ولمعرفة رأي الذين أجابوا بأن لا علاقة بالقرب من رام الله والبيرة بزيادة تمدين بيتونيا وبيتين حيث بلغت نسبتهم 18.7% تبين أن غالبية هذه العينة الجزئية أي ما نسبته 6.4% من أصل 18.7% يرون أن السبب الرئيسي وراء إعاقة عملية التمدين هو ضعف البنى التحتية في بيتونيا وبيتين وخاصة شبكة الصرف الصحي حيث تفتقر بيتونيا وبيتين لهما، إلا أن رئيس بلدية بيتونيا السيد دولة، ورئيس مجلس قروي بيتين السيد مصطفى، إضافة للعديد من المختصين في بلدية البيرة صرحوا أن التقصير في هذا الجانب ناتج عن إعاقة سلطات الاحتلال لهم، وعدم سماحهم للبلديات بالبت بالمشاريع الداعمة لإقامة شبكة جيدة للصرف الصحي، إضافة لمنعهم من تنفيذ مشروع مكب النفايات لمحافظة رام الله الذي من المفترض أن يقام على أراضي قرية رمون شمال شرق المحافظة، كما وتبين من خلال المسح الميداني أن المنطقة تفتقر لشبكة طرق جيدة معبدة ونظيفة حيث يوجد العديد من الشوارع غير المعبدة والضيقة والصورة (14) تبين وجود شوارع رئيسية غير

معبدة في بلدة بيتونيا، إلا أن البلدية تحاول قدر المستطاع توفير الدعم اللازم لإصلاح الشوارع، فمثلا تم تخصيص مشروع لإعادة تعبيد الشارع الرئيسي الواصل بين(عين يبرود–بيتين، بيتين–دير دبوان) في بلدة بيتين.

صورة 14 شارع غير معبد في بلدة بيتونيا

تصوير الباحثة 16–8–2018

كما ويلي ضعف البنى التحتية من وجهة نظر السكان المبحوثين نقص الخدمات حيث أجمع 4.1% من أصل 18.7% أن لنقص الخدمات في المنطقة دورا في إعاقة عملية التمدين، كما أجمع 3.5% من أصل 18.7% أن لوجود الحواجز العسكرية دورا في إعاقة عملية التمدين وأبرز مثال على ذلك حاجزDCO المقام على مدخل بلدة بيتين، إذ يسبب إغلاقه العديد من المشاكل على البلدة والسكان كتأخيرهم عن أشغالهم وزيادة العبء والضغط والمصروف عليهم، إضافة إلى الحد من تنمية المنطقة وفصلها عن المناطق المجاورة وهذا يسبب إعاقة التنمية الاستثمارية التجارية والاقتصادية فيها، على الرغم من أنها تعتبر البوابة للمنطقة الشرقية والأردن، وأخيرا عبر 2.9% من أصل 18.7% أن لضعف المشاريع التنموية والاستثمارية دورا في تراجع عملية تمدين المنطقة وتنميتها الشكل (11).

الشكل 11 التوزيع النسبي لرأي العينة الجزئية التي أجابت بلا حول السبب الرئيسي وراء إعاقة عملية التمدين في بيتونيا وبيتين.

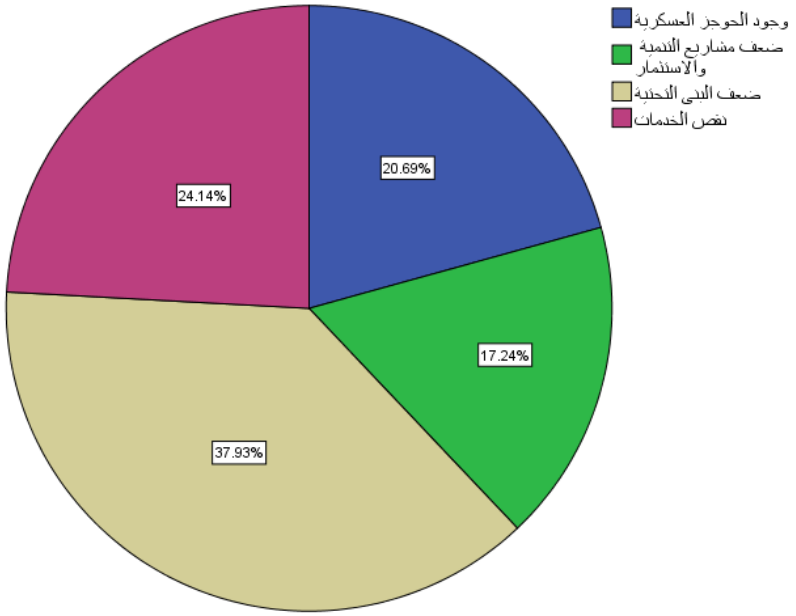

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

على الرغم من وجود ضغط سكاني كبير على بيتين وبيتونيا بشكل خاص إلا أن رئيس المجلس القروي لبيتين، ورئيس بلدية بيتونيا أكدا أن الوضع مسيطر عليه من حيث البنى التحتية بشكل يتلاءم مع هذا الضغط السكاني، والخدمات وضعها مقبول ويتم توفيرها لكل السكان على الرغم من التزايد الهائل في عددهم، والإمكانيات القليلة، وأنه في حال تطبيق المواطنة الصحيحة حيث كل مواطن يلتزم بالواجبات الملقاة على عاتقه بقدر ما يحافظ على حقوقه يصبح المجتمع أرقى والحياة أسهل.

5.1.2.1 المشاريع الاستثمارية:

تعتبر المشاريع الاستثمارية التنموية من العوامل الهامة التي تساهم في تحضر المنطقة؛ فهي من المؤشرات الدالة على وجود وضع اقتصادي جيد ومزدهر لذلك تزداد الاعمال التنموية والاستثمارية في كافة القطاعات البنيوية والخدماتية، حيث باتت المشاريع التنموية تزداد في المناطق الريفية نظرا لتحسن الوضع الاقتصادي والثقافي الذي يتبنى فكرة إقامة المشاريع لتنمية الأرياف وأظهرت نتائج التحليل أن بلدتي بيتونيا وبيتين تعتمدان على المشاريع التنموية من أجل تنمية المنطقة وازدهارها إلى ما هو أفضل ويظهر الشكل (12) الذي يبين التوزيع النسبي لبرامج التنمية التي تساهم في تمدين بيتونيا وبيتين أن الغالبية والذين بلغت نسبتهم 37.4% أن لبرامج دعم المشاريع

التخطيطية والاستثمارية والتنموية الأثر الأكبر في تمدين بيتونيا وبيتين، حيث تركز بلدية بيتونيا ومجلس قروي بيتين على مثل هذه المشاريع الاستثمارية التنموية لتمدين المنطقة وتنميتها وأكد رئيس المجلس القروي لبيتين السيد مصطفى على أن بلدة بيتين تعتبر البوابة للمنطقة الشرقية والأغوار وهذا ما زاد من مركزية البلد وأهميتها وشجع على زيادة الاستثمار في العديد من المشاريع الاستثمارية حيث يوجد فيها الكثير من المحلات التجارية والمخازن التموينية ويعطي المجلس العديد من الرخص لتشجيع الاستثمار في المنطقة، ويسود في بيتين ظاهرة انتشار إنشاء المحلات التجارية والمخازن في مداخل العمارات الصورة (15) ، كما ساهم وجود جالية من بيتين في الدول الأمريكية والاوروبية من زيادة الاستثمار والمشاريع كونهم يعودون برأس مال قوي لبلدهم، وكذلك الحال بالنسبة لبيتونيا حيث تركز البلدية على إقامة العديد من المشاريع الاستثمارية التي تدفع البلد نحو كل ما هو أفضل ومن أبرز هذه المشاريع كما تفضل رئيس بلدية بيتونيا السيد دولة مشروع دونم متري والذي هو عبارة عن مقر لدائرة السير وفحص المركبات، إضافة إلى مشروع القاعات العامة، والطاقة المتجددة، بالإضافة إلى وجود العديد من المحلات التجارية ومحلات قطع وغيار السيارات وبيع الخشب ومعارض الأثاث والسجاد والمفروشات والمطاعم والمقاهي والمخازن وهذه من أبرز الخصائص التي أضفت سمات التمدين على المنطقة.

صورة 15 انتشار المحلات التجارية في بلدة بيتين

تصوير الباحثة 12-9-2018

ويرى 30.9% أن لبرامج تمكين الشباب وتوفير الخدمات الاجتماعية دورا كبيرا في تمدين بيتونيا وبيتين حيث أن خلق البيئة الصالحة وتوفير احتياجاتهم يضمن صلاح المجتمع وازدهاره فصلاحهم من صلاح المجتمع، ويوجد في كل من بيتونيا وبيتين نادي للشباب للتركيز على دعم الشباب وتمكينهم واستغلال طاقاتهم وقدراتهم، من خلال إعطاء العديد من الدورات التخصصية في العديد من المجالات كدورات الاسعاف الأولي، والدفاع المدني مما يضمن الأمن والسلامة لسكان المنطقة وهذه من أهم العوامل التي تعمل على تمدين البلدتين وأكد كل من رئيس بلدية بيتونيا السيد دولة ومجلس قروي بيتين السيد مصطفى على ذلك .

ويرى 12.2% أن برامج تعزيز الأنشطة التطوعية والتوعية هي التي تساهم في عملية التمدين لأن عاملين تثقيف الناس وتوعيتهم يساهمان بشكل كبير في تطوير المنطقة إلى الأفضل، وتركز بلدتا بيتونيا وبيتن على إعداد البرامج التطوعية كالقيام بالعديد من الحملات التطوعية الموسمية والتي يتم فيها القيام بدهان الارصفة، وتنظيف المقابر والشوارع، وتقديم المساعدات للمحتاجين من ملابس ومؤن وهذا بدوره يكفل توفير متطلبات المعيشية لهؤلاء المحتاجين مما يساعد على تمدين المنطقة وتنميتها لأن إحدى أبرز خصائص التحضر هو انتشار بيئة نظيفة وآمنة يتوفر فيها كافة متطلبات الحياة الكريمة للسكان .

ويرى 9.3% أن لبرامج تعزيز وتمكين دور المرأة دورا هاما في عملية التمدين لأن مشاركتها في الحياة المجتمعية تساهم في بناء وتطوير المجتمع وهي أساس صلاح الأجيال القادمة التي يقع على عاتقها مسئولية تطوير المجتمع وصلاحه، حيث تشغل المرأة في بيتونيا وبيتين دورا هاما لذلك تركز كل من بلدية بيتونيا ومجلس قروي بيتين على دعم وتمويل جمعية العطاء للسيدات التي بدورها تقوم بإنتاج العديد من المنتجات اليدوية التطريزية التي تحافظ على التراث الفلسطيني، والتحف والهدايا التي تدر أرباحا تساهم في تنمية الجمعية والبلد، إضافة إلى إنتاج المنتجات الغذائية الصحية التي تقدم لطلاب المدارس وبأسعار زهيدة.

الشكل 12 التوزيع النسبي لبرامج التنمية التي تساهم في تمدين بيتونيا وبيتين

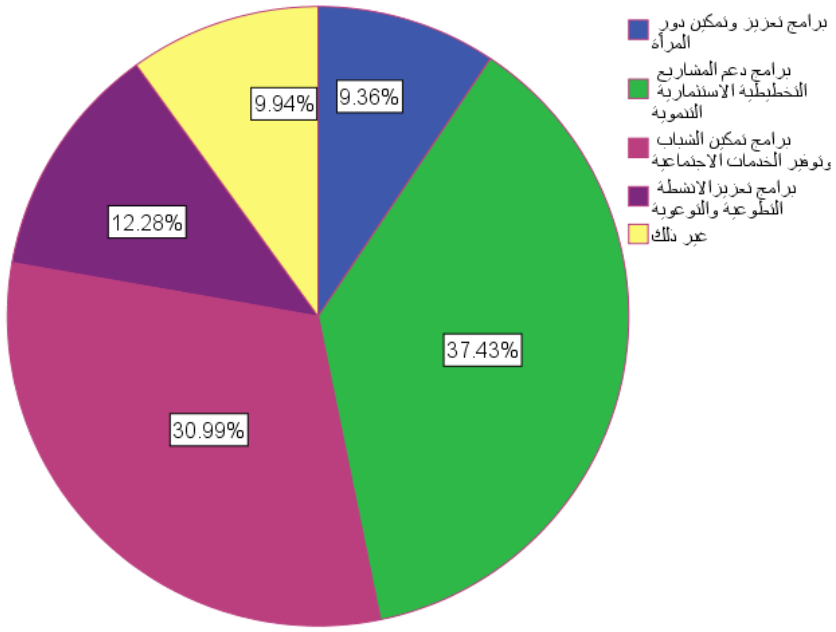

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

5.1.2.2 التركيب الوظيفي:

من أبرز الخصائص الحضرية التي اعتمد عليها دكنسون للتفريق بين الريف والحضر هي طبيعة النشاط الاقتصادي السائد الذي يمارسه سكان التجمع، حيث يمارس سكان المراكز الحضرية الوظائف التجارية والصناعية والخدماتية، أما سكان الريف فيعملون في الغالب في الزراعة، كذلك ركز ماكس فيبر على أن تعدد الوظائف من سمات المجتمع الحضري، وبالنسبة لمنطقة الدراسة فقد أظهرت نتائج التحليل أن غالبية عينة سكان مدينتا رام الله والبيرة تعمل في القطاع الوظيفي الشكل(13) بنسبة وصلت إلى 48.5% وأن 24.2% من السكان يعملون في القطاع التجاري، 18.6% يعملون في القطاع الصناعي، ولا يعمل أحد من سكان العينة في القطاع الزراعي، على الرغم من أن جزءا من سكان العينة يعود أصلهم إلى الريف، وهذه إحدى خصائص التحضر حيث يتجه غالبية سكان مدينتا رام الله والبيرة للعمل في الأنشطة الاقتصادية الحضرية، لكن لا تخلو مدينتا رام الله والبيرة من وجود السكان الريفيين في بعض الأطراف من المدينة الذين لا يزالون يمارسون طقوسا ريفية كتربية الحيوانات وممارسة الزراعة الخفيفة كما في منطقة الإرسال بالقرب من مبنى المقاطعة مقر الحكومة للعاصمة المؤقتة، حيث استقر البدو بالقرب من تلك المنطقة واحتفظوا بنمط حياتهم ومارسوها في مدينة رام الله التي يختلف نمط الحياة فيها باعتبارها منطقة

حضرية عن نمط الحياة البدوية التي يمارسها هؤلاء البدو المستقرون في تلك المنطقة الصورة (16).

الشكل 13 التوزيع النسبي لعينة رام الله والبيرة حسب التركيب الوظيفي

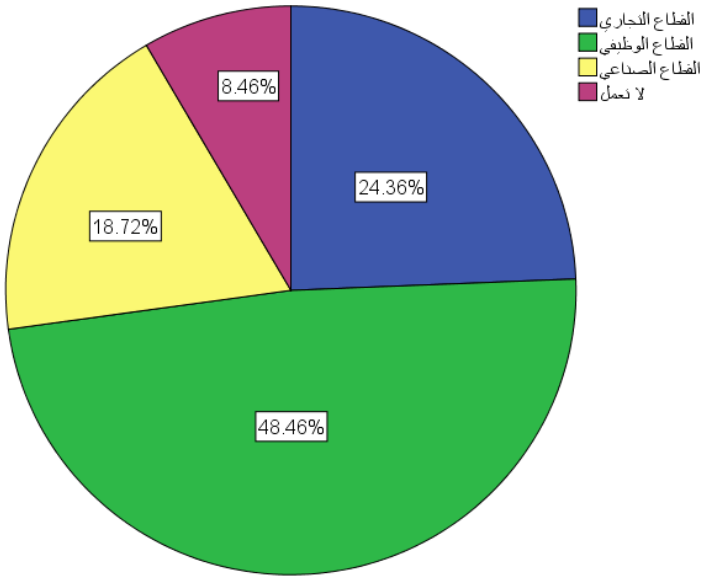

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

صورة 16 ممارسة بعض الأنشطة الريفية في مدينة رام الله كتربية الحيوانات

تصوير الباحثة 30-10-2016

بينما أظهرت نتائج التحليل لعينة بلدتي بيتونيا وبيتين أن غالبية السكان يعملون في القطاع الوظيفي الشكل (14) وذلك بنسبة وصلت إلى 43.3% وهذه النسبة قريبة من عينة سكان مدينتي رام الله والبيرة التي بلغت 48.5% بينما يعمل 28.1% في القطاع التجاري وهذه النسبة أكثر من تلك التي في عينة سكان مدينتي رام الله والبيرة حيث بلغ نسبة من يعملون في القطاع التجاري في رام الله والبيرة 24.3%، بينما يعمل 12.9% في القطاع الصناعي، و1.2% فقط في القطاع الزراعي مع العلم أن الانتاج الزراعي في فلسطين كان يساهم بنسبة وصلت إلى 70% من الإنتاج الكلي أما الآن فالقطاع الزراعي يساهم بنسبة لا تتجاوز 8% من مجموع الإنتاج الكلي في فلسطين، فهذا يعني أن القرى لم تعد مقرونة بالإنتاج الزراعي، فالزراعة في فلسطين إما أن تكون زراعة بعلية تعتمد على مياه الأمطار التي قلت نسبتها مؤخرا نتيجة التغيرات المناخية، أو أنها قد تكون زراعة مروية تعتمد على مياه الري التي يسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي سيطرة تامة، إضافة إلى سيطرتهم على السماد والحيوانات كالأبقار والنحل، كما أكدت المهندسة عهود عناية في قسم التخطيط العمراني في وزارة الحكم المحلي وهذا أثر على القطاع الزراعي ودفع بشكل غير مباشر إلى ما يعرف بالحضرية الريفية نتيجة التحول من قطاع الزراعة المعرض للعديد من التحديات إلى القطاعات الاخرى، وتشير هذه النتائج إلى مؤشرات حضرية نتيجة زيادة الإقبال على القطاع الوظيفي والتجاري بشكل كبير في المنطقة.

الشكل 14 التوزيع النسبي لعينة بيتونيا وبيتين حسب التركيب الوظيفي

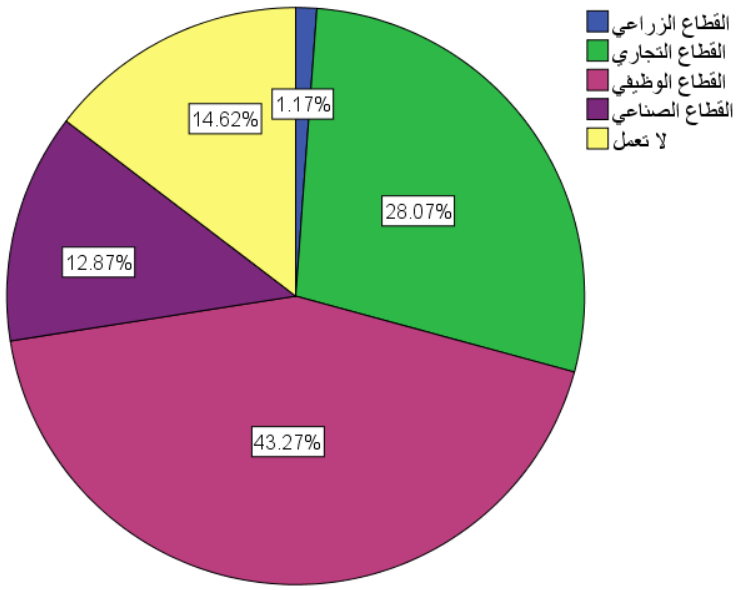

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

5.1.2.3 أوقات الفراغ:

تمتاز المراكز الحضرية بتوفر الخدمات والمرافق الجيدة، فكلما ارتفعت نسبة السكان الذين يقضون أوقات فراغهم في مثل هذه المرافق كالحدائق والأندية الثقافية والترفيهية والرياضية دل على زيادة نسبة التحضر نتيجة لاكتسابهم السلوكيات والخبرات الجيدة التي تحافظ على التجمع، أما كلما ارتفعت نسبة قضاء السكان وخاصة الأطفال أوقات فراغهم في الشوارع زاد من احتمالية اكتسابهم السلوكيات الجيدة ومن انحرافهم، وهذه من المظاهر التي تؤدي إلى تراجع المشهد الحضري ومن مظاهر الترييف حيث يقضي معظم الأطفال في الريف أوقات فراغهم في الشوارع، لذلك تم دراسة كيفية قضاء الأطفال لوقت فراغهم الشكل (15) أن غالبية الاطفال في مدينتي رام الله والبيرة يقضون أوقات فراغهم في حديقة المنزل أو في المنزل وذلك بنسبة وصلت إلى 32.6% و 26.9% على التوالي، ونستنتج من ذلك أن نسبة جيدة من العينة يبقون أطفالهم في المنزل وهذا يشير إلى عدم اختلاطهم مع أطفال الجيران سواء في اللعب في الملاعب أو بالقرب من المنزل حيث أشارت النتائج ان 0.8% فقط يقضون أوقات فراغهم في الملعب، و7.7% يقضون وقت فراغهم في الحدائق العامة وربما دل ذلك على عدم توفر حدائق كافية قريبة من مكان إقامتهم، وأن نسبة الأطفال الذين يقضون أوقات فراغهم في الشارع كانت 13.5% وهي أعلى من نسبة الأطفال الذين يقضون أوقات فراغهم في النوادي الثقافية والترفيهية حيث بلغت نسبتهم 7.6% وهذه تعطي مؤشرات ريفية لأن غالبية أطفال الريف يقضون أوقات فراغهم في الشوارع نتيجة نقص عدد المرافق الخدماتية والترفيهية المتوفرة في الريف، وربما نستنتج من ذلك عدم كفاية المراكز الترفيهية والرياضية والخدماتية كالحدائق العامة في مدينتي رام الله والبيرة، لذلك كانت أعلى نسبة هي للأطفال الذين يقضون أوقات فراغهم في حديقة المنزل وفي المنزل وفي الشوارع العامة مما يجعلهم لا يستغلون وقت فراغهم بما يعود بالنفع عليهم خاصة إذا لم يلقوا رقابة من الأهل عليهم، كما ويعرض قضاء الأطفال لأوقات فراغهم في الشوارع العامة في مدينتي رام الله والبيرة إلى الانحراف واكتساب السلوكيات الغير مرغوبة، ويعرضهم إلى الكثير من المخاطر الأخرى.

الشكل 15 التوزيع النسبي لعينة رام الله والبيرة حسب قضاء الاطفال لوقت فراغهم

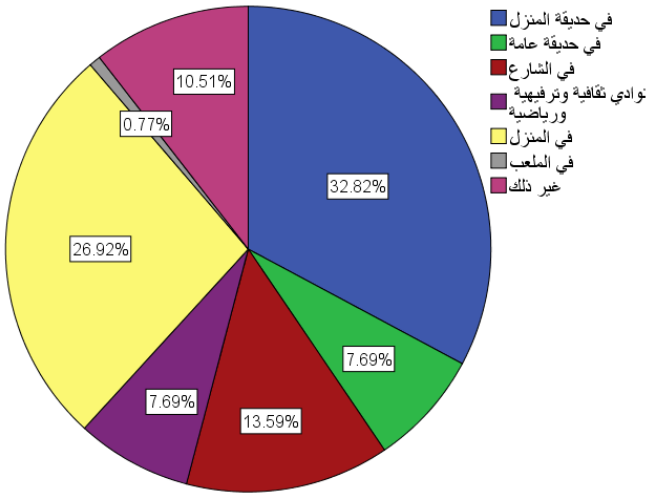

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

بينما تبين أن غالبية الاطفال في بلدتا بيتونيا وبيتين يقضون أوقات فراغهم في المنزل وفي حديقة المنزل وذلك بنسبة بلغت على التوالي 24.6% و22.2% في حديقة المنزل، الشكل (16) يبين أن 21.6% من الأطفال يقضون أوقات فراغهم في الشارع ونسبة قليلة منهم من يقضي وقته في الحدائق العامة والملاعب والنوادي الثقافية والترفيهية حيث نسبتهم على التوالي 8.2% وهذا يدل على نقص مثل هذه الخدمات الضرورية في المنطقة.

الشكل 16 التوزيع النسبي لعينة بيتونيا وبيتين حسب قضاء الأطفال لوقت فراغهم

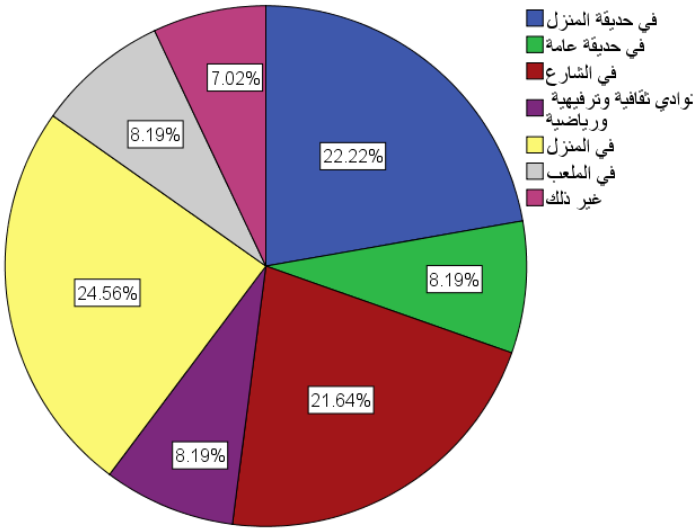

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

5.1.2.4 الخدمات والبنى التحتية:

تعتبر البنية التحتية والمرافق والخدمات الجيدة الخاصة من أبرز خصائص المدن المتحضرة وهذا ما أجمع عليه العديد من الباحثين ومنهم حفيظي (2009)، لذلك يعتبر موضوع المرافق الصحية والتعليمية والترفيهية من الجوانب الهامة عند دراسة خصائص التحضر، ولتقييم وضع الخدمات في منطقة الدراسة تم أخذ رأي العينة في مدينتي رام الله والبيرة حول مدى كفاية الخدمات المقدمة في المنطقة فأبدى 57.9% منهم رضاهم عن الخدمات في مدينتي رام الله والبيرة بشكل عام، و10.2% عبروا عن رضاهم الشديد عن الخدمات، بينما 17.9% منهم عبروا عن عدم رضاهم عن الخدمات المقدمة، و 7.4% كانوا غير راضين بشكل كبير عن الخدمات، و6.4% من أفراد العينة كانوا على الحياد، الشكل (17) ونستنتج من هذه النسب أن غالبية أفراد العينة كانوا راضين عن الخدمات في رام الله والبيرة وهذا الرضا كان له علاقة بمكان إقامة السكان حيث أبدى غالبية السكان في حي الطيرة رضاهم الكبير عن الخدمات، بينما أبدى الكثير من سكان مخيم الأمعري عن عدم رضاهم عن الخدمات في المنطقة، وبما أن الغالبية كانوا راضين عن الخدمات فهذا يدل على أن رام الله والبيرة تغلب عليهما الخصائص الحضرية بشكل أكبر من الخصائص الريفية، إلا أن وجود نسبة لا بأس بها من أفراد العينة –وتقريبا ربعهم– يدل على وجود بعض الخصائص الريفية المتعلقة بنقص المرافق والخدمات وهذا ما تبين عند دراسة قضاء الأطفال لوقت فراغهم حيث أشارت النتائج إلى أن قلة من الأطفال في رام الله والبيرة يقضون أوقات فراغهم في الحدائق العامة والملاعب والأندية الترفيهية والرياضية فهنالك 0.8% فقط يقضون أوقات فراغهم في الملعب، و7.7% فقط يقضون وقت فراغهم في الحدائق العامة، و 7.6% منهم يقضي أوقات فراغه في الأندية الثقافية والترفيهية مما يشير إلى وجود نقص في مثل هذه الخدمات بشكل خاص ومن أجل إثبات ذلك تم أخذ رأي العينة حول إذا ما كانت مدينتي رام الله والبيرة تعاني من نقص المرافق والخدمات كالحدائق العامة والأندية الرياضية تبين أن 60.7% من العينة أجمعوا على وجود نقص في الحدائق العامة والأندية الرياضية الشكل (18).

الشكل 17التوزيع النسبي لمدى رضى عينة رام الله والبيرة عن الخدمات

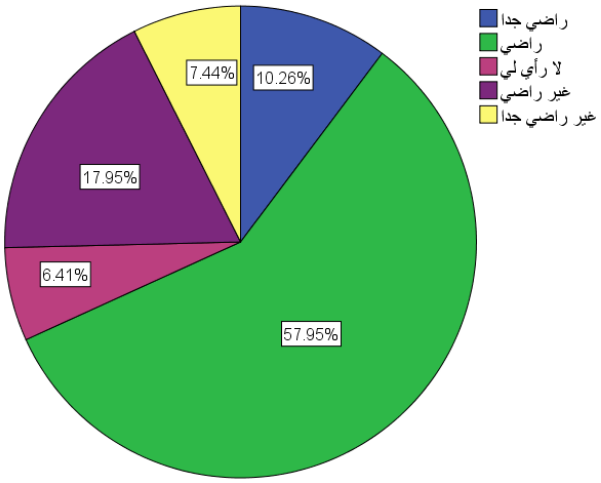

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

الشكل 18إجابات أفراد عينة رام الله والبيرة حول إذا كانت مدينتي رام الله والبيرة تعاني من نقص الحدائق العامة والأندية الرياضية

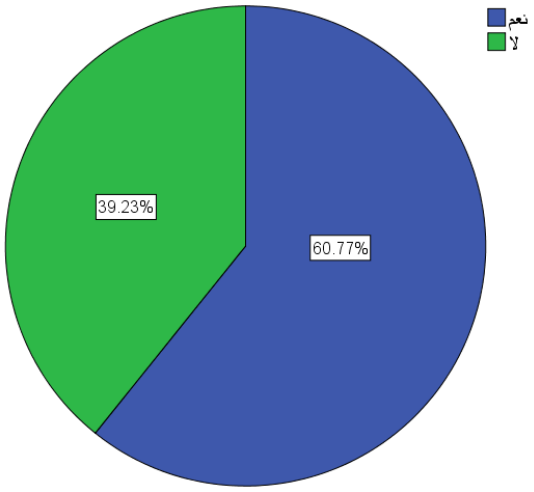

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

وعلى الرغم من وجود العديد من الخدمات في رام الله والبيرة إلا أن الضغط السكاني الكبير على هذه المرافق والخدمات قد يجعلها غير كافية لخدمة الاحتياجات الصحية والتعليمية والترفيهية للعدد المتزايد السكان في المنطقة، كما أن ممارسات سكان المنطقة غير الحضارية كالمساس في هذه الخدمات والممتلكات العامة والاستخدام الخاطئ لها يجعلها غير كافية لسد كافة احتياجات السكان ولمعرفة رأي العينة حول إذا ما كان سكان رام الله والبيرة يمارسون سلوكيات غير حضارية كتخريب الممتلكات العامة كالحدائق والمرافق المختلفة تبين أن غالبية أفراد العينة أي ما نسبته 58.3% يرون أن سكان مدينتي رام الله والبيرة يقومون بمثل هذه الممارسات الشكل(19) وعلى سبيل المثال قيام بعض السكان من رام الله والبيرة بحرق حاويات القمامة للتخلص من النفايات بداخلها أو القيام بإلقاء النفايات بالقرب من الحاويات وهذه الظاهرة شائعة بشكل كبير في رام الله والبيرة وهذه مؤشرات غير حضارية تؤدي إلى تراجع المشهد الحضري في المنطقة يقلل من كفايتها وهذا يؤدي إلى سيادة ظاهرة الترييف في المنطقة.

الشكل 19التوزيع النسبي لرأي عينة رام الله والبيرة حول إذا كان السكان يمارسون سلوكيات غير حضارية كالمساس بالممتلكات العامة وتخريبها

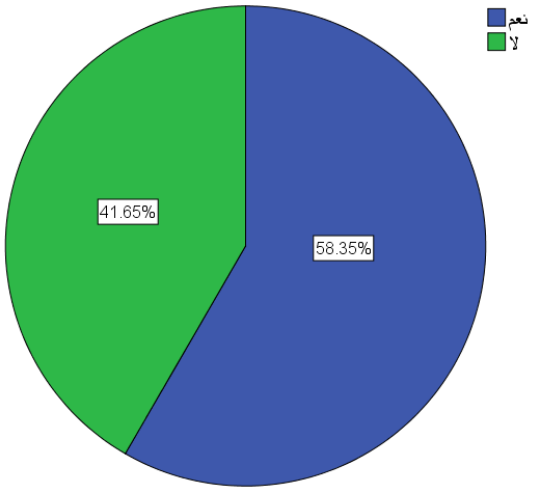

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

بينما أظهرت نتائج التحليل لعينة بيتونيا وبيتين أن غالبية السكان أيضا أجمعوا على رضاهم عن الخدمات في بيتونيا وبيتين حيث وصلت نسبتهم 56.1%، و8.7% كانوا راضيين بشكل كبير عن الخدمات المقدمة في منطقتهم وهذه مؤشرات على سيادة خصائص التحضر في المنطقة حيث أكد العديد من الباحثين ومنهم عبد الرسول (1989) أن تطور المرافق والخدمات من الخصائص

المهمة الدالة على التقدم الحضري للتجمع، ولكن رغم ذلك يجب تنمية هذه الخدمات بشكل أفضل وخاصة الخدمات الترفيهية والاندية الثقافية والحدائق العامة لأن قلة من الأطفال في بيتونيا وبيتين كانوا يقضون أوقاتهم في مثل هذه المرافق وهذا مؤشر على وجود نقص فيها، حيث عبر و18.1% من مجموع أفراد العينة عن عدم رضاهم عن الخدمات في المنطقة و 4.7% أبدوا عدم رضاهم الشديد عن الخدمات، والباقي كانوا على الحياد وكانت نسبتهم 11.1% الشكل(20) وأثناء القيام بالمسح الميداني أبدى كثير من الأفراد عدم رضاهم عن البنى التحتية والخدمات في المنطقة وخاصة بما يتعلق بالصرف الصحي والنفايات فقد أبدى مصطفى سهام قرط وهو عضو في بلدية بيتونيا وجود تقصير من البلدية ومن سكان بيتونيا أنفسهم لمعالجة مشكلة تراكم النفايات والمياه العادمة في المنطقة، وأن السبب الرئيسي وراء ذلك الاحتلال فهو يعيق إمكانية المساهمة في المشاريع التنموية في هذا المجال.

الشكل 20التوزيع النسبي لمدى رضى عينة بيتونيا وبيتين عن الخدمات

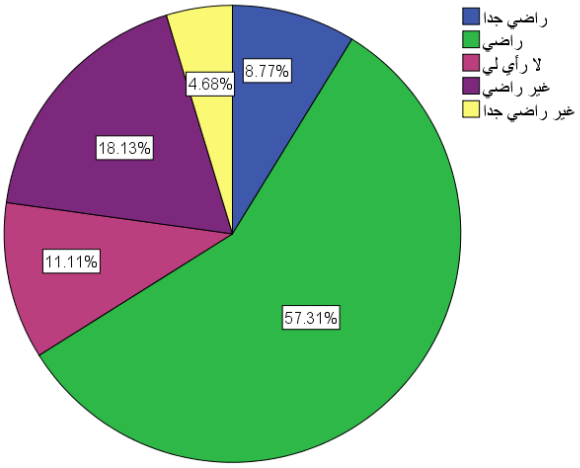

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

5.1.2.5 رأي العينة بالتمدين:

ولمعرفة رأي عينة أفراد بيتونيا وبيتين حول إذا ما كانوا يفضلون أن تتحول بلداتهم إلى مدن متحضرة تبين من الشكل(21) أن الغالبية العظمى ونسبتهم 72.5% من مجموع أفراد العينة يفضلون أن تتحول بلداتهم إلى مدن رغبة منهم في تطوير وتحسين الخدمات في المنطقة وتحسين المستوى الاقتصادي وزيادة المشاريع الاستثمارية والتجارية ولتوفير فرص عمل وحياة أسهل وأفضل، كما وأكد العديد من سكان بيتونيا أنها فقدت مقومات الريف وأن الكثافة السكانية فيها كبيرة لذلك من الأفضل لها أن تتحول إلى مدينة حتى تستطيع تلبية كافة احتياجات ساكنيها.

الشكل 21التوزيع النسبي لرأي عينة بيتونيا وبيتين حول إذا ما كانوا يفضلون أن تتحول بلداتهم إلى مدن متحضرة

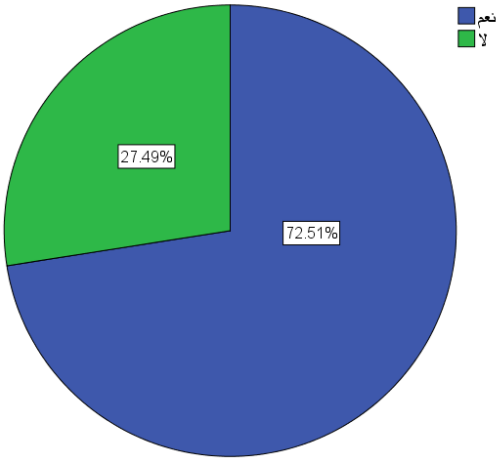

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

كما ويظهر الشكل السابق (21) أن 27.4% فقط من السكان يريدون أن تبقى بلداتهم عبارة عن ريف لأن بنظرهم التمدين يفقد هذه القرى مشهدها الريفي الذي يمتاز بالطبيعة الجميلة والمساحات الخضراء، وأنه يجب أن يكون هنالك توازن بين الريف والمدن، لأنه في حال تحولت كل الأرياف إلى مدن فإن مجتمعنا الفلسطيني يصبح مجتمعا مستوردا للمحاصيل الزراعية، لأن التخطيط الحضري في فلسطين يهمل الزراعة وهذا ما أكدته المهندسة (عناية، 25-4-2018)، وليس من المفترض أن تتحول كافة الأرياف إلى مدن بل يجب تنميتها بالشكل الذي يحافظ على المشهد الطبيعي فيها والهوية الريفية والتراث الشعبي، مع ضمان تلبية كافة احتياجات سكانها.

5.1.3 الخصائص العمرانية لمدن وبلدات منطقة الدراسة:

تعتبر طبيعة المسكن وواجهته الخارجية المستخدمة من حيث طبيعة مادة البناء المستخدمة في التشييد، وارتفاع المبنى من حيث عدد الطوابق، ومساحة المبنى، ونوع المسكن، وخصائص الحي من حيث مدى توفر الخدمات والمرافق كالأندية والحدائق من الخصائص الهامة التي تؤخذ بعين الاعتبار عند دراسة مدى تحضر المنطقة أو ترييفها وهذا ما أكد عليه يحيى خيريه في دراسته (يحيى، 2001).

5.1.3.1 الواجهة الخارجية للمسكن :

يواجه قطاع الاسكان في فلسطين العديد من المحددات في ظل وجود الاحتلال، وارتفاع تكاليف الترخيص، وارتفاع تكاليف البناء الناتج عن ارتفاع تكلفة المواد المستخدمة في الإنشاء، فهي إما أن تكون من الحجر، أو الطوب، أو الإسمنت، أو الإسمنت والطوب، أو الحجر والطوب، وهذا بطبيعة الحال له علاقة بمدى توفر مادة البناء، وتكلفتها، والوضع الاقتصادي لصاحب المبنى، فكلما كانت الواجهة الخارجية عبارة عن مادة الحجر دل على الوضع الاقتصادي الجيد لصاحب المبنى نظرا لارتفاع سعره، وهي تعتبر من إحدى المؤشرات الدالة على التحضر وارتفاع مستوى التنمية في المنطقة، وأظهرت نتائج التحليل لعينة مدينتي رام الله والبيرة أن غالبية الواجهات الخراجية للمنازل كانت من الحجر ويظهر الشكل (22) أن ما نسبته 82.4 من المساكن كانت من الحجر وهي أعلى نسبة وهذا يشير إلى الوضع الاقتصادي الجيد لسكان مدينتي رام الله والبيرة ويضيف خصائص جمالية وحضرية، بينما تقل نسبة استخدام المواد الأخرى في البناء كالطوب والإسمنت كما يظهر في الشكل نفسه (22) وهذا يشير إلى وجود تنمية عمرانية اقتصادية في المنطقة.

الشكل 22توزيع المساكن لعينة رام الله والبيرة حسب الواجهة الخارجية للمسكن

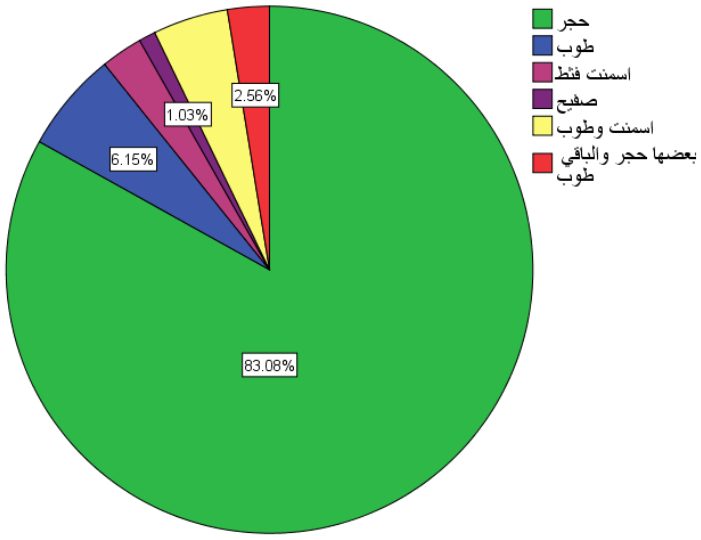

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

كما وأشارت نتائج التحليل لعينة بلدتي بيتونيا وبيتين أن غالبية الواجهات الخراجية للمنازل كانت من الحجر وتراوحت نسبتها 73.1% من مجموع مساكن العينة وهي أعلى نسبة كما كانت في عينة مدينتي رام الله والبيرة وهذا أيضا يشير إلى الوضع الاقتصادي الجيد لسكان بلدتي بيتونيا وبيتين ويضيف خصائص جمالية وحضرية على المنطقة، حيث أكد العديد من الباحثين ومنهم عبد الرسول (1989) على أن ارتفاع نسبة المنازل المبنية من مادة الحجر من المؤشرات والمظاهر الدالة على التحضر، بينما تقل نسبة استخدام المواد الأخرى في البناء كالطوب والإسمنت الشكل (23) مما يدل على وجود تنمية عمرانية اقتصادية في المنطقة.

الشكل 23توزيع المساكن لعينة بيتونيا وبيتين حسب الواجهة الخارجية للمسكن

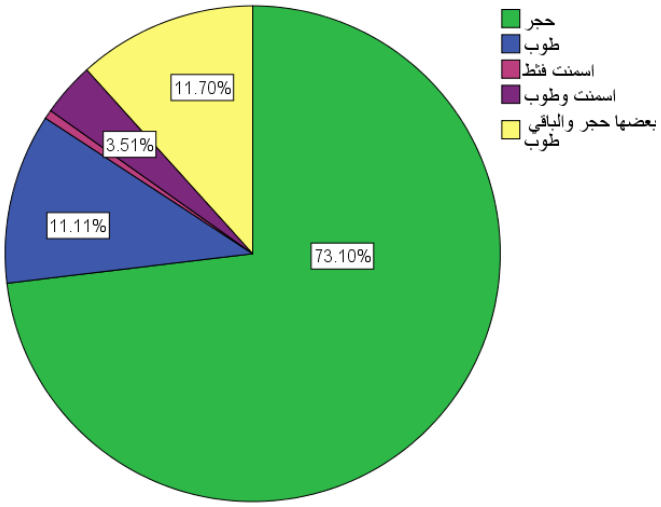

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

توجد علاقة بين الواجهة الخارجية للمسكن ومتوسط الدخل ولاختبار الفرضية الصفرية التي تقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 من حيث الواجهة الخارجية للمسكن ومتوسط الدخل"، تبين أن قيمة Chi-Square بلغت 0.025 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05% ولذلك نقبل الفرضية البديلة التي تقول بأنه توجد علاقة بين متغير الواجهة الخارجية للمسكن ومتغير الدخل عند مستوى دلالة إحصائية 0.05% وهذا يعني أنه كلما زاد مستوى الدخل زادت نسبة المباني المبنية من الحجر، فمثلا عندما كان متوسط الدخل يتراوح بين 2001-5000 كان أكبر عدد للمنازل هو لتلك المبنية من الحجر حيث بلغ عددها 195 منزلا الجدول (9)، وكذلك الحال عندما كان متوسط الدخل أكبر من 5000 كان أكبر عدد للمنازل هو لتلك المبنية

من الحجر وبلغ عددها 195 منزلا لذلك يعتبر مستوى الدخل عاملا مهما يؤثر في المادة الخارجية المستخدمة في البناء.

جدول 9العلاقة بين متغير مستوى الدخل ومتغير المادة المستخدمة لبناء الواجهة الخارجية لمنازل عينة رام الله والبيرة

متوسط الدخل الشهري العائد من مهنتك بالشيكل	الواجهة الخارجية للمسكن						المجموع
	حجر	طوب	اسمنت فقط	صفيح	اسمنت وطوب	بعضها حجر والباقي طوب	
أقل من 2000	44	6	3	1	4	3	61
من2001–5000	195	16	4	1	9	5	230
5001 فأكثر	72	0	1	1	2	1	77
لا يوجد دخل	13	2	2	1	3	1	22
المجموع	324	24	10	4	18	10	390
اختبار كاي تربيع							
قيمة كاي	0.025						
درجات الحرية	15						
مستوى المعنوية	0.000						

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

وعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 من حيث الواجهة الخارجية للمسكن وبين متوسط الدخل"، على عينة بلدتي بيتونيا وبيتين تبين أن قيمة Chi–Square بلغت 0.002 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05% ولذلك تم قبول الفرضية البديلة التي تقول بأنه توجد علاقة بين متغير الواجهة الخارجية للمسكن ومتغير الدخل عند مستوى دلالة إحصائية 0.05% حيث أنه كلما زاد مستوى الدخل زادت نسبة المباني المبنية من الحجر، فمثلا عندما كان متوسط الدخل أقل من2000 بلغ عدد المباني المبنية من الطوب والإسمنت والمباني التي جزء منها فقط مبني من الحجر أعلى قيمة وتراوح عددها ب 20 مبنى، بينما عندما كان متوسط الدخل يتراوح بين 2001–5000 كان أكبر عدد للمنازل هو لتلك المبنية من الحجر حيث بلغ عددها 76 منزلا، وكذلك هو الحال عندما كان متوسط الدخل أكبر من 5000 كان أكبر عدد للمنازل هو للمنازل المبنية من الحجر وبلغ عددها 24 منزلا الجدول (10) وهذا أيضا يؤكد أن مستوى الدخل عامل مهم يؤثر في المادة الخارجية المستخدمة في البناء.

جدول 10العلاقة بين متغير مستوى الدخل ومتغير المادة المستخدمة لبناء الواجهة الخارجية لمنازل عينة بيتونيا وبيتين

متوسط الدخل الشهري العائد من مهنتك بالشيكل	الواجهة الخارجية للمسكن					المجموع
	حجر	طوب	اسمنت فقط	اسمنت وطوب	بعضها حجر والباقي طوب	
أقل من 2000	12	9	0	2	8	31
من2001-5000	76	6	1	2	9	94
5001 فأكثر	24	2	0	0	1	27
لا يوجد دخل	13	2	0	2	2	19
المجموع	125	19	1	6	20	171
اختبار كاي تربيع						
قيمة كاي	0.002					
درجات الحرية	12					
مستوى المعنوية	0.000					

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

5.1.3.2 ملكية السكن:

تعتبر دراسة ملكية السكن من الأمور الهامة في دراسة الخصائص الاقتصادية لما لها علاقة بالتحضر، فعندما يكون المنزل عبارة عن ملك خاص يدل على مستوى الدخل المرتفع والوضع الاقتصادي والاجتماعي الجيد للأسرة لأن من يكون وضعه المادي جيدا فانه يميل في الغالب لاقتناء منزل خاص بحثا عن الراحة، وبينت نتائج التحليل لعينة رام الله والبيرة أن غالبية المساكن عبارة عن ملك خاص وذلك بنسبة وصلت إلى 64.6% في رام الله والبيرة، و72.5% في بيتونيا وبيتين الشكل (24) و (25) مما يشير إلى الوضع الاقتصادي الجيد لسكان المنطقتين الذي يمكنهم من إقتناء المنازل الخاصة نظرا لارتفاع أسعار العقارات في المنطقة، بينما كان هنالك 35.3% من المنازل في رام الله والبيرة و 27.5% من المنازل في بيتونيا وبيتين عبارة عن إيجار وهذا يشير أيضا إلى الإمكانيات المادية الجيدة لسكان رام الله والبيرة التي تجعلهم قادرين على الاستئجار رغم غلاء أسعار الشقق، ويشير أيضا اتجاه بلدتا بيتونيا وبيتين نحو الاستثمار العقاري العمراني وبناء الشقق وهذا من المؤشرات الحضرية كما أكد الفاضلي(1995) وعبد الرسول (1989) حيث أشارا إلى أن نمط البناء العمودي وانتشار البنايات الضخمة والمرتفعة، والشقق

السكنية، وتحسن مستوى المرافق والبنى التحتية من المؤشرات الدالة على بروز التحضر وهذا يؤكد على وجدود مؤشرات حضرية في بيتونيا وبيتين.

الشكل 24التوزيع النسبي لمساكن عينة رام الله والبيرة حسب ملكية السكن

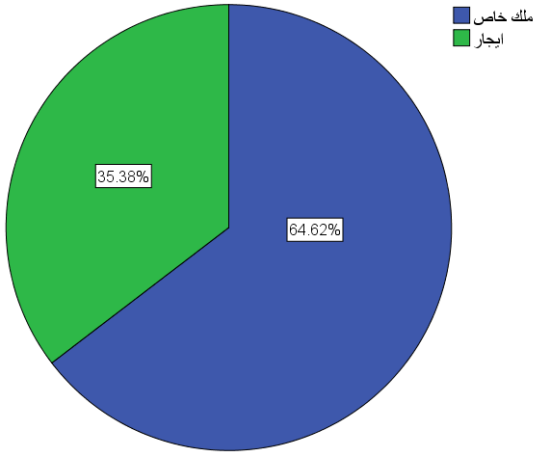

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018.

الشكل 25التوزيع النسبي لعينة بيتونيا وبيتين حسب ملكية السكن

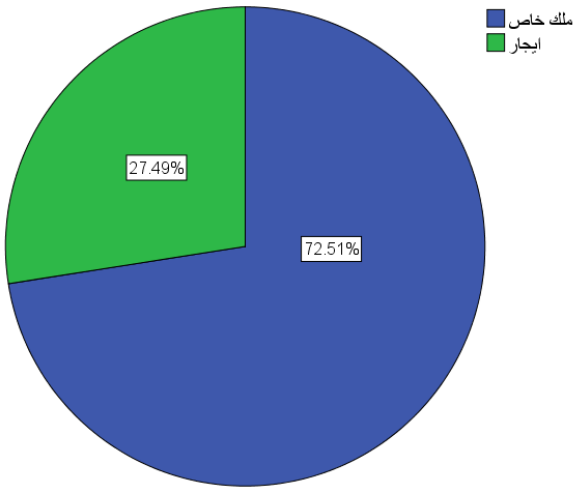

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018.

وكلما ازداد دخل الأسرة زادت احتمالية امتلاكهم لمنزل خاص، أي أن هنالك عاقة طردية بين الدخل وملكية المنزل ولاختبار الفرضية الصفرية التي تقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين ملكية المنزل ومتوسط الدخل"، لعينة رام الله والبيرة تبين أن قيمة Chi-Square بلغت 0.008 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05% ولذلك نقبل الفرضية البديلة التي تقول بأنه توجد علاقة بين متغير ملكية المسكن ومتغير الدخل عند مستوى دلالة إحصائية 0.05%

حيث كلما زاد مستوى الدخل للأسرة زادت احتمالية أن يكون منزلهم ملكا لهم، فعلى سبيل المثال عندما كان متوسط الدخل يتراوح بين 2001–5000 كان أكبر عدد للمنازل من فئة الملك الخاص حيث بلغ عددها 137 منزلا، وكذلك هو الحال عندما كان متوسط الدخل أكبر من 5000 كان أكبر عدد للمنازل هو للمنازل ذات الملك الخاص وبلغ عددها 60، منزلا الجدول(11) وتقاطعت هذه النتائج مع نتائج دراسة (صلاح 2006) الذي توصل إلى أنه كلما زاد مستوى الدخل كان المنزل في الغالب ملكا خاصا.

جدول 11التوزيع النسبي لملكية السكن في رام الله والبيرة حسب متوسط الدخل الشهري

متوسط الدخل الشهري العائد من مهنتك بالشيكل	ملكية السكن		المجموع
	ملك خاص	ايجار	
أقل من 2000	37	24	61
من2001–5000	137	93	230
5001 فأكثر	60	17	77
لا يوجد دخل	18	4	22
المجموع	252	138	390
اختبار كاي تربيع			
قيمة كاي	0.008		
درجات الحرية	3		
مستوى المعنوية	0.000		

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018.

5.1.3.3 نوع المسكن:

أشارت نتائج التحليل لعينة رام الله والبيرة أن نسبة من يسكنون في منازل شقق كانت أعلى نسبة حيث بلغت 58.7% وهذا يشير إلى الوضع الاقتصادي المتوسط، وله دلالات حضرية حيث أن ارتفاع نسبة الشقق من خصائص المناطق الحضرية، وزيادة عدد المستأجرين فيها، يليها المنازل المستقلة بنسبة بلغت 37.1% وهذه نسبة جيدة وتشير إلى الوضع الاقتصادي الجيد في المنطقة، بينما بلغت نسبة المنازل الفلل 4.1% الشكل (26) وهي أقل نسبة وتشير إلى أن أصحابها ذوو دخل مرتفع جدا نظرا لارتفاع سعر الاراضي والبناء في مدينتي رام الله والبيرة، أما بالنسبة للمنازل على شكل الصفيح فلم يكن من ضمن العينة أي منزل على شكل صفيح وهذا يشير إلى دلالات

اقتصادية حضرية جيدة لأن هذه المنازل تنتشر في المناطق الفقيرة فقط وهي من مؤشرات تراجع الوضع الحضري والترييف.

الشكل 26التوزيع النسبي لطبيعة المسكن لعينة رام الله والبيرة

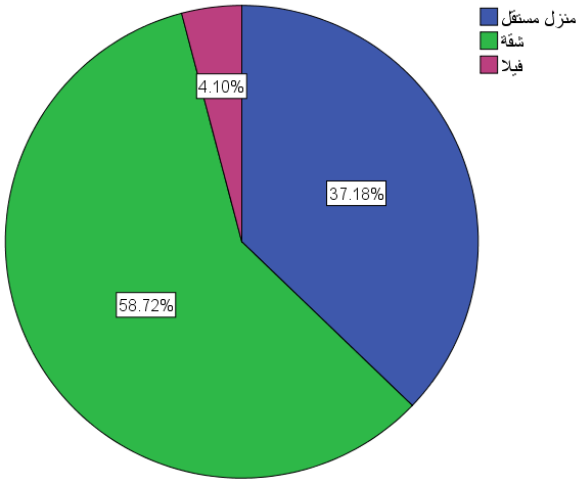

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018.

بينما أشارت نتائج عينة بيتونيا وبيتين أن نسبة من يسكنون في منازل مستقلة كانت الأعلى حيث بلغت 50.2% من مجموع المساكن، كما ويوجد ما نسبته 4.6% من نوع فيلا مما يدل على الوضع الاقتصادي الجيد في المنطقة وهذا ما تم اثباته في الفرضية السابقة (أنه كلما زاد مستوى الدخل كان المنزل في الغالب ملكا خاصا) كما ويعد وجود ما نسبته 45% من الشقق دليلا على سيادة بعض خصائص التحضر في بيتونيا، الشكل (27) وبيتين وهذا بناء على ما توصل له(عبد الرسول، 1989) في دراسته حيث أشار إلى أن انتشار الشقق السكنية من المؤشرات الدالة على بروز التحضر.

الشكل 27التوزيع النسبي لطبيعة المساكن لعينة بيتونيا وبيتين

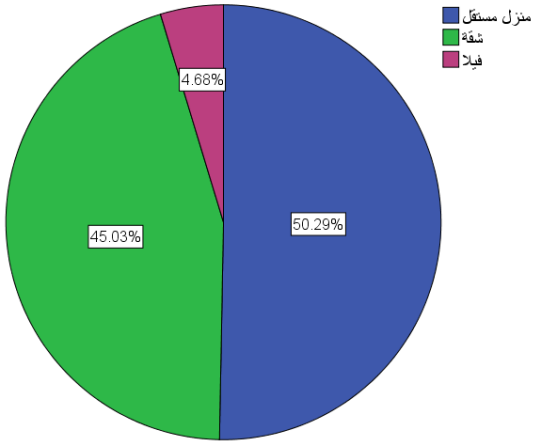

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

5.1.3.4 مساحة المسكن:

لمساحة المسكن دور هام في الدلالة على المستوى الاقتصادي والوضع المادي فكلما كانت مساحة المسكن كبيرة وتتجاوز 250م دل على الوضع المادي الجيد للأسرة ومستوى الدخل المرتفع، نظرا لما لها علاقة بإمكانية إضافة امتيازات عدة على المنزل من حيث عدد الغرف والحمامات والمرافق الأخرى التي لها علاقة بالمساحة والتي تضيف جمالية على المنزل، ولقد أظهرت نتائج التحليل لعينة مدينتي رام الله والبيرة أن غالبية المساكن تتراوح مساحتها بين 120-150 متر وذلك بنسبة تراوحت 40.7% تليها المساكن التي تتراوح مساحتها من 151-200 بنسبة تراوحت 26.4% وهذه مساحة متوسطة وتشير إلى وضع اقتصادي جيد، بينما وصلت نسبة المساكن التي تقل مساحتها عن 120 متر 14.3% وهذا يشير إلى الوضع الاقتصادي المحدود لأصحاب هذه المنازل فهم يبحثون عن قضاء حاجتهم السكنية بما يتلاءم مع إمكانياتهم، و 12% من المساكن تراوحت مساحتها من 201-250 بينما كانت أقل نسبة للمنازل التي مساحتها أكبر من 250 حيث بلغت نسبتها 6.4% نظرا لغلاء سعر الأرض في مدينتي رام الله والبيرة لذلك فإن مساحة المنازل فيها تتراوح بين 120-200 متر الشكل (28) وغالبية المنازل تكون باتجاه عمودي وليس بامتداد عرضي.

الشكل 28توزيع المساكن لعينة رام الله والبيرة حسب المساحة

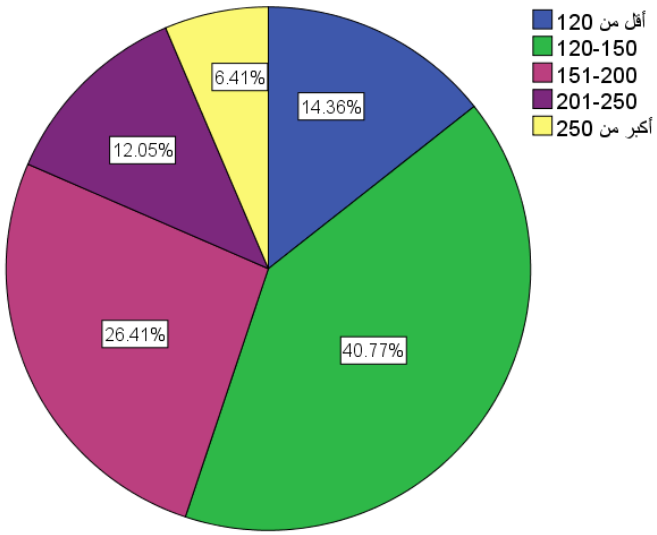

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

وتشابهت نتائج التحليل لعينة بيتونيا وبيتين مع عينة رام الله والبيرة من حيث مساحة المساكن حيث كانت غالبية المساكن تتراوح مساحتها بين 120–150 متر وذلك بنسبة وصلت إلى 37.4% تليها المساكن التي تتراوح مساحتها من 151–200 ووصلت نسبتها إلى 34.5% وهذه مساحة متوسطة وتشير إلى وضع اقتصادي جيد، بينما وصلت نسبة المساكن التي تقل مساحتها عن 120 متر إلى 13.4% وهذا يشير إلى الوضع الاقتصادي المحدود لأصحاب هذه المنازل؛ فهم يبحثون عن قضاء حاجتهم السكنية بما يتلاءم مع إمكانياتهم، و 10.5% من المساكن تراوحت مساحتها من 201–250 بينما كانت أقل نسبة للمنازل التي مساحتها أكبر من 250 حيث بلغت نسبتها 4% الشكل (29) وهذه النتائج قريبة من نتائج عينة رام الله والبيرة.

الشكل 29توزيع المساكن لعينة بيتونيا وبيتين

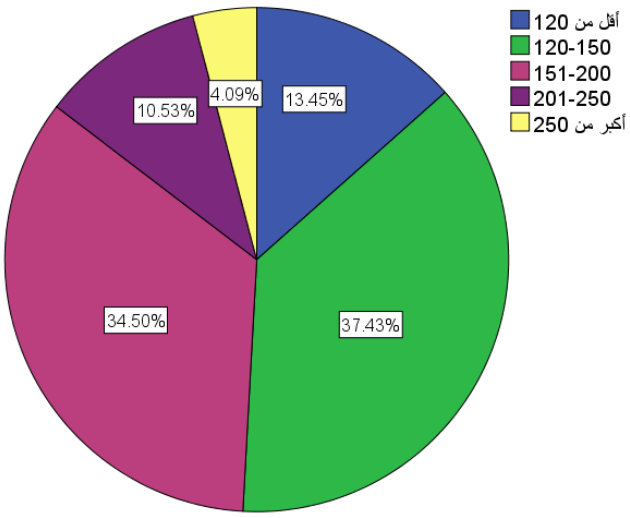

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

وهنالك علاقة بين مساحة المنزل ومستوى دخل الأسرة ولاختبار الفرضية الصفرية التي تقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين مساحة المسكن ومتوسط الدخل"، تبين أن قيمة Chi-Square بلغت 0.018 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05% ولذلك نقبل الفرضية البديلة التي تقول بأنه توجد علاقة بين متغير مساحة المسكن وبين متغير الدخل عند مستوى دلالة إحصائية 0.05% حيث كلما زاد مستوى الدخل للأسرة زادت مساحة المسكن، فمثلا عندما كان متوسط الدخل أقل من 2000 كانت أكبر مساحة للمنازل التي مساحتها من 120-150 حيث بلغ عددها 29 منزل، بينما عندما كان الدخل يتراوح بين 2001-5000 كانت أكبر مساحة للمنازل التي مساحتها من 120-150 حيث بلغ عددها 102 منزل، وكذلك عندما كان متوسط الدخل أكبر من 5000 كان أكبر عدد للمنازل التي تراوحت مساحتها بين 120-150 و وبين 151-200 حيث بلغ عددها 22 لكلتا المساحتين، الجدول(12) وهذا يبين أن العلاقة بين متوسط الدخل ومساحة المسكن طردية حيث تزداد المساحة بازدياد مستوى الدخل وهذه النتائج تتطابق مع نتائج (صلاح، 2006) الذي أكد على أن مستوى الدخل لرب الاسرة من العوامل المهمة المؤثرة على مساحة المسكن وتوصل إلى أن مساحة المساكن في منطقة رفيديا هي الاعلى ثم في الجبل الشمالي وأخيرا في البلدة القديمة وذلك بما يتناسب مع مستوى الدخل في كل منطقة والذي تكون أعلى قيمة له في رفيديا ثم الجبل الشمالي وأخيرا في البلدة القديمة.

جدول 12التوزيع النسبي لمساحة المسكن حسب متوسط الدخل الشهري لعينة رام الله والبيرة

متوسط الدخل الشهري العائد من مهنتك بالشيكل	ما هي مساحة المسكن الذي تسكن فيه					المجموع
	أقل من 120	150-120	200-151	250-201	أكبر من 250	
أقل من 2000	9	29	15	5	3	61
من 2001-5000	36	102	55	28	9	230
5001 فأكثر	10	22	22	12	11	77
لا يوجد دخل	1	6	11	2	2	22
المجموع	56	159	103	47	25	390
اختبار كاي تربيع						
قيمة كاي	0.018					
درجات الحرية	12					
مستوى المعنوية	0.000					

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018.

كما تبين أن قيمة Chi-Square لمساحة المساكن ومستوى الدخل لعينة بيتونيا وبيتين بلغت 0.001 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05% لذا نقبل الفرضية البديلة التي تقول بأنه توجد علاقة بين متغير مساحة المسكن ومتغير الدخل عند مستوى دلالة إحصائية 0.05% حيث تبين أنه كلما زاد مستوى الدخل للأسرة زادت مساحة المسكن، فمثلا عندما كان متوسط الدخل أقل من 2000 كانت أكبر مساحة للمنازل التي مساحتها من 120-150 حيث بلغ عددها 12 منزلا، بينما عندما كان الدخل يتراوح بين 2001-5000 كانت أكبر مساحة للمنازل التي مساحتها من 151-200 حيث بلغ عددها 41 منزلا، وكذلك عندما كان متوسط الدخل أكبر من 5000 كان أكبر عدد للمنازل التي تراوحت مساحتها بين 151- 200 وبلغ عددها 9 منازل تليها المنازل التي تتراوح مساحتها من 201-250 متر الجدول (13).

جدول 13 التوزيع النسبي لمساحة المسكن حسب متوسط الدخل الشهري لعينة بيتونيا وبيتين

متوسط الدخل الشهري العائد من مهنتك بالشيكل	ما هي مساحة المسكن الذي تسكن فيه					المجموع
	أقل من 120	150-120	200-151	250-201	أكبر من 250	
أقل من 2000	9	12	4	2	4	31

من2001–5000	8	36	41	8	1	94
5001 فأكثر	4	6	9	7	1	27
لا يوجد دخل	2	10	5	1	1	19
المجموع	23	64	59	18	7	171
اختبار كاي تربيع						
قيمة كاي	0.001					
درجات الحرية	12					
مستوى المعنوية	0.000					

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018.

5.1.3.5 عدد طوابق المسكن:

إن لعدد الطوابق دورا هاما في دراسة الخصائص الحضرية حيث تمتاز المدن بارتفاع عدد طوابق المباني، وبالعمرات الشاهقة، بينما يتراوح عدد الطوابق في الريف بين طابق واحد إلى أربعة طوابق كحد أقصى، وكلما ارتفع عدد الطوابق دل على الوضع الاقتصادي الجيد وهو يضيف أيضا مظهرا حضاريا على التجمع، حيث أشارت نتائج تحليل عينة رام الله والبيرة أن غالبية المساكن يتراوح عدد طوابقها بين 1–5 طوابق حيث بلغت نسبتها مجتمعة 81.7% وهذا يشير إلى نمط انتشار نمط البناء العمودي هو من خصائص المناطق الحضرية، يليها المنازل التي يزيد ارتفاعها عن 6 طوابق ومنها ما يصل إلى عشرة طوابق الجدول (14) وهذا يشير إلى وجود عمارات شاهقة الارتفاع مما يدل على الخصائص الحضرية في المنطقة وذلك بناء على النتائج التي توصل لها (عبد الرسول، 1989) بأن انتشار البنايات الضخمة والمرتفعة، من المؤشرات الدالة على بروز التحضر.

جدول 14 توزيع المساكن لعينة رام الله والبيرة حسب ارتفاع الطوابق

عدد الطوابق	التكرار	النسبة المئوية
1	66	%16.8
2	78	%19.8
3	69	%17.6
4	53	%13.6
5	56	%14.2
6	30	%7.6
7	19	%4.8

8	7	%1.8
9	4	%1.0
10	4	%1.0
11	1	%0.3
12	2	%0.5
15	1	%0.3
المجموع	390	%99.2
لم يجب	3	%0.8
المجموع	393	%100

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

بينما تبين أن غالبية المساكن في بيتونيا وبيتين يتراوح ارتفاعها من طابقين إلى ثلاثة طوابق بنسبة بلغت 47.4%، وأن 28.7% من المنازل تراوح ارتفاها من 5-7 طوابق الجدول رقم (15) وخاصة في بيتونيا حيث انتشر فيها مؤخرا نمط البناء العمودي بسبب زيادة الطلب على المساكن فيها نتيجة لانخفاض سعر الإيجار فيها مقارنة برام الله والبيرة.

جدول 15 توزيع المساكن لعينة بيتونيا وبيتين حسب ارتفاع الطوابق

عدد الطوابق	التكرار	النسبة المئوية
1	20	%11.7
2	48	%28.1
3	33	%19.3
4	11	%6.4
5	23	%13.5
6	11	%6.4
7	15	%8.8
8	4	%2.3
9	2	%1.2
10	2	%1.2
11	1	%0.6
15	1	%0.6
المجموع	171	%100

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

نستنتج أن وضع العمران في مدينتي رام الله والبيرة يعكس مؤشرات اقتصادية وحضرية جيدة من حيث مساحة المساكن، وارتفاعها، وطبيعة الواجهة الخارجية لها فلم نجد من ضمن العينة منازل مبنية من الصفيح ونسبة قليلة من المنازل كانت مبنية من الإسمنت وهذا في الغالب يعكس مؤشرات حضرية، ولكن كثير من الدول العربية كالمغرب والجزائر والعراق ينتشر فيها البناء الفوضوي غير المخطط، كما ينتشر فيها المنازل المبنية من الصفيح بشكل كبير في مجتمع المدينة ويكون أصل ساكني هذه المنازل من الريف بحيث يسيطرون بثقافاتهم ونمط حياتهم على ثقافة المدينة ونمط حياتها ويتجمعون في أحياء وهذا ما يعزز قوتهم وهم بذلك ينشرون مظاهر الترييف وهذا ما أصبح منشرا في هذه الدول العربية النامية(فروج، 2015) أما بالنسبة لمدينتي رام الله والبيرة فلم نجد ظاهرة الترييف فيها واضحة كما في مثل تلك الدول العربية.

5.1.4 الخصائص الاجتماعية وعلاقتها بالتحضر:

تلعب العوامل الاجتماعية دورا هاما في التأثير على خصائص الريف والمدينة، حيث أنها تؤثر على طبيعة التركيب والبناء الداخلي والتنظيمي للمجتمعات الريفية والحضرية، فمن المعروف أن الريف والمدن عبارة عن تجمعات سكانية قد تكون صغيرة أو كبيرة، وذلك حسب عدد السكان فيها، حيث أنه كلما زاد عدد سكان التجمع زاد حجمه، وهذا كله يؤثر في طبيعة ترتيب وتنظيم هذه المجتمعات، وينعكس عليها فيما إذا ما كانت تصنف حضر أم ريف، كما أن لكل تجمع سكاني أنماط سلوكية وعادات يمارسها سكان التجمع مع السكان الآخرين من حيث طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة والطقوس الممارسة في الأفراح والأتراح، والمناسبات والطقوس الدينية، والحرف والأنشطة الممارسة، وطبيعة اللباس، وهذا كله ينعكس على نمط الحياة المتبناة في التجمع وعلى خاصية التجمع، هل هو مجتمع متمدن أم لا؟ وهذه العلاقات الاجتماعية يطرأ عليها تغيرات من مكان لآخر، ومن وقت لآخر نتيجة لتفاعل السكان مع واقع ومتطلبات البيئة التي يعيشون فيها (رشوان، 2004) حيث تلعب هذه التغيرات دورا في التأثير على تركيب وبناء التجمع.

5.1.4.1 طبيعة العلاقات الاجتماعية والعلاقة بالجيران

إن لطبيعة العلاقات الاجتماعية دورا هاما في دراسة الخصائص الحضرية حيث تنعكس العوامل الاجتماعية السائدة بين أفراد التجمع على طبيعة التجمع فمثلا تمتاز التجمعات الحضرية بسيادة العلاقات الرسمية بين سكانها، بينما تسود العلاقات غير الرسمية في التجمعات الريفية حيث أكد

(الصقور، 2002) على أن سيادة العلاقات الرسمية المباشرة والقوية تعني أن المجتمع لا يزال تقليديا ريفيا، ويمتاز مجتمع رام الله والبيرة بأنه مجتمع ناتج عن اختلاط سكاني اجتماعي ثقافي متعدد نتيجة العديد من عوامل الجذب التي شجعت السكان من المحافظات المختلفة على الاستقرار فيه حيث انعكس ذلك على طبيعة الخصائص الاجتماعية السائدة في المنطقة على سبيل المثال طبيعة العلاقات السائدة بين الجيران فعلى الرغم من أن رام الله والبيرة عبارة عن مدينتين ومن المفترض أن يسود فيهما علاقات رسمية إلا أن نتائج التحليل أشارت أن غالبية عينة مدينتي رام الله والبيرة والذين بلغت نسبتهم (58.4%) الشكل (30) علاقتهم جيدة مع الجيران ويقومون بزيارتهم بين كل فترة وأخرى وهذه أحد المؤشرات الدالة على سيادة بعض الخصائص الريفية على مدينتي رام الله والبيرة وبناء على دراسة (الصقور 2002) يعتبر مجتمع رام الله مجتمع تقليدي تسوده خصائص ريفية وربما يعود سبب ذلك إلى وجود نسبة من السكان الذين يعود أصلهم إلى الريف حيث احتفظ غالبية هؤلاء السكان بعاداتهم ومنها حسن التعامل مع الجيران والحرص على زيارتهم وتفقد أحوالهم كما أن مجتمع رام الله والبيرة –كما سبق ذكره– هو في الأصل كان عبارة عن مجتمع ريفي إلا أن القرار السياسي المتعلق بجعل رام الله عاصمة مؤقته إلى حين تحرير القدس الشريف جعل منها مركزا خدماتيا مؤسساتيا حضاريا فانعكس ذلك على زيادة تركز السكان من كافة المدن والأرياف المجاورة مما انعكس على طبيعة الخصائص الاجتماعية السائدة وهي تلك الناتجة عن سكان الأرياف المجاورة أو السكان ذوي الأصل الريفي وخاصة في مجتمع البيرة الذي لا يزال يحتفظ بالمظهر والسلوك الريفي على الرغم من احتسابه مجتمعا حضريا، حيث يتجلى السلوك الريفي في الطقوس الممارسة في الافراح وطبيعة اللباس التقليدي فيها كالثوب الفلاحي الفلسطيني حيث تنتشر في مدينة البيرة محلات بيع وتأجير أدوات التطريز والأثواب الفلسطينية، كما يتجلى السلوك الريفي في المنطقة في المبالغة في الاحتفالات وإقامة الولائم والتفنن بتحضير المأكولات الفلسطينية الشعبية ومنها المنسف والمسخن فلا تكاد تخلو وليمة خلال المناسبات من تلك المأكولات حيث أن شيوع مثل هذه السلوكيات والممارسات يعتبر من مظاهر الترييف للمجتمع الحضري وهذا ما أكد عليه (فتح الرحمن، 2012).

الشكل 30 التوزيع النسبي لعينة رام الله والبيرة حسب طبيعة العلاقة بالجيران

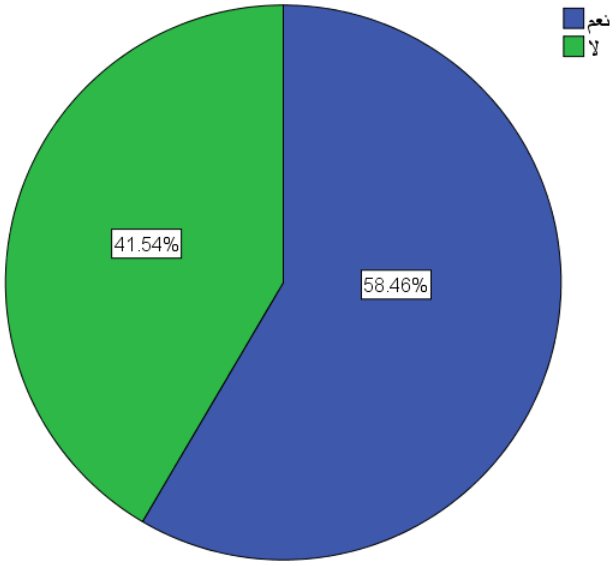

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

كما أظهرت أيضا نتائج التحليل لعينة بيتونيا وبيتين أن غالبية السكان يميلون لإقامة علاقات جيدة مع جيرانهم وأن غالبيتهم علاقتهم قوية مع جيرانهم ويحرصون على زيارتهم بين كل فترة وأخرى حيث بلغت نسبتهم 63.1% الشكل (31) من مجموع السكان وهذه النسبة أعلى مما كانت عليه في رام الله والبيرة.

الشكل 31 التوزيع النسبي لعينة بيتونيا وبيتين حسب طبيعة العلاقة بالجيران

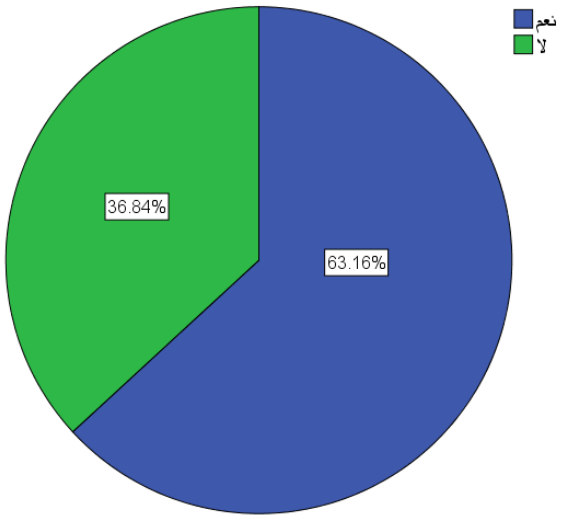

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

5.1.4.2 الخلفية الثقافية وعلاقتها بالخصائص الحضرية:

تعتبر دراسة الخلفية الثقافية في موضوع التحضر غاية في الأهمية إذ تمتاز المجتمعات الحضرية بالتباين الثقافي والمهني والحرفي، بينما يمتاز المجتمع الريفي غالبا بالتجانس الثقافي فهم يتمسكون بعادات وتقاليد معينة تحكم نمط الحياة السائدة في الريف، ويمتاز مجتمع رام الله والبيرة بالتنوع الثقافي والسياسي والديني والاجتماعي، وشكل ذلك عامل جذب للسكان من الأماكن المختلقة لاتخاذها مكان معيشة، وهذا ما أعطى المنطقة طابعا حضريا، بشكل عام ولكن عندما تطغى بعض العادات والتقاليد التي يحملها السكان الريفيون المهاجرون من المناطق المختلفة تجعل من مجتمع رام الله والبيرة مجتمعا حضريا تسوده خصائص ريفية، حيث تطغى هذه العادات الريفية عندما يحتفظ سكان الريف بسلوكياتهم وثقافتهم ولا يتأقلمون مع المجتمع الحضري الجديد ولمعرفة رأي العينة حول إذا ما كان لاختلاف المستوى الثقافي بين سكان الريف المهاجرين إلى مدينة رام الله والبيرة وبين سكان رام الله والبيرة الأصليين دور في عدم تأقلم المهاجرين ذوي الأصل الريفي مع البيئة الحضرية الجديدة أجمع أغلب أفراد العينة وكانت نسبتهم 51.7% على أن اختلاف المستوى الثقافي ليس له دور في عدم الاندماج وهذا ما كان واضحا أثناء القيام بالمسح الميداني حيث أنه يصعب على الشخص التمييز بين السكان ذوي الأصل الريفي وبين سكان رام الله والبيرة الأصليين فمثلا لا يوجد هنالك فرق بينهم من حيث طبيعة اللباس أو الأكل أو حتى طبيعة الأنشطة والسلوكيات الممارسة، ولا نجد حيا هامشيا في رام الله والبيرة أنشأه الريفيون، بل نجدهم موزعين في كافة الأحياء وذلك بما يتناسب مع مستواهم الاقتصادي وليس الثقافي، وهذا ما يؤكد تأقلم غالبية الريفيين في المجتمع الحضري الجديد، وحتى يحققوا الأهداف التي تركوا موطنهم الأصلي من أجلها كان لا بد لهم من التكيف والانخراط في مجتمع المدينة، بينما 48.2% الشكل (32) من أفراد العينة يعتقدون أن لاختلاف المستوى الثقافي دورا في صعوبة التأقلم، كما ويحرص المسؤولون على القيام باستراتيجيات إدماج اجتماعي وهذا ما أكدته المهندسة أبو بكر سالي مديرة دائرة الشؤون الثقافية والاجتماعية في بلدية رام الله، وأبرزها استراتيجية 50-20 والتي تعرف باستراتيجية التخطيط والتي تهدف للقيام بالعديد من الفعاليات الثقافية من أجل الدمج كالماراثونات وفعالية "وين عرام الله" "وعالبسكليت" للتخطيط البيئي والحضري والاجتماعي، إضافة إلى تعزيز الاحتفال بالمناسبات الدينية لتكريس التعددية، والمناسبات الوطنية، والقيام بتأسيس العديد من المراكز الثقافية والاجتماعية من مكتبات وحدائق من أجل توفير بيئة ملائمة لدمج كافة المواطنين

في المدينة، وعلى الرغم من ذلك تبقى الإمكانيات وأعداد المشتركين في مثل هذه البرامج ليس كما هو عليه في الدول المتحضرة والغربية.

الشكل 32 التوزيع النسبي لعينة رام الله والبيرة حول تأثير المستوى الثقافي على التأقلم

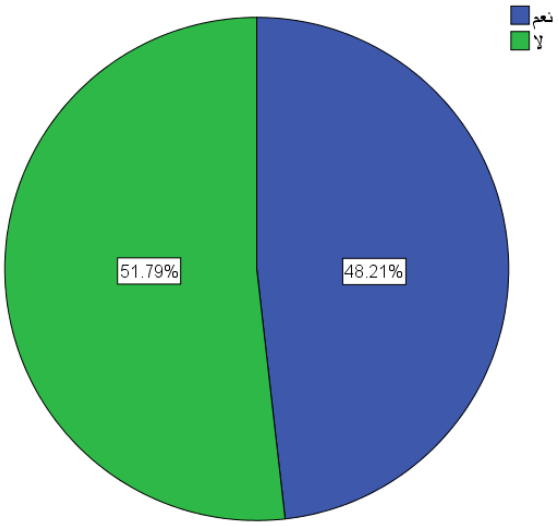

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة.2018.

5.1.4.3 الانتماءات القرابية .

أكد العديد من الباحثين ومنهم (جبران، 2003) أن الانتماءات القرابية والمبالغة بالتمسك بالعائلة والعادات والتقاليد، والانتماء لروح الجماعة والتعصب للقبيلة، وغياب تحكيم القانون في حل المشاكل من سمات المجتمع الريفي العربي التقليدي، ومن أهم ما يسبب ترييف المدن، ولمعرفة إذا ما كان مجتمع رام الله والبيرة تسوده روح العصبية القبلية والتمسك الشديد بالعائلة تم فحص إجابات المبحوثين من عينة سكان رام الله والبيرة فيما إذا كانوا يقفون بجانب أقربائهم في حال حدوث مشكلة حتى لو كانوا على باطل فأجمعت الغالبية العظمى ونسبتهم 80.5% على أنهم لا يقفون بجانب أقاربهم في المشاكل عندما يكونون على باطل وهذا يدل على أن مجتمع رام الله والبيرة ليس مجتمعا تقليديا ولا تسوده العصبية القبلية بل مكون من شرائح وفئات يحكمها القانون ويمتازون بالاستقلال الفردي وهذه من أبرز سمات المجتمع الحضري، حيث يمتاز مجتمع رام الله والبيرة بأنه لا تحكمه معايير اجتماعية عامة فمن الصعب تحديد نمط اجتماعي واحد يسود المدينة نتيجة لتنوع أصل السكان، وذلك بعكس مدينتي نابلس والخليل إذ تسود فيهما علاقات القرابة بشكل أكبر وأوضح، وهذا ما توصل اليه أيضا تماري (1991) في دراسته، أما النسبة المتبقية 19.4% الشكل (33) من أفراد العينة فهم يقفون بجانب أقربائهم حتى لو كانوا على باطل مما يدل على أن هؤلاء

يتمسكون بروح الانتماء القبلي والتعصب للعائلة ولكنها نسبة قليلة وربما تؤدي زيادتها إلى سيادة بعض الخصائص الريفية على مجتمع رام الله والبيرة.

الشكل 33 التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين من سكان رام الله والبيرة حول إذا ما كانوا يقفون بجانب أقربائهم في حال حدوث مشاكل حتى لو كانوا على باطل

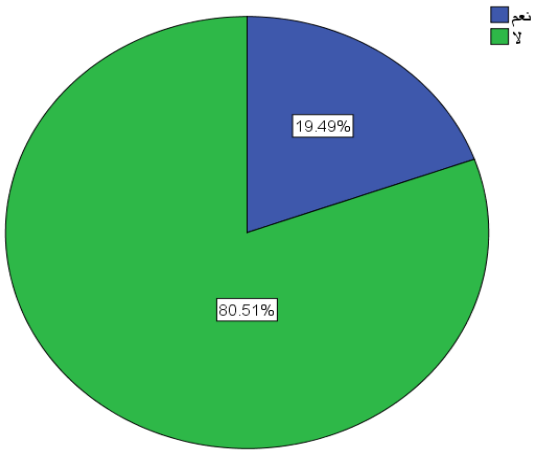

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

نستنتج من ذلك أن لخصائص السكان الاجتماعية دورا هاما في التأثير على طبيعة المجتمع من حيث جعله مجتمعا حضريا أم ريفيا لذلك فان دراسة التركيب الاجتماعي من الأمور الهامة في موضوع التحولات الحضرية وخصائصها ولعل من أبرز ما يؤثر على تلك الخصائص الاجتماعية السائدة في التجمع الاصل الذي ينتمي إليه السكان لذلك فإن دراسة الهجرة والخصائص الاجتماعية للسكان المهاجرين إلى التجمع الحضري الجديد تعتبر مهمة لفهم طبيعة العلاقات والسمات التي تحكم وتميز المجتمع الجديد قيد الدراسة.

5.1.4.4 مساعدة الزوجة في أمور المنزل:

إن قيام الزوج بمساعدة زوجته في أمور المنزل من خصائص المجتمعات الحضرية، لأن المجتمعات الريفية لا تتقبل هذه الفكرة، لذلك فإن دراسة هذا المتغير تعتبر من الأمور الهامة لقياس خصائص المجتمع الاجتماعية وعلاقتها بالتحضر، وبينت نتائج تحليل العينة (عينة الازواج) الذين بلغ عددهم 202 زوج، والتي هي جزء من عينة سكان رام الله والبيرة الكلية البالغ عددها 390 فرد، أن غالبية الأزواج أي ما نسبتهم 60.4% الشكل (34) من أصل 202 في رام الله والبيرة يقومون بمساعدة زوجاتهم في أمور المنزل ولا يجدون انتقادا من المجتمع لقيامهم بمثل تلك الأعمال، نتيجة خروج المرأة للعمل أيضا؛ فهي تحتاج لمساعدة الزوج، وهذا ما يؤكد طبيعة الخصائص الحضرية لمجتمع رام الله والبيرة، بينما أظهرت نتائج التحليل للعينة الجزئية لسكان

بيتونيا وبيتين الذين بلغ عددهم 123 من أصل 171 أن 56.9% الشكل (35) من الأزواج أي الغالبية لا يقومون بمساعدة زوجاتهم في أمور المنزل وذلك لأن بيتونيا وبيتين مجتمعات ريفية لا تتقبل في الغالب فكرة مساعدة الزوج لزوجته في أمور المنزل حيث يعتبرونها من شؤون المرأة، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل ينتقد المجتمع الريفي قيام الزوج بمساعدة زوجته لأنه لا يزال يؤمن بأن الرجل عمله خارج البيت فقط.

الشكل 34 التوزيع النسبي لمساعدة الأزواج لزوجاتهم في أمور المنزل لعينة رام الله والبيرة

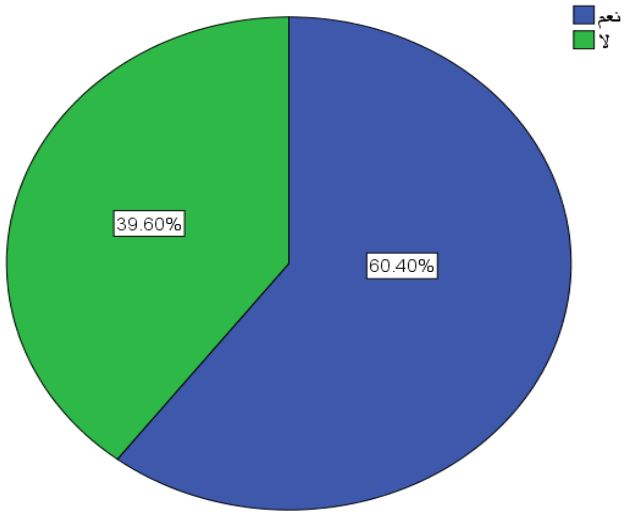

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة.2018.

الشكل 35 التوزيع النسبي لمساعدة الأزواج لزوجاتهم في أمور المنزل لعينة بيتونيا وبيتين

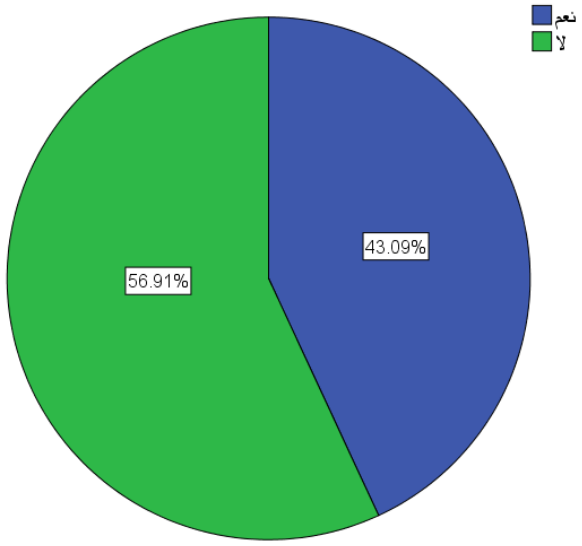

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة.2018.

ولاختبار الفرضية الصفرية التي تقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 من حيث مساعدة الزوجة في أمور المنزل والمكان الاصلي للفرد "، تبين أن قيمة Chi-Square بلغت 0.284 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05% ولذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد علاقة بين متغير مساعدة الزوجة في أمور المنزل والمكان الأصلي للفرد عند مستوى دلالة إحصائية 0.05% حيث بينت نتائج التحليل أنه لا فرق بين الأزواج الذين يعود أصلهم إلى الريف وبين السكان الذين يعود أصلهم إلى المدن من حيث مساعدة الزوجة في أمور المنزل مثلا كان عدد الأزواج الذين يعود أصلهم من قرى محافظة رام الله والذين يقومون بمساعدة زوجاتهم في أمور المنزل أكبر(29 زوج) من عدد الأزواج الذين لا يساعدون زوجاتهم والذين بلغ عددهم 17 زوج الجدول (16)، وكذلك هو الحال بالنسبة لقرى محافظة الخليل وهذا يعني أن سكان الأرياف من المحافظات المختلفة الذين استقروا في مدينتي رام الله والبيرة تشبعوا بصفات سكان المدن دون أن يهتموا بطبيعة العادات السائدة في بلدهم الأصلي مما يعني أنهم تأقلموا مع البيئة الحضرية الجديدة، وتشبعوا بخصائصها، ولم ينشروا خصائصهم الريفية في المنطقة.

جدول 16التوزيع النسبي لعينة الأزواج الذين تراوح عددهم 202 حسب مساعدة زوجاتهم في أمور المنزل ومكان الاقامة

المكان الأصلي لك	هل تساعد زوجتك في أمور المنزل		المجموع
	نعم	لا	
مدينة رام الله والبيرة	31	30	61
قرى محافظة رام الله	29	17	46
مدينة الخليل	2	3	5
قرى محافظة الخليل	8	1	9
مدينة نابلس	3	2	5
قرى محافظة نابلس	4	6	10
مدينة جنين	5	3	8
قرى محافظة جنين	11	5	16
مدينة طولكرم	4	0	4
قرى محافظة طولكرم	2	1	3
مدينة طوباس	1	1	2
قرى محافظة طوباس	1	2	3
مدينة قلقيلية	3	2	5
مدينة القدس	1	3	4
قرى محافظة القدس	2	1	3
مدينة سلفيت	1	0	1

قرى محافظة سلفيت	0	1	1
مدينة بيت بحم	4	0	4
قرى محافظة بيت لحم	1	0	1
اراضي48	9	2	11
المجموع	122	80	202
اختبار كاي تربيع			
قيمة كاي	0.284		
درجات الحرية	19		
مستوى المعنوية	0.000		

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

5.1.4.5 العلاقة بين الجنس والقطاع الوظيفي وتأثير المجتمع على هذه العلاقة.

ولاختبار الفرضية الصفرية التي تقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين الجنس والقطاع الذي يعمل فيه الفرد"، تبين أن قيمة Chi-Square بلغت 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05% ولذلك نقبل الفرضية البديلة التي تقول بأنه توجد علاقة بين متغير الجنس ومتغير القطاع الوظيفي الذي يعمل فيه الفرد عند دلالة إحصائية 0.05% حيث تبين أن الأفراد الذكور يعملون في القطاعات الصناعية والتجارية بنسبة أكبر من الإناث، فمثلا عندما كان قطاع العمل ضمن الجانب الصناعي كانت أكبر نسبة من الأفراد الذين يعملون في هذا القطاع هم من الذكور حيث بلغ عددهم 50 ذكر بينما كان عدد الإناث 23 انثى فقط، وعندما كان قطاع العمل ضمن الجانب التجاري كانت أكبر نسبة من الأفراد الذين يعملون في هذا القطاع هم من الذكور حيث بلغ عددهم 74 ذكر بينما كان عدد الإناث 21 انثى، ولكن عندما كان قطاع العمل ضمن الجانب الوظيفي كانت أكبر نسبة من الأفراد الذين يعملون فيه هم من الإناث حيث بلغ عددهم 98 أنثى بينما كان عدد الذكور المشتغلين في القطاع الوظيفي 91 ذكرا الجدول (17) وربما يعود السبب في ذلك إلى طبيعة المجتمع العربي التقليدي الذي يجعل من بعض المهن حكرا على الرجل دون المرأة، مما يدل على تأثر مجتمع رام الله بهذه التقاليد على الرغم أنه مجتمع حضري.

وكما تبين أن عدد الإناث اللواتي لا يعملن أكبر من عدد الذكور الذين لا يعملون حيث بلغ عددهم ذكرين مقابل 31 أنثى لا يعملن وربما يعود ذلك إلى طبيعة العادات والتقاليد التي تحد من خروج المرأة للعمل وتجعلها تتفرغ لأعمال المنزل أو بسبب انشغالها في تربية الأطفال وتعليمهم.

جدول 17 العلاقة بين الجنس والقطاع الوظيفي الذي يعمل فيه الفرد لعينة رام الله والبيرة

القطاع الحالي الذي تعمل فيه	الجنس		المجموع
	ذكر	انثى	
القطاع التجاري	74	21	95
القطاع الوظيفي	91	98	189
القطاع الصناعي	50	23	73
لا تعمل	2	31	33
المجموع	217	173	390
اختبار كاي تربيع			
قيمة كاي	0.000		
درجات الحرية	3		
مستوى المعنوية	0.000		

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

5.1.4.6 الهجرة

كانت رام الله والبيرة عبارة عن قرى صغيرة حيث كان عدد سكان مدينة رام الله لا يتجاوز 225 شخصا في بداية الفترة العثمانية خاصة في سنة 1596، ثم نمت المدينة تدريجيا، وازداد عدد سكانها حيث تراوح عام 1838 ما بين 800–900 نسمة (جابر، 2006) وازداد النمو الحضري فيهما بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 حيث اتخذت من مدينة رام الله عاصمة مؤقتة ومركزا إداريا، مما ساهم بشكل رئيسي في جذب أعداد كبيرة من السكان إلى منطقة رام الله، وذلك بسبب تركز العديد من الخدمات وفرص العمل مما شجع على الهجرة من الريف إلى المدينة، سواء أكان ذلك للإقامة المؤقتة أو الدائمة وهذا ما أثر على طبيعة التركيب الاجتماعي لمجتمع رام الله والبيرة بسبب اختلاف السلوكيات والعادات والتقاليد التي ينتمي لها هؤلاء المهاجرين ويرى الكثير من الباحثين ومنهم (جبران، 2003) أن المدن تشكل عامل جذب من الأقطار المختلفة إليها وذلك نتيجة لوجود العديد من التسهيلات المشجعة على الهجرة كتوفر فرص العمل والتطور التقني والتكنولوجي في كافة القطاعات وخاصة في قطاع الزراعة الذي يشجع سكان الريف على الهجرة، ولكن أغلب هؤلاء المهاجرين يكون وضعهم الاقتصادي سيئا لأن الأشخاص الذين يعيشون بهدوء في موطنهم الأصلي وتتوفر لديهم فرص عمل جيدة لا يهاجرون، وإن من يهاجرون هم من يبحثون عن حياة وفرص عمل أفضل، لذلك فإن للوضع الاجتماعي والاقتصادي للمهاجر الريفي دورا في التأثير على خصائص التجمع وجعله مجتمعا ريفيا أو حضريا.

وأظهرت نتائج التحليل لعينة رام الله والبيرة أن الغالبية يهاجرون لأسباب اقتصادية وبلغت نسبتهم 76.1% من مجموع أفراد العينة وذلك بحثا عن فرص عمل أفضل وخاصة بما أن مدينتي رام الله والبيرة تعتبران مركزا مؤسساتيا خدماتيا، تليها الهجرة لأسباب اجتماعية ثقافية ووصلت نسبتهم 18.3% من مجموع الافراد وذلك بحثا عن بيئة اجتماعية أفضل يتوفر فيها تعليم أفضل ومراكز ثقافية وترفيهية، بينما 4.8% من السكان يهاجرون لأسباب سياسية الشكل (36)، إما بسبب التهجير القسري في نكبة عام 1948 أو الهجرة الناتجة عن نكسة 1967، أو قد يهاجر الاشخاص هربا من الحواجز والإغلاقات التي تعيق سير حياتهم اليومية في مناطقهم وتأخرهم عن أشغالهم.

الشكل 36 التوزيع النسبي لرأي عينة سكان رام الله والبيرة حول الأسباب التي تدفع السكان للهجرة إلى مدينتي رام الله والبيرة

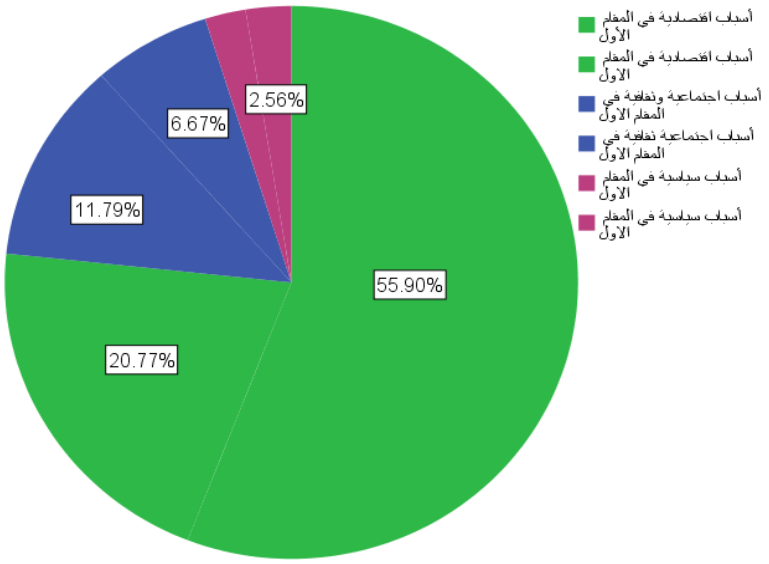

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

أظهرت نتائج تحليل عينة رام الله والبيرة أن مدينتي رام الله والبيرة شهدتا هجرات وافدة إليهما من المدن والقرى للمحافظات المجاورة ومن قرى محافظة رام الله، ومن أراضي الداخل الفلسطيني، حيث كانت أعلى نسبة من السكان المهاجرين إلى رام الله والبيرة من قرى محافظة رام الله، ووصلت نسبتهم إلى 22.1% من مجموع العينة، تليها محافظة جنين حيث بلغت نسبتهم 8.4% منهم 4.6% من قرى المحافظة بينما 3.8% منهم من مدينة جنين، ثم محافظة نابلس حيث بلغت نسبتهم 8.2% منهم 4.6% من قرى المحافظة بينما 3.6% منهم من مدينة نابلس، تليها محافظة الخليل حيث بلغت نسبتهم 7.3% منهم 5.3% من قرى المحافظة بينما 2% منهم من مدينة الخليل، تليها محافظة طولكرم حيث بلغت نسبتهم 6.4% منهم 0.8% من قرى المحافظة بينما

1.8% منهم من مدينة طولكرم، تليها أراضي الداخل الفلسطيني المحتل الذين هاجروا نتيجة الأوضاع السياسية الصعبة خلال حرب عام 1948 ونكسة 1967 واستقروا في رام الله والبيرة حيث بلغت نسبتهم من أفراد العينة 4.3%، تليها محافظة القدس حيث بلغت نسبتهم 2.8% منهم 1.5% من قرى المحافظة بينما 1.3% منهم من مدينة القدس الجدول(18) حيث تدفع الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة نتيجة الممارسات والقوانين التعسفية التي تفرضها سلطات الاحتلال على سكان القدس والتضييق عليهم نفسيا واقتصاديا ومنعهم من التوسع والبناء إلى الهرب والبحث عن ملجأ آخر، إذ أن قسم كبير منهم يلجأ للسكن في كفر عقب والرام كحل مؤقت وجزء آخر يلجأ إلى مدينة رام الله والبيرة. والخريطة (9) تبين توزيع خطوط الهجرات لعينة رام الله والبيرة من المحافظات المختلفة إلى مدينتي رام الله والبيرة، حيث تشير الخطوط السميكة الخارجة من محافظة جنين ونابلس والخليل إلى أن هذه المحافظات صدرت أكبر عدد من المهاجرين إلى مدينتي رام الله والبيرة، بناء على نتائج تحليل العينة، حيث هاجر غالبية هؤلاء السكان بحثا عن فرص عمل أفضل لم تتوفر في بلدهم الأصلي، أو للاستثمار في المشاريع التجارية وخاصة للمهاجرين من الخليل حيث يعمل غالبيتهم في تجارة السجاد والأحذية، بينما قسم كبير من سكان نابلس وجنين يعملون في الوظائف الحكومية، وساهم هؤلاء المهاجرون في تنمية مدينتي رام الله والبيرة، وجزء كبير من المهاجرين من سكان طوباس يعملون في تجارة الحمص، والمهاجرون من سكان جنين يعملون في تجارة اللحوم والأغنام والابقار حيث ساهم هؤلاء المهاجرون في نقل الطابع الوظيفي الذي كان سائدا في بلدهم إلى مدينتي رام الله والبيرة مما أدى إلى ازدهار وتنمية قطاع التجارة في رام الله والبيرة .

كما ونستنتج من هذه الارقام أن نسبة من يهاجرون من الريف أعلى من المدن لأن أوضاع المدن في الغالب أفضل من الريف وتتوفر فيها الخدمات والبنى التحتية أكثر مما هو عليه في الريف لذلك يميل سكان الريف إلى الهجرة بشكل أكبر من سكان المدن الاخرى.

جدول 18 التوزيع النسبي لأفراد عينة رام الله والبيرة حسب المكان الأصلي لهم

المكان الاصلي	التكرار	النسبة المئوية
مدينة رام الله والبيرة	145	36.9
قرى محافظة رام الله	87	22.1
مدينة الخليل	8	2.0
قرى محافظة الخليل	21	5.3
مدينة نابلس	14	3.6
قرى محافظة نابلس	18	4.6
مدينة جنين	15	3.8
قرى محافظة جنين	18	4.6
مدينة طولكرم	7	1.8
قرى محافظة طولكرم	3	.8
مدينة طوباس	4	1.0
قرى محافظة طوباس	3	.8
مدينة قلقيلية	7	1.8
قرى محافظة قلقيلية	1	.3
مدينة أريحا	2	.5
مدينة القدس	5	1.3
قرى محافظة القدس	6	1.5
مدينة سلفيت	2	.5
قرى محافظة سلفيت	1	.3
مدينة بيت لحم	4	1.0
قرى محافظة بيت لحم	1	.3
أراضي الداخل الفلسطيني	17	4.3
غزة	1	.3
المجموع	390	99.2
لم يجب	3	.8
المجموع	393	100.0

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

خريطة 9 توزيع خطوط الهجرات لعينة رام الله والبيرة من المحافظات المختلفة إلى مدينتي رام والبيرة

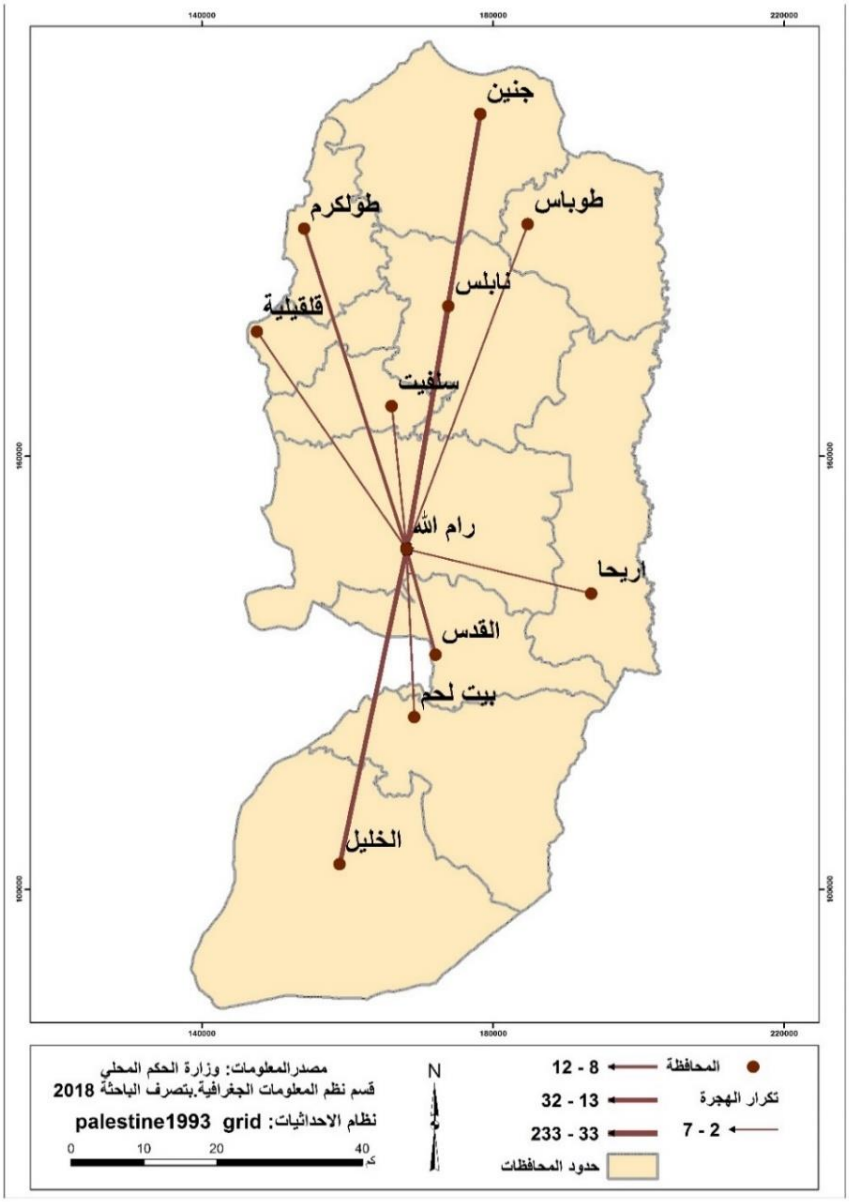

كما وتجدر الاشارة إلى أن الهجرة لا تقتصر على الهجرة من الريف إلى المدن، بل أحيانا يهاجر سكان المدن إلى الريف ويعرف هذا النوع بالهجرة العكسية حيث يزداد الجذب نحو الأرياف التي تمتاز بتوفر الخدمات الجيدة الموازية للخدمات الموجودة في المدن، حيث يؤدي عودة بعض الشباب الذين كانوا قد هاجروا في السابق إلى المدن لقراهم الأصلية إلى نقل بعض ثقافة المدينة إلى قراهم الأصلية وهذا ما يؤدي إلى تمدينها، ولقد أظهرت نتائج التحليل أن نسبة كبيرة من سكان

المدن يميلون إلى حب الهجرة إلى الريف والاستقرار فيه، حيث أن 58.9% يقبلون الانتقال للعيش في القرى بينما 41% منهم لا يقبلون الشكل (37) ربما لأنهم اعتادوا على نمط الحياة الحضرية.

الشكل 37 التوزيع النسبي لإجابات السكان من عينة رام الله والبيرة حول إذا ما كانوا يوافقون على الانتقال للعيش فى القرى

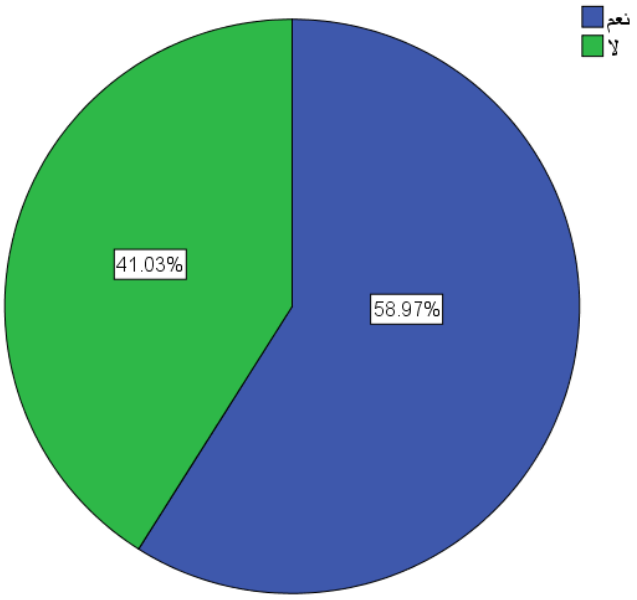

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

وأجاب غالبية أفراد العينة الجزئية وهم الذين أجابوا بنعم من حيث الموافقة على الانتقال للعيش في القرية حيث بلغ عددهم 239 شخص من أصل 390 أن ما يشجعهم على الانتقال للعيش في القرية هو حب المناظر الطبيعية في الريف حيث ووصلت نسبتهم 47.7% من مجموع الأفراد الذين وافقوا على الانتقال للعيش في قرية، بينما يوافق 41% منهم على العيش في الريف بحثا عن الهدوء وهربا من الازدحام والضوضاء اللذين أصبحا من أكبر المشاكل التي تواجه المدن الحضرية، بينما أجمع 7.1% منهم على أن رخص سعر الأرض في الريف مقارنة بالمدينة من أهم العوامل التي تشجعهم على الانتقال للعيش في قرية، أما النسبة المتبقية منهم فوصلت إلى 4.1% وهم يفكرون بالعودة للريف بعد بلوغ سن التقاعد الشكل (38).

الشكل 38 التوزيع النسبي لإجابات سكان عينة رام الله والبيرة الجزئية الذين وافقوا على العيش في القرية بناء على الدافع الذي يشجعهم على ذلك

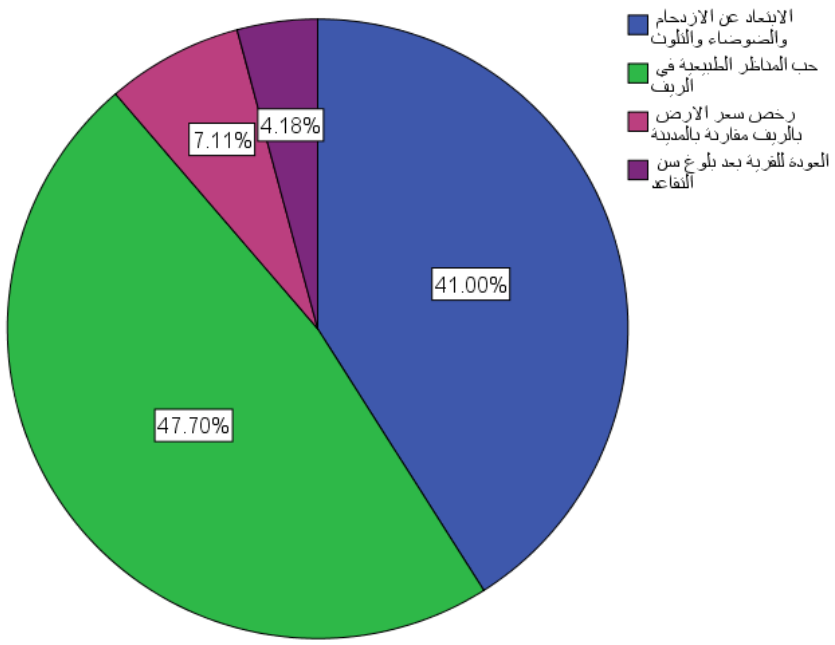

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2018

وتتعرض بلدات منطقة الدراسة متمثلة ببيتونيا وبيتين لموجات الهجرة العكسية من المدن ومن ضمنها مدينتا رام الله والبيرة اليهما، حيث يشجع رخص أسعار الإيجار فيهما مقارنة برام الله والبيرة، وتوفر الخدمات الأساسية التي يبحث عنها السكان كالخدمات الصحية، والتعليمية الجيدة على التفكير للاستقرار فيهما، وهذا مما لا شك فيه من الخصائص الدالة على تحضر بيتونيا وبيتين نظرا لتوفر بيئة جاذبة لسكان المناطق الحضرية الذين تتوفر لهم كافة متطلبات الحياة الكريمة، فمن المعروف أن من تتوفر له مثل هذه الشروط لا يقبل أن يتركها إلا إذا كانت شروط الحياة الجديدة أيضا ملائمة وموازية لها نوعا ما.

6 الفصل السادس

6.1 النتائج والتوصيات والخاتمة

6.1.1 النتائج:

تناولت هذه الدراسة خصائص التمدين والترييف وعلاقتهما بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية في منطقة الدراسة، من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والسكانية وكيفية تأثيرها على تمدين بلدات منطقة الدراسة متمثلة في بلدتي بيتونيا وبيتين أو على ترييف مدن منطقة الدراسة وتتمثل في مدينتي رام الله والبيرة وذلك من خلال تطبيقها على عينة عشوائية من مدن وبلدات منطقة الدراسة للوصول للنتائج المطلوبة.

أظهرت النتائج وجود بعض الخصائص الدالة على الترييف في مدينة رام الله والبيرة لكن اقتصر وجودها على مناطق محدودة، بينما أظهرت النتائج وجود العديد من الخصائص الدالة على التمدين في بلدتي بيتونيا وبيتين .

1. على الرغم من أن رام الله والبيرة مجتمعات مدنية متحضرة إلا أنها في الاصل كانت عبارة عن قرى صغيرة، كما أن خصائص التحضر فيها لا تقارن بتلك الخصائص السائدة في المجتمعات الغربية أو حتى المجتمعات النفطية، التي تكون فيها خصائص التحضر أكثر وضوحا، لذلك تصنف من ضمن دول التحضر المبكر والمفاجئ لأنها شهدت حملة تحضر سريع دون المرور بمرحلة التصنيع.
2. وجود بعض الخصائص الريفية في مجتمع رام الله والبيرة الناتجة عن تأثير بعض الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية للسكان الريفيين الذين استقروا في رام الله والبيرة لا يعني بالضرورة طغيان ظاهرة الترييف على مدينتي رام الله والبيرة.
3. كان للضخ السكاني الكبير الذي شهدته منطقة الدراسة دور في تسريع عجلة التمدين في المنطقة، حيث انعكس النمو السكاني على التطور العمراني الذي أضفى خصائص التمدين أيضا على بلدات منطقة الدراسة، حيث كان هذا النمو العمراني في تطور مستمر.
4. شهدت منطقة الدراسة توسعا عمرانيا كبيرا كما بينته نتائج تحليل الصور الجوية من عام 1997–2016، حيث تأثر التمدد العمراني في المنطقة بالعديد من العوامل السياسية والطبيعية، وانعكس عنه العديد من الآثار البيئية والاجتماعية.

5. ساهم الاحتلال الإسرائيلي في توجيه وتحديد اتجاهات البناء في مدينتي رام الله والبيرة، كما أنه يعتبر السبب الرئيسي وراء انتشار البناء العشوائي غير المنظم في مدينتي رام الله والبيرة، فلم تنتج هذه العشوائيات عن السكان الريفيين المهاجرين إلى المنطقة كما هو الحال في كثير من الدول العربية كالمغرب والجزائر.
6. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير متوسط الدخل والمكان الأصلي للفرد حيث تبين أن غالبية السكان من كافة المحافظات وقراها الذين استقروا في مدينتي رام الله والبيرة تراوح دخلهم من 2000–5000، مما ينفي صحة أن السكان الذين يهاجرون من الريف إلى المدن يكون وضعهم الاقتصادي دائما سيئا، حيث تبين أن متوسط دخلهم مساو لمتوسط دخل سكان رام الله والبيرة الأصليين، لذلك لم يساهم هؤلاء المهاجرون في ترييف مدينتي رام الله والبيرة من ناحية الوضع الاقتصادي لهم لأن وضعهم الاقتصادي كان جيدا ويعكس سمات حضرية.
7. توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متغير المستوى التعليمي ومتغير الدخل فتبين أنه كلما زاد المستوى التعليمي زاد مستوى الدخل، وبما أن غالبية سكان بيتونيا وبيتين حاصلون على شهادات جامعية بمستوى بكالوريوس فإن هذا يشير إلى أن وضعهم الاقتصادي جيد مما يعكس خصائص التمدين في المنطقة.
8. ساهمت العائدات المالية من سكان بيتونيا وبيتين المهاجرين إلى الدول الغربية في زيادة تمدينهما من خلال استثمار هذه العائدات في كثير من المشاريع الاقتصادية والعمرانية والتجارية التي أضفت خصائص حضرية على المنطقة.
9. أجمع 81.2% من عينة بيتونيا وبيتين أن لقرب بيتونيا وبيتين من مدينتي رام الله والبيرة دورا هاما في زيادة تأثرهما بالعديد من الخصائص الحضرية فيهما، وهؤلاء يرون أن بيتونيا وبيتين أقرب إلى المناطق الحضرية منها إلى الريف، كما أنهم يرون أن لقرب بيتونيا وبيتين من مراكز الخدمات في رام الله والبيرة الدور الأكبر في زيادة تأثرهما بالتمدين.
10. يفضل 72.5% من مجموع أفراد عينة بيتونيا وبيتين أن تتحول بلداتهم إلى مدن رغبة منهم في تطوير وتحسين الخدمات في المنطقة وتحسين المستوى الاقتصادي وزيادة المشاريع الاستثمارية والتجارية ولتوفير فرص عمل وتوفير حياة أسهل وأفضل.

11. أجمع 6.4 من أصل 18.7% على أن السبب الرئيسي وراء إعاقة عملية التمدين في بيتونيا وبيتين هو ضعف البنى التحتية وخاصة شبكة الصرف الصحي حيث تفتقر بيتونيا

وبيتين لهما، إلا ان هذه النسبة قليلة جدا مما يشير أن الغالبية ترى أن وضع البنية التحتية في بيتونيا وبيتين مسيطر عليها وتغطي احتياجات السكان، وأن الخدمات وضعها مقبول ويتم توفيرها لكل السكان على الرغم من التزايد الهائل في السكان، والإمكانيات القليلة وهذا ما أكده رئيس بلدية بيتونيا السيد دولة، ورئيس مجلس قروي بيتين السيد مصطفى.

12. ساعد موقع بيتين المميز –كونها تشكل البوابة للمنطقة الشرقية والأغوار– على زيادة الاستثمار في العديد من المشاريع الاستثمارية حيث يوجد فيها الكثير من المحلات التجارية والمخازن التموينية، وكذلك الحال بالنسبة لبيتونيا؛ حيث ساهم انتشار العديد من المحلات التجارية ومحلات قطع وغيار السيارات وبيع الخشب ومعارض الأثاث والسجاد والمفروشات والمطاعم والمقاهي والمخازن في سيادة سمات التمدين على المنطقة.

13. زاد تركيز بيتونيا وبيتين على برامج تمكين الشباب وتوفير الخدمات الاجتماعية، وبرامج تعزيز الأنشطة التطوعية والتوعية وتثقيف الناس وتوعيتهم، وبرامج تعزيز وتمكين دور المرأة من سمات التمدين في المنطقة.

14. يعمل غالبية أفراد عينة بلدتي بيتونيا وبيتين في القطاع الوظيفي وذلك بنسبة وصلت إلى 43.3% يليها القطاع التجاري بنسبة 28.1% ونسبة قليلة فقط يعملون في القطاع الزراعي نتيجة وجود العديد من المعيقات مما دفع السكان للتوجه نحو القطاعات الأخرى، وتشير هذه النتائج إلى مؤشرات حضرية نتيجة زيادة إقبالهم على القطاع الوظيفي والتجاري بشكل كبير في المنطقة.

15. يقضي غالبية أطفال رام الله والبيرة وبيتونيا وبيتين أوقات فراغهم في المنزل والشارع وهذا يشير إلى نقص في المرافق العامة والأماكن الترفيهية والمراكز الثقافية التي تلبي احتياجاتهم وتخفف من قلق أهاليهم عليهم، حيث يعتبر نقص مثل هذه المرافق في مدينتي رام الله والبيرة من مؤشرات الترييف في المنطقة.

16. أبدى غالبية عينة سكان رام الله والبيرة وبيتونيا وبيتين رضاهم عن الخدمات في المنطقة حيث لوحظ أن ذلك له علاقة بمكان السكن فمثلا أبدى سكان الطيرة رضاهم عن الخدمات، بينما سكان مخيم الأمعري غالبيتهم كانوا غي راضين عن الخدمات في منطقتهم، كما أن الضغط السكاني الكبير على هذه المرافق والخدمات قد يجعلها غير كافية لخدمة الاحتياجات الصحية والتعليمية والترفيهية للعدد المتزايد للسكان في المنطقة، كما أن ممارسات سكان المنطقة غير الحضارية كالمساس في هذه الخدمات والممتلكات العامة والاستخدام الخاطئ

لها يجعلها غير كافية لسد كافة احتياجات؛ حيث أبدى غالبية أفراد العينة أن سكان رام الله والبيرة يقومون بتخريب هذه الممتلكات العامة مما يقلل من كفايتها وهذا قد يؤدي إلى ترييف المنطقة.

17. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الواجهة الخارجية للمسكن ومتوسط الدخل، حيث تبين أنه كلما زاد مستوى الدخل زادت نسبة المباني المبنية من الحجر، وغالبية المنازل في منطقة الدراسة واجهتها الخارجية من الحجر وهذا يعكس مؤشرات اقتصادية حضرية جيدة.

18. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ملكية المنزل ومتوسط الدخل حيث أنه كلما زاد مستوى الدخل للأسرة زادت احتمالية أن يكون منزلهم ملكا لهم.
19. يوجد ما نسبته 45% من أفراد عينة بيتونيا وبيتين يعيشون في الشقق، وهذا دليل على سيادة بعض خصائص التحضر فيهما.
20. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مساحة المسكن ومتوسط الدخل حيث تبين أنه كلما زاد مستوى الدخل للأسرة زادت مساحة المسكن، وغالبية المساكن في بيتونيا وبيتين مساحتها بين 120–150 وبين 150–200 وهذا يشير إلى مؤشرات اقتصادية حضرية.
21. يوجد في بيتونيا شقق يتراوح ارتفاعها من 5–7 طوابق حيث انتشر فيها مؤخرا نمط البناء العمودي بسبب زيادة الطلب على المساكن فيها نتيجة لانخفاض سعر الإيجار فيها مقارنة برام الله والبيرة وهذا ما عكس خصائص حضرية على المنطقة.
22. غالبية عينة مدينتي رام الله والبيرة والذين وصلت نسبتهم (58.4%) علاقتهم جيدة مع الجيران ويقومون بزيارتهم بين كل فترة وأخرى وهذه أحد المؤشرات الدالة على تأثير العوامل الاجتماعية في سيادة بعض الخصائص الريفية على مدينتي رام الله والبيرة.
23. اختلاف المستوى الثقافي ليس له دور في عدم الاندماج وهذا ما كان واضحا أثناء القيام بالمسح الميداني حيث يصعب على الشخص التمييز بين السكان ذوي الأصل الريفي وسكان رام الله والبيرة الأصليين؛ فمثلا لا يوجد هنالك فرق بينهم من حيث طبيعة اللباس أو الاكل أو حتى طبيعة الأنشطة والسلوكيات الممارسة، ولا نجد حيا هامشيا في رام الله والبيرة أنشأه الريفيون، بل نجدهم موزعين في كافة الأحياء وذلك بما يتناسب مع مستواهم الاقتصادي وليس الثقافي، وهذا ما يؤكد تأقلم غالبية الريفيين في المجتمع الحضري الجديد.

24. الغالبية العظمى من عينة رام الله والبيرة ونسبتهم 80.5% لا يقفون بجانب أقاربهم في المشاكل عندما يكونون على باطل وهذا يدل على أن مجتمع رام الله والبيرة ليس مجتمعا تقليديا ولا تسوده العصبية القبلية بل إنه مكون من شرائح وفئات يحكمها القانون ويمتازون بالاستقلال الفردي وهذه من أبرز سمات المجتمع الحضري.

25. الغالبية العظمى من الأزواج في عينة بيتونيا وبيتين لا يقومون بمساعدة زوجاتهم في أمور المنزل وذلك لأن بيتونيا وبيتين مجتمعات ريفية لا تتقبل في الغالب فكرة مساعدة الزوج لزوجته في أمور المنزل حيث أنهم يعتبرونها من شؤون المرأة، على الرغم من سيادة التمدين فيهما من حيث الخصائص السكنية والاقتصادية، بينما غالبية الأزواج في عينة رام الله والبيرة يساعدون زوجاتهم في أمور المنزل، كما تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مساعدة الزوجة في أمور المنزل والمكان الأصلي للفرد حيث تبين أنه لا فرق بين الأزواج الذين يعود أصلهم إلى الريف وبين السكان الذين يعود أصلهم إلى المدن من حيث مساعدة الزوجة في أمور المنزل وهذا يعني أن سكان الأرياف من المحافظات المختلفة الذين استقروا في مدينة رام الله والبيرة تشبعوا بصفات سكان المدن دون أن يهتموا بطبيعة العادات السائدة في بلدهم الأصلي مما يعني أنهم تأقلموا مع البيئة الحضرية الجديدة، وتشبعوا بخصائصها، ولم ينشروا خصائصهم الريفية في المنطقة .

26. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس ومتغير القطاع الوظيفي الذي يعمل فيه الفرد لعينة رام الله والبيرة حيث تبين أن الأفراد الذكور يعملون في القطاعات الصناعية والتجارية بنسبة أكبر من الإناث، وأن غالبية الإناث يعملن في القطاع الوظيفي أكثر من القطاعات الاخرى، وأن نسبة الإناث العاطلات عن العمل أكبر من نسبة الذكور، وهذا يبين سيادة التقاليد الاجتماعية في هذا الجانب رغم أن مجتمع رام الله مجتمع حضري.

27. يهاجر غالبية الأفراد وخاصة سكان الأرياف إلى رام الله والبيرة لأسباب اقتصادية وذلك بحثا عن فرص عمل أفضل وخاصة بما أن مدينتي رام الله والبيرة تعتبران مركزا مؤسساتيا خدماتيا.

28. أكبر نسبة للمهاجرين كانوا من قرى محافظة رام الله ثم جنين ثم نابلس ثم الخليل.

29. نسبة كبيرة من سكان المدن يميلون لحب الهجرة إلى الريف والاستقرار فيه، وما يشجعهم على الانتقال للعيش في القرية هو حب المناظر الطبيعية في الريف، وبحثا عن الهدوء وهربا من الازدحام والضوضاء، يليها انخفاض سعر الأرض في الريف مقارنة في رام الله والبيرة

وهذا ما كان سائدا في بلدتي بيتونيا وبيتين حيث شجع قربهما من مدينتي رام الله والبيرة وانخفاض سعر الأرض والعقار فيهما مقارنة برام الله والبيرة بعض سكان مدينتي رام الله والبيرة على الانتقال للعيش والاستثمار فيهما.

30. يشجع رخص أسعار الإيجار في بيتونيا وبيتين مقارنة برام الله والبيرة، وتوفر الخدمات الأساسية التي يبحث عنها السكان كالخدمات الصحية، والتعليمية الجيدة على التفكير في الاستقرار فيهما، وهذا –مما لا شك فيه– من الخصائص الدالة على تحضر بيتونيا وبيتين نظرا لتوفر بيئة جاذبة لسكان المناطق الحضرية إليهما.

6.1.2 التوصيات:

1. ضرورة التعاون والتنسيق بين كافة البلديات والمجالس القروية في المنطقة (رام الله والبيرة وبيتونيا وبيتين) من أجل النهوض بالمنطقة نحو كل ما هو أفضل، ومن أجل استمرار عملية التطوير، والوقوف جنبا إلى جنب لحل المشكلات والتحديات التي تواجهها المنطقة.
2. ضرورة تنمية الأرياف وتوفير كافة متطلبات واحتياجات ساكنيها من خدمات وفرص عمل جيدة من أجل الحد من الهجرة الريفية وتخفيف الضغط السكاني الكبير على مدينتي رام الله والبيرة وخاصة على البنى التحتية والخدمات فيهما.
3. ضرورة الاستغلال الجيد للعائدات المالية من السكان المهاجرين للدول الغربية في الاستثمار بالمشاريع التي تؤدي إلى تطوير بلدات منطقة الدراسة.
4. ضرورة تطوير المخططات الهيكلية بما يتلاءم مع احتياجات السكان، والابتعاد عن العشوائية والخلط في استعمالات الأراضي، وكذلك تجنب تكثيف البناء في مكان واحد، والتمدد باتجاه الأراضي ذات الخصائص الجيدة التي يحتاجها التوسع الحضري.
5. التركيز على تلبية احتياجات السكان ومتابعة وتطوير البنى التحتية والخدمات وخاصة الخدمات الترفيهية والحدائق العامة لضمان قضاء الأطفال والسكان أوقات فراغهم بما يعود عليهم وعلى بلدهم بالنفع، ووضع القوانين الرادعة لتجنب تخريب البنى التحتية والخدمات العامة.
6. إن سيادة التحضر نابعة من انتشار الثقافة الحضرية التي تفتقر لها العديد من الدول العربية، وحتى يتم ذلك لا بد من تطبيق المواطنة الصحيحة حيث يلتزم كل مواطن بالواجبات الملقاة على عاتقه بقدر ما يحافظ على حقوقه وهكذا يصبح المجتمع راقيا ويتطور نحو الأفضل.

6.1.3 الخاتمة:

تبين من هذه الدراسة أن مدن وبلدات منطقة الدراسة شهدت ولا تزال تشهد حملة تحولات حضرية، وأنها تجمع بين الخصائص الحضرية والريفية، من حيث طبيعة الخصائص العمرانية والاقتصادية والاجتماعية، وأنها رغم الإمكانات المحدودة والظروف السياسية الصعبة، وفي ظل وجود قصور في الخدمات والبنى التحتية لا زالت تسلك طور التنمية والتطوير.

تعرضت منطقة الدراسة لتوافد سكاني كبير باعتبارها مركزا خدماتيا مؤسساتيا، فشكل هذا الكم الهائل من التوافد السكاني المستمر عليها، ضغطا على كافة الخدمات ومراكز البنى التحتية التي لم تخطط لاستيعاب هذا العدد الذي هو في تزايد مستمر، إضافة إلى وجود ضغط من قبل سلطات الاحتلال والذي أثر بشكل سلبي على إمكانية تنمية المنطقة، لذلك تحتاج منطقة الدراسة إلى تعاون وتنسيق مستمر بين كافة الجهات المعنية من أجل إعادة التخطيط الجيد لكافة المرافق والبنى التحتية بالشكل الذي يستوعب هذا الكم الهائل من السكان واحتياجاتهم المتزايدة، إضافة إلى زيادة السعي وتسريع عملية تنمية الأرياف المجاورة ومن ضمنها بلدات منطقة الدراسة من أجل تخفيف الضغط السكاني الكبير على مدينتي رام الله والبيرة .

ونستنتج أن التحولات الحضرية السريعة التي لا تأتي من عملية تخطيط ودراسة شاملة معمقة، تكون أضرارها وسلبياتها أكثر من حسناتها، وأن التحضر ينبع من الثقافة الحضرية التي يتبناها السكان ومن وعي بضرورة الالتزام بالقوانين وتطبيقها، والابتعاد عن العشوائية في نمط الحياة بكافة مجالاتها، ومن هنا يصبح المجتمع راقيا وتسهل عملية تنميته وتطويره.

7 قائمة المصادر والمراجع:

7.1 المصادر باللغة العربية:

ابراهيم، محمد عباس.2015. التحديث والتغير في المجتمع القروي دراسة في مكونات القيم الثقافية. مصر: دار المعرفة الجامعية.

أبو ريدة، منصور عزت منصور.2011. تأثير مدينة رام الله على خصائص السكان والعمران في بلدة بيتونيا. (رسالة ماجستير) جامعة النجاح نابلس. فلسطين.

ابو زر، دعاء.2017. النمو الحضري في قرى شمال شرق رام الله حالة دراسية سلواد، المزرعة الشرقية، بيتين، ودير جرير. رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت. فلسطين.

أريج.2012. دليل بيتونيا. معهد الأبحاث التطبيقية. القدس.

أريج.2012. دليل قرية بيتين. معهد الأبحاث التطبيقية. القدس.

أريج.2012. دليل مدينة رام الله. معهد الأبحاث التطبيقية. القدس.

برنامج التهيئة الحضرية والريفية.2015. دراسة حول أزمة المدينة والريف وأشكال التدخل.

بلدية البيرة. دراسات توسعة المخطط الهيكلي لمدينة البيرة بإشراف أرابتك جردانة.2013.

بلدية رام الله. دراسات حول المدينة. 2007.الناشر: موقع البلدية http://www.ramallah.ps/ar_page.aspx?id=qEvheEa190350600aqEvheE) .24-12-2016

بيراوي، سناء. 2015. نظريات التحضر. ورقة بحثية غير منشورة. برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية. جامعة بيرزيت. فلسطين.

تشامبرز، روبرت. 1990.التنمية الريفية وضع الاواخر أوائل. ترجمة عمر، محجوب. نيقوسيا: دلمون للنشر وميدتو للتنمية والرعاية الصحية.

تماري، سليم.1991. التغيير الاجتماعي في مدينة رام الله المورفولوجيا والتربيف والاقتصاد غير الرسمي. بيرزيت: سلسلة آفاق الفلسطينية.

التير، مصطفى عمر.1986. التحضر في المجتمع العربي: مجلة الفكر العربي.7(43). ص 4_9.

جابر، ماهر. 2006.متروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا. (رسالة ماجستير). جامعة بيرزيت. فلسطين .

جانيت، أبو لغد.1971. .1001 .years of the city victorious القاهرة: منشورات جامعة برنستون.

جانيت، أبو لغد.1980. الفصل العنصري في المناطق الحضرية في المغرب. الرباط: منشورات جامعة برنستون.

جبران، حسن، وبركات سليم.2003. تريف المجتمع العربي المعاصر: دراسة في نتائج الهجرة الريفية وانعكاساتها (رسالة دكتوراه) جامعة دمشق. سوريا.

الجنابي، صلاح حميد.2002. ظاهرة التريف الحضري: المبررات والنتائج: دراسة في الايكولوجية الحضرية: مجلة كلية الاداب جامعة بغداد – العراق. ع (59). ص 127–147.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007) الاسقاطات السكانية للتجمعات الفلسطينية. رام الله –فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009). النتائج النهائية للتعداد– تقرير السكان– محافظة رام الله والبيرة. رام الله– فلسطين.

الجوهري، هناء محمد. 2009.علم الاجتماع الحضري. ط1. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع .

الجوهري، يسري.1976. جغرافية السكان. ط2. الاسكندرية: منشأة المعارف.

الحديدي، خالد أحمد عيدان .2013. التريف الحضري في مدينة الموصل، الأسباب والنتائج. مجلة جامعة تكريت للعلوم.20 (4). ص261–285.

حسن، حسن عثمان.2016. تريف المدن دراسة حالة مدينة امدرمان – محلية امدرمان– منطقة دار السلام. رسالة ماجستير. جامعة الزعيم الازهري. السودان.

حفيظي، ليليا .2009. المدن الجديدة ومشكلة الاسكان الحضري دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة علي منجلي. رسالة ماجستير. جامعة منتوري. قسطنطينية.

حمودة، أحمد عيد الرحمن .1988. مقومات ومحددات التحضر العربي: المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية ع (94_95). ص 73–105.

حمودة، مسعد الفاروق.1981. تنمية المجتمع الريفي والحضري. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث .

حنوش، زكي. 1999.أسباب ونتائج الهجرة السكانية من الريف إلى الحضر في الوطن العربي: المشكلة والحل: مجلة عالم الفكر.8(1). ص 221–261.

الحيدري، ابراهيم. الهجرة من الريف وتريف المدن. عدد5695. الناشر: موقع . http://elaph.com/Web/ElaphWriter/2009/2/410462.htm (24–12–2016)

خرازي، عزيزة.2008. الاتجاهات النظرية الحديثة في سوسيولوجيا التنمية. الحوار المتمدن. ع (2175).

خشن، منى.2008. وضع وآفاق المدينة العربية: التحضر وتحدي الاحياء الفقيرة. نيويورك [بيروت]: الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

الخطيب، سليمان. 2003.مفهوم التمدن عند الشيخ علي يوسف: مجلة الدراسات العربية كلية دار العلوم –جامعة المنيا.8(1). ص 377_400.

خمايسي، راسم. 2013.اعادة تشكيل المحيط الحضري المقدسي قلب الدولة. حوليات القدس. ع (16).

دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية. 1999.التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت –1997، النتائج النهائية للتعداد– ملخص (السكان، المساكن، المباني، والمنشآت) – محافظة رام الله والبيرة. رام الله – فلسطين.

دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية. 2009.التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت –2007، النتائج النهائية للتعداد – ملخص (السكان، المساكن، المباني، والمنشآت) – محافظة رام الله والبيرة. رام الله– فلسطين.

دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية.2017. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت.2017. كتاب فلسطين الاحصائي السنوي، 2017.رقم 18. رام الله– فلسطين.

الدباغ، مصطفى مراد .1991. بلادنا فلسطين. ط5. دار الاسوار: عكا. فلسطين.

الربايعة، أحمد حمدان.1986. التحضر في البلدان النامية: المجتمع الاردني نموذجا: مجلة الفكر. ع (39). ص 69_77.

رشوان، حسين عبد الحميد.2004. دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية دراسات في علم الاجتماع الحضري. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

السمان، احمد. 1982. تطور أوضاع الفقراء في الريف المصري. مجلة مركز الوثائق والدراسات الانسانية، 3.(3)

شالين، كلود. 2007.السياسات الحضري الجديدة. ترجمة الوتار، سمير نور الدين. الرياض: النشر العلمي والمطابع.

الشوامرة، علي سالم حميدان.2014. المدن تضخمها- سلبياتها- تخطيطها. ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الشيخ، ممدوح. مختارات عن كارثة تريف المدينة. الناشر: موقع http://www.slideshare.net/mamdouhalshikh/ss-57021623. (13-1-2016).

الصقور، صلاح خليل.2003. الهجرة الداخلية الضخ الريفي والتضخم الحضري أشكالها ودوافعها وآثارها على البلدان النامية الاردن حالة تطبيقية. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

صلاح. علاء، سليم أحمد.2006. خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي "دراسة تحليلية لمدينة نابلس". رسالة ماجستير: جامعة النجاح الوطنية: نابلس، فلسطين.

صلاح، علاء سليم أسعد. 2006. خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي "دراسة تحليلية لمدينة نابلس" (رسالة ماجستير). جامعة النجاح. نابلس. فلسطين.

صوريه، شنبي. 2017.مفاهيم حول التنمية المستدامة. http://virtuelcampus.univ-msila.dz (14-1-2018).

الطرابلسي، عبد القادر. 1999. التحضر في الوطن العربي: الأسباب والآثار: مجلة شؤون عربية. ع97.ص97-106. 1999م .

عبد الرسول، رجاء. 1989.التغيرات الهيكلية في الريف المصري وآثارها على العمالة الزراعية. المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة.

عبد اللطيف، عرسان. في محاضرة عن التحضر والجريمة: دعوة إلى مواجهة نتائج التنمية السريعة التي تشهدها مدينتنا العربية: مجلة الأمن والحياة.4 (44). ص 53-55.

عثمان، يسرى عثمان عبد. 2015. تأثير الضواحي السكنية على استعمالات الأراضي: رام الله والجوار كحالة دراسة. (رسالة ماجستير) جامعة بيرزيت. فلسطين.

عزام، إدريس، وبدوي السيد محمد. 1971.التحضر في الضفة الشرقية للأردن. (رسالة ماجستير) جامعة الاسكندرية. مصر.

العضيدان، سلوى.2015. نظرية النوافذ المحطمة. جريدة العرب الاقتصادية الدولية. تم الدخول بتاريخ27_12_2017 .
http://www.aleqt.com/2015/11/03/article_1003231.html.

عمرو، عبد الله خليل عبد الله .2011. ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا: دراسة واقع ومستقبل قطاع الخدمات باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. (رسالة ماجستير). جامعة بيرزيت. فلسطين.

عياصرة ثائر مطلق.2015. التحضر المفرط دراسة على المستوى العالمي. مديرية التخطيط والتطوير. الاردن.

غنيم، السيد رشاد.2008. علم الاجتماع الريفي. ط1. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

غنيم، محمد أحمد عبد الرازق.1982. التحضر في المجتمع القطري دراسة انثروبولوجية لمدينة الدوحة. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

الفاضلي، محمد علي.1994. جغرافية الريف والحضر. الاسكندرية: منشأة المعارف .

فتح الرحمن، عثمان سراج الدين .2012. أزمات التحضر دراسة في ترييف المدينة بالبلدان النامية: مجلة دراسات المستقبل.2(5). ص117-130.

فروج، ميلود.2015. المدينة الجزائرية بين الترييف والتمدن: مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية. ع (44). ص 77 - 90.

فريدمان، جون، وروبرت وولف.1976. التحول الحضري دراسات مقارنة في البلدان حديثة التصنيع. ترجمة العزام، ادريس، وأحمد الرباعية. لندن: ادوارد ارنولد.

القطب، اسحق يعقوب.1982. نحو استراتيجية للتحضر في البلاد العربية: الفكر العربي. 4 (30). ص 19 - 46.

القطب، اسحق.1968. التحضر ونمو المدن في الدول العربية. ط1. عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية.

الكردي، محمود.1984. دراسة اجتماعية في التحضر. قطر: دار قطري بن الفجاءة.

كريم، كفاح محمود. 2010.العراق وعملية ترييف المدن. تم الدخول بتاريخ 11-1-2018. http://www.grenc.com/show_article_main.cfm

كلود، شالين. 2007.السياسات الحضرية الجديدة. ترجمة الوتار، سمير نور الدين. الرياض: النشر العلمي والمطابع-جامعة الملك سعود.

لاكرونيك.2015. انتشار مظاهر "الترييف" بطنجة تشويه لمجالها الحضاري. تم الدخول بتاريخ 11-1-2018

https://www.facebook.com/journal.lachronique/posts/649071975193336

.

المختار، حمزة، 2009.دراسات في التنمية الريفية المتكاملة. كاليفورنيا: مكتبة الخنجي.

مرعي، ابراهيم بيومي، وملاك أحمد الرشيدي.1983. تنمية المجتمعات الريفية وجهود الخدمة الاجتماعية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

المظفر، محسن عبد الصاحب، يوسف عامر الهاشمي.2009. جغرافية المدن مبادئ وأسس ومنهج ونظريات وتحليلات مكانية. ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع .

المقدم، مهى سهيل.1995. المجتمع القروي بين التقليدية والتحديث دراسة ميدانية ونظرية. ط1. بيروت: المؤسسة الجامعية .

منصور، حسن عبد الرازق.2013. الحضارة الحديثة والعلاقات الانسانية في مجتمع الريف. ط2. عمان: فضاءات للنشر والتوزيع.

منصور، فاروق حلمي.1989. المشكلات الادارية الناجمة عن التحضر العشوائي للمدن: مجلة الادارة 22(1). ص63- 68.

مهنا، ابراهيم سليمان. 2000.التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول الغربية أبعاد وآثار على التنمية المستدامة. ط1. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

المؤتمر السنوي الخامس للعلوم الاجتماعية والانسانية الدورة الخامسة للعام الأكاديمي (2016-2015). دراسة حول المدينة العربية تحديات التمدين في مجتمعات متحولة.

نزاري، جهيدة. 2009. عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة دراسة ميدانية بمدينة العلمة –ولاية سطيف. رسالة ماجستير. جامعة الحاج لخضر. الجزائر.

نظمي، نعمان محمد، وعبد الله، سحر سليمان، وكامل، مها سامي .2007. تطوير وتنمية المناطق العشوائية كنموذج للإسكان المتوافق في مصر حالة منطقة منشأة ناصر بالقاهرة (رسالة ماجستير) جامعة الازهر، القاهرة، مصر.

نور، محمد عبد المنعم.1978. الحضارة والتحضر دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري. القاهرة: دار المعرفة.

هاريسون، بول.1990. في قلب العالم الثالث. ترجمة إلهام عثمان. نيقوسيا: ميدتو للتنمية والرعاية الصحية.

الهيتي، مازن عبد الرحمن.2016. جغرافية المدن والتحضر: أسس ومفاهيم. دمشق: دار العرب.
يحيى، خيرية .2001. انعكاس الحالة المادية والاجتماعية على الاحياء السكنية في مدينة نابلس. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

7.2 المصادر باللغة الانجليزية:

1. **Attah. A., W.** (2015). "Urbanization Problem and the Challenge of Youth Unemployment in Urban Centres in Nigeria". Economics and Development Studies, Vol. 3, No. 2, pp. 77-88. American Research Institute for Policy Development.

2. **Chibvongoze ،Danford Tafadzwa**.2013. The Ruralization of Urban Spaces in the Context of Subsistence Farming: The Case Study of Gwabalanda Township, Bulawayo, Zimbabweu.University of Kwazulu_Natal.
3. **Gordon McGranahan and David Satterthwaite**.**2014**. Urbanisation concepts and trends. Published by IIED.
4. **Marx**, **Karl and Engels, F**. (1848). Communist Manifesto, accessed on December 7, 2017 at 6:6 PM http://en.wikipedia.org/wiki/The_Communist_Manifesto
5. **Mayo, S. M**. (2012). Determination of Urban Settlement Pattern forOptimal Regional Development in Punjab, Ph.D. Department of City and Regional Planning, University of Engineering and Technology Lahore – Pakistan.
6. **Mugumbate**, **Maushe, Nyoni**.**2013**. RURALISATION OF URBAN Areas: Reversing Development In Zimbabwe. International Journal of Advanced Research in Management and Social Sciences. *Department of Social Sciences, Bindura University of Science Education, Zimbabwe. Vol. 2 | No. 7 | July 2013.
7. **Pacione**. **M**. (2009). Urban Geography A Global Perspectives. Routledge. 3rd .**Restow, B**. (1959). The Stages of Economic Growth, Cambridge: Cambridge: University Press.
8. **Peng**, X., **Chen**, X., **Cheng**, Y. (2009). "Urbanization and Its Consequences, Demography". Vol. II. Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS).

9. **Peng**, X., **Chen**, X., **Cheng**, Y. (2009). "Urbanization and Its Consequences, Demography". Vol. II. Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS)
10. **Reyes**, **Glovannl**.2001. FOUR MAIN THEORIES OF Development: Modernization, Dependency, WORD-SYSTEM, AND GLOBALIZATION. Nomads. University of Pittsburgh, USA.
11. **W. W. Rostow**.1959. The Stages of Economic Growth. Vol. 12, No. 1. The Economic History Review.
12. **William H. Frey, Zachary Zimmer**.1998.Defining the City and Levels of Urbanization.No.98_423.Published by Sage Publication. University of Michigan.
13. **Wirth**, **Louis**.1938.The American Journal of Sociology.Vol44.N1.Univercity of Chicago Press.

رابط الموضوع: http://www.alukah.net/culture/0/81485/#ixzz50Zl8uUxW.

المقابلات:

1. مقابلة مع السيد ضراغمة اياد إبراهيم سالم. مدير دائرة الصحة والبيئة في بلدية البيرة. 16-8-2018 .
2. مقابلة مع السيد مصطفى توفيق موسى عبد الفتاح. رئيس مجلس قروي بيتين.28-8-2018
3. مقابلة مع المهندس البابا يوسف إسماعيل عبد الحميد. رئيس قسم إدارة المشاريع (قسم المرور) في بلدية البيرة. 16-8-2018 .
4. مقابلة مع المهندس حامد يزن عبد الناصر. مهندس الصرف الصحي بلدية البيرة.16-8-2018 .
5. مقابلة مع المهندس نزال مازن يوسف نجيب. مهندس المشاريع في بلدية البيرة. 16-8-2018 .

6. مقابلة مع المهندسة عناية عهود. قسم التخطيط الحضري في الحكم المحلي.25-4-2018.
7. مقابلة مع حسام جدع. رئيس قسم GIS بلدية رام الله .21-12-2016.
8. مقابلة مع السيد دولة ربحي مجيد موسى. رئيس بلدية بيتونيا.28-8-2018.
9. مقابلة مع المهندسة آمنة كويب. قسم التخطيط في بلدية البيرة .21-12-2016.
10. مقابلة مع المهندسة أبو بكر سالي عبد اللطيف. مديرة دائرة الشؤون الثقافية والمجتمعية في بلدية رام الله. 6-9-2018.
11. مقابلة مع رئيس بلدية البيرة زياد الطويل.25-4-2018.